مُلَخَّصُ البحث :

موضوع البحث: دراسة العلاقةِ بين الأفعال وحروف الجر، على ما يُعرَف باسم التعديَة، والتعلُّقِ في الاصطلاح النحوي ويهدف إلى تحرير مسائل تعدية الأفعال بحروف الجر وأقسامها في التراث النحوي، وتحقيق السماعي والقياسي منها ، وتكوّن البحثُ من مقدمةٍ فيها أهميةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختياره، ومنهجُ البحث، ومن تمهيدٍ يحتوي على التعريف بمصطلحات البحث، ومن ثلاثة مباحث، جاء الأولُ منها بعنوان: (التعدية العامّة في حروف الجر)، في حين جاء ثانيها بعنوان: (التعدية الخاصة بحرف الباء)، وتناول المبحثُ الثالثُ محلَ المجرورِ بالحرف من الإعراب، ثم انتهى البحثُ بالخاتمةِ المشتملة على نتائجِ البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع، ومحتويات البحث.

وقد انبنى البحثُ على المنهجِ الوصفي التحليلي الاستقرائي، ابتداءً من استقراء جزئيات الموضوع في المصادر النحوية، ومرورا بفحصِها ودراستِها دراسةً تحليلية، وانتهاءً بإبداء آرائه وملحوظاته في المسائل، وترجيح ما يراه راجحا مدعوما بالدليل، وظهر من البحثِ أنّ تعديةَ الأفعال بحروف الجر حكمٌ مطردٌ لا يُستثنَى منه بالإجماع إلا الزائد، وما عداه مختلفٌ فيه، والجمهورُ على عدم استثناء غير (لعل، ولولا) في لغة الجر بهما، وأن القول بأن (رُبّ) مِن حروف الجر الشبيهة بالزائدة قول شاذ يخالفه الجمهورُ، وأنّ الجارَّ الأصليَّ ومجرورَه في محل النصب إن تعلق بالمبني للفاعل بالإجماع، وإن تعلق بالمبني للمفعول فمحل خلافٍ قوي، والمجرور بالزائد على إعرابه الحاصل له قبل دخوله بلا خلاف، وغير ذلك من النتائج.

الكلمات المفتاحية: التعدية، حروف الجر ، السماع ، القياس .

Abstract : Research Topic: This study examines the relationship between verbs and prepositions, known as transitivity, or 'at-ta'diyyah' (in Arabic), and its relevance in grammatical terminology.

Research Objective: It aims at addressing issues related to verb transitivity facilitated by prepositions, elucidating transitivity types in the grammatical heritage, and verifying those types based on tradition-derived irregular usage and the types based on analogy-based regular usage.

Research Organization: The research comprises an introduction highlighting the topic's significance, reasons for its selection, as well as research methodology, and it comprises a preface defining the research terms. It consists of three main sections: The first section is entitled 'General Transitivity in Prepositions;' the second section is entitled 'Preposition-aided Transitivity that is related to the preposition '*bi*' (with)'; and the third section delves into the grammatical analysis and inflection of the object of the preposition. The research concludes with a summary of findings, followed by a bibliography and an index of the research contents.

Research Methodology: The research adopts a descriptive-analytical inductive approach. It commences with extrapolating the topic issues from grammatical sources, proceeding to an in-depth examination and analytical study and ending with providing the author's opinions and observations on the issues, deciding what he deems the most preponderant opinion, and supporting his view with evidence.

Research Results: The research reveals that verb transitivity by virtue of prepositions is a consistent rule that unanimously pertains to all prepositions except redundant prepositions. There are some other prepositions that are disputable. The majority of scholars hold that only *la'alla* 'perhaps' and *lawla* 'unless' are excepted from this rule when they are used as prepositions. The view that considers *rubba* 'perhaps' as a preposition similar to redundant prepositions is an anomalous opinion that contradicts the majority view. When the preposition and its object are related to the subject or the active construction, they will unanimously receive an abstract accusative case. Nevertheless, there is a great debate concerning the preposition and its object when they are related to the object or the passive construction. The object of a redundant preposition unanimously receives its original case marker as if it is not preceded by a preposition. These are some of the research findings.

Keywords: Transitivity, Prepositions

المقدّمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي يلزَمُ في الوُجودِ فِعْلُه، ويَتَعَدَّى إلى جَمِيعِ الخَلْقِ فضلُه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمدٍ رسولِ الله، وعلى آلِه وصحْبِه ومَن وَالاه، عددَ كمالِ الله، وكما يَلِيقُ بكمالِه، حقَّ قدْرِه ومقدارِه العظيمِ.

أمّا بعدُ فهذا بحثٌ يهدِفُ إلى دراسة التّعدِيَةِ بحروفِ الجرِّ ابتداءً مِن تحديد مَفَاهِيمِها، ومرورًا بتحريرِ أقسامِها ومسائلِها، وانتهاءً ببيانِ ما يتعَلَّقُ بها مِنَ السماع والقياس، دفعني إلى ذلك ما ظهر لي مِن حاجةِ مُتعاطِي العربية المتخصّصِين إلى ذلك، فضلا عن صِغارِ طلبةِ العلم وعَوَامِّ المثقَّفِين، حيث كانت مسائلُها مُبَعثَرةً في كتب النحاة، متفرّقةً في أبواب النحو، وكلامُ الناس في التَّمييزِ بين الصوابِ والخطأ منها مضطرِبٌ، مما يُوجِبُ على أهلِ الاختِصاصِ التصَدِّيَ لضبطِ الباب وتحقيقِ ما يتعلَّقُ به، ولم أجد مِنَ الباحثين مَن سبقني إلى هذا البحثِ بهذه الصورة التي هو عليها، وكلُّ ما عثرتُ عليه مِنَ الأبحاثِ في المسألةِ تطبيقيٌّ يختلِف عن الدراسة التي قمتُ بها، ومِن ذلك:

- التعدية بحروف الجر في القرآن الكريم والأساليب العربية – حسانين فتحي بن علي – بحث محكم في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد العاشر – ١٩٩٠ – ١٤١٠ هـ.
- التعدية بحروف الجر دراسة تقويمية – د. شذا أكرم أفراه – الجامعة المستنصرية – كلية الآداب – جمهورية العراق.

وكلاهما بحثٌ تطبيقيٌّ كما يظهَرُ مِن عنوانِه، حين كان الأوَّلُ في القرآن الكريم والاستعمالاتِ العربيَّةِ، والآخَرُ مختصًّا بالاستِعملات المعاصرة، حيث اشتمل على صورٍ مِنَ الأخطاءِ الشائعة بين الإعلاميين، وأورد ثمانيةً وعشرين فعلا شاعتْ تعديتُها بغيرِ ما يصحُّ أن تُعَدَّى به، وجاء في تسعَ عشرةَ صفحةً بالمقدمة والفهرس.

وقد انبنَى بحثِي هذا على المنهج الوصفيّ التحليليّ الاستقرائيّ، يبدأ باستقراءِ جزئيَّاتِ كلِّ مسألةٍ مِن مسائلِ البحث مُراعِيًا الترتيبَ التاريخيَّ في ذكرِ العلماء، ويُثَنِّي بالوصفِ التحليليّ، وينتهِي بالتقويمِ وإبداءِ الرأيِ والملحوظةِ مدعوما بالأدِلَّةِ المعهودةِ في الصناعةِ النحويَّةِ، وتَكَوَّنَ البحثُ مِن ثلاثةِ مَبَاحِثَ، يحتوِي كلٌّ منها علَى مَطَالِبَ، يَقدُمُها تمهيدٌ يشتمِل على التعريفِ بمُصْطَلَحاتِ البحثِ، ويعقُبُها الخاتمةُ التي فيها أهمُّ النتائجِ العلميَّةِ، ثم فهرسُ المصادرِ والمراجعِ، ومحتوياتُ البحثِ، وهي:

المبحث الأول: التعدِيَةُ العامّة في حروف الجرّ.

المبحث الثاني: التعدية الخاصة بالباء.

المبحث الثالث: محلُّ المجرورِ بالحرفِ مِنَ الإعراب.

ونسألُ اللهَ لنا غُفرانَ الخطأ وثوابَ الصَّوابِ، ولهذا العملِ القَبُولَ الحسَنَ بينَ الباحثِين والطُّلابِ، كما نسأله – سبحانه وتعالى – أن يجعلَه في مَوَازِينِ حسناتنا يومَ الحِسَابِ، وأن يرزقَنا نصيبًا وافرا مِنَ الحكمة وفصل الخطاب.

والله على ما نقول وكيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الدكتور/

أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

التمهيد

أولا: مفهومُ التَّعْدِيَة لغةً واصطِلاحا:

(التَّعْدِيَة) مصدرٌ لفعلٍ ثُلاثيٍّ مَزِيدٍ فيه بتضعيفِ عَينِه لمعنى النقل، فيقال: **(عدَّاه زيدٌ تَعْدِيَةً، فتَعَدَّى تَعَدِّيًا)** بمعنى: جعله مُجاوِزا، فتجاوَز، كمثلِ **(نَزَّله)** إذا جعله نازلا، ومجرَّدُه **(عَدَاه الأمرُ يغدُوه)** بمعنى جاوَزه وترَكَه [١]، ومِن هنا فلا فرقَ بين المجرَّدِ والمزيدِ في التعَدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ، وإنما الفرقُ بينهما في دلالةِ المزيدِ على معنى الجعل والنقل، وعليه فالتعدِيَةُ في اللغة بمعنى جعل الشيءِ مجاوِزا، والتعدِّي بمعنى التجاوُز، والمتعدِّي هو المتجاوِز، ويقال: **(عَدَاهُ همُّه عن الأمر)** و**(عدَّاه عنه)** بمعنى صرفه وشغله، و**(عَدَا الأمرَ)**، و**(تَعَدَّاه)** بمعنى جاوزه [٢]، وعليه تكون الزيادةُ لمجرّدِ مُبالَغةِ الثلاثيّ.

وقد كثُرَتْ في العربيّةِ أفعالٌ لا تصِلُ مَعَانيها إلى المفعولِ به إلا بواسطةِ حرفِ الجرّ، وكثُرَ ارتِباطُ حرفِ الجرِّ بالأفعالِ المتعدِّيَة وما بمنزلتِها، وسُمِّيَ ذلك الارتباطُ بالتعدِيَةِ والتعَلُّقِ، وشاع وصفُ الفعل بالتعدِيَةِ بحرفٍ مِن حروف الجر [٣]؛ يقول ابن الناظم: "إذا كان الفعلُ لازما، وأُرِيد تعديتُه إلى مفعولٍ عُدِّي بحرفِ الجر، نحو: **(عجِبْتُ مِن ذَهابِك)**، و**(فرِحتُ بقدومِك)**، وكذا يُفعَل بالفعلِ المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ أو أكثر إذا أُرِيد تعديتُه إلى ما يقصر عنه، نحو: **(ضربتُ زيدا بسوطٍ)**، و**(أعطيته درهما مِن أجلك)**" [٤].

والتعدِيَةُ بهذا المعنى الاصطِلاحِيّ قد عُرِّفَتْ بتعريفاتٍ متعدّدةٍ، ومنها: **(توصيلُ العاملِ إلى المعمولِ بواسطةِ حرفِ الجرّ)** [٥]، كما عُرِّفتْ حروفُ الجرِّ بأنها: **(الحروفُ التي وُضِعَتْ للإفضاءِ بفعلٍ أو شِبهِه، أو معناه إلى المجرورِ بها)**[٦]، وتسميتُها بحروف الجرِّ

---

(١) ينظر: الصحاح **(ع د و)** (٦ / ٢٤٢٠ – ٢٤٢١)، وتاج العروس (٣٩ / ٧ – ٨).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم **(ع د و)** (٢ / ٣١٦ – ٣١٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ١٧٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٢٩ – ٦٣٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٦)، والمساعد (١ / ٤٢٨).

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٧٩).

(٥) ينظر: شرح مغني اللبيب (شرح المزج) للدماميني (ص: ٥٣٠).

(٦) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٤٠٨)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (١ / ١٢٣ – ١٢٥)، والبديع في العربية لابن الأثير (١ / ٢٣٩)، وشرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب (٣ / ٩٣٨)، وشرح الوافية له (ص: ٣٨٠)، والكناش في النحو والصرف (٢ / ٧٣).

إما لأنها تجُرُّ معنى الفعلِ إلى الاسمِ [1]، فيكون الجرُّ بالمعنى اللغويّ، وعليه سُمِّيَتْ بحروفِ الإضافةِ؛ حيث تُضِيف معانيَ الأفعالِ إلى الأسماءِ [2]، وإمّا لأنها تعمل الجرَّ في الأسماء، فيكون الجرُّ بالمعنى الاصطلاحِيّ [3]، وعليه سُمِّيَتْ بحروف الخفض.

والتعديةُ المتعلِّقةُ بحروف الجرِ في اصطِلاح النُّحاة تنقسِمُ قسمَين:

أحدهما: تَمْكِينُ الفعلِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ مِنَ العمَلِ في محلِّ المفعولِ به، وتوصيلُ معناه إليه مع إضافةِ معنًى مِنَ المعاني الخاصّةِ به غالبا، نحو: **(خرجتُ مِنَ البيتِ إلى المدرسةِ)**، و**(نصرْتُ المظلومَ بالدُّعَاءِ في المَسْجِدِ)**، فكلٌ مجرورٍ في الجملَتَيْنِ في محلِّ النصبِ بالفعلِ الذي قبلَه بواسطةِ حرفِ الجرِّ، وحرفُ **(مِن)** أوصَل معنَى **(خرجْتُ)** إلى البيتِ على معنى الابتِداءِ، وأوصلتْ **(إلى)** معناه إلى المدرسةِ على معنى الانتهاء، والباءُ أوصلتْ معنى **(نصرتُ)** إلى الدعاء على معنى الاستعانةِ، و**(في)** على معنى الظرفيَّةِ.

الآخر: تمكينُ الفعلِ بواسطة حرفِ الباءِ مِنَ العَمَلِ في محلِّ المفعول به، وتَضْمِينُه معنى الجعل والتصيير، نحو: **(حَجَجْتُ بزيدٍ)**، و**(نزلْتُ ببكرٍ)**، أي: جعلتُ زيدا حاجًّا، وجعلتُ بكرا نازلا، فيكون توسيطُ باءِ الجرِّ مرادفا لزيادةِ الهمزة في أول الثلاثي، ولتضعيفِ عينه، نحو: **(أخرجتُ زيدا)**، و**(خرَّجْتُ زيدا)**، وثلاثتُها بمعنى: جعلته خارجا.

يقول الرضي: "جميعُ حروفِ الجرِّ لتعديةِ الفعلِ القاصرِ عن المفعول إليه، لكن معنى التعديةِ المُطلَقةِ أنْ يُنقَلَ معنى الفعلِ كالهمزة والتضعيف، ويُغَيِّره، وهذا المعنى مختصٌّ بالباء مِن بينِ حروفِ الجر، نحو: **(ذهبتُ به)**، و**(قمتُ به)** أي: أذهبتُه، وأقَمتُه، ولا يكون مستقَرًّا، وما سمعته مقدَّرا إلا في قراءة مَن قرأ ﴿ائْتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [4]، أي: ائتوني بزبرِ الحديد" [5].

---

(1) ينظر: الإبانة والتفهيم عن معاني {بسم الله الرحمن الرحيم} للزجاج – أربع رسائل في النحو – (ص: ٢٠)، وشرح الوافية لابن الحاجب (ص: ٣٨٠)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٢٦٣)، والكناش (٢ / ٧٣)، والمنهل الصافي في شرح الوافي (٢ / ٤٠٢ – ٤٠٣)، وهمع الهوامع (٤ / ١٥٣).

(2) الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٤٠).

(3) الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٤٠)، والمقاصد النحوية (٣ / ٥٦١)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٢٦٣)، والكناش (٢ / ٧٣)، والمنهل الصافي للدماميني (٢ / ٤٠٢)، وهمع الهوامع (٤ / ١٥٣).

(4) (الكهف: ٩٦)، قراءة متواترة قرأ بها شعبة عن عاصم، ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٤٠٠)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٨٤) والتيسير في القراءات السبع (ص: ٤٢٢).

(5) شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٦٣ – ١١٦٤).

فالتعديَةُ بالمعنى الأوَّلِ مختصَّةٌ بحروفِ الجرِّ، وبالمعنى الثاني لا تختصُّ بها، بل تكون بزيادةِ الهمزةِ في أوّل الثلاثيّ، وبتضعيفِ عينِه، ولا تكون في غيرِ الباء مِن حروف الجر، وبينَ المعنيَيْنِ عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ، حيث إنّ في قولك: **(خرجتُ مِنَ البيت إلى المدرسةِ)** تعديةً بالمعنى الأول دون الثاني، وفي قولك: **(أخرجتُ زيدا، وخرّجتُ زيدا)** تعديةً بالمعنى الثاني دونَ الأول، وفي قولِك: **(خرجْتُ بزيدٍ)** تعديةً بالمعنيين معا.

ويقول ابن هشام: "**(التعدِيَة)** تُطلَق باعتِبارَين: **أحدهما:** أنْ يُرادَ بها نقلُ الفعلِ عن فاعلِه إلى فاعلٍ حاملٍ، وجعلُ الفاعلِ الأصليّ مفعولا، كما يقال: إنّ الهمزة والتضعيفَ للتعدية، فلا يصِحُّ التمثيل لذلك إلا بمثل: **(ذهب زيدٌ، وذهبتُ بزيدٍ)**، وقولِه سبحانه وتعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [١]؛ لأن حقيقتَه قبلَ التعدية بالباء: **(ذهب نورُهم)**، فهذا كما تقول: إنّ الهمزةَ في ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ﴾ [٢] مُعَدِّيةٌ، وإنّ التضعيفَ في **(فرّحتُ زيدا)** مُعَدٍّ، ولا يصحُّ التمثيلُ بـ **(مررتُ بزيد)**، وهذا المُعدِّي لا يُفِيد معنًى إلا التعدِيَةَ، كما أنّ الهمزة كذلك، **والثاني:** أنْ يُراد بها توصيلُ العاملِ إلى المعمولِ فقط، فيصِحُّ أن تُمثّل له بـ **(مررتُ بزيدٍ)**، والتعدِيَةُ بهذا المعنى لا تكون إلا في حروفِ الجر خاصةً، أعني بمعنى التوصيل مِن غيرِ تحويل الفاعل مفعولا، ثم إنه لا يمتنع أن يستفاد بالحرفِ مع التعديةِ معنًى آخَرُ غيرُ التوصيل" [٣].

ومنعُ ابنِ هشام كونَ الباءِ في: **(مررتُ بزيدٍ)** بمعنى همزةِ النقلِ غيرُ مسلَّمٍ لجواز إرادته، والمعنى: جعلتُه مارًّا، والقاطع في الرد عليه ثبوت تعدية فعل (مر) بالباء على معنى الجعل والتصيير، ومن ذلك قول امرئ القيس:

خليلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبٍ نُقَضِّ لُبانَاتِ الفؤاد المعذَّبِ [٤]

حيث جزم الإمامُ عبدُ القاهر الجرجانيُّ بأنّ الباء في **(مُرَّا بِي)** بمعنى همزة النقل [٥]، فالباءُ في **(مررتُ بزيدٍ)** تحتمِل أن تكون للإلصاق، وأن تكونَ للتعدِيَةِ الخاصّةِ على سواء.

وقد نُقِل عن ابنِ هشامٍ الخضراويّ أنه يمنع صحَّةَ إطلاقِ التعدِّي على بعضِ الصوَرِ كـ **(خرجتُ إلى بكرٍ)**، و**(وقفتُ إلى عبدِ الله)**، لأن الخروجَ لا يقتضِي مخروجا إليه، والوقوف لا يقتضِي موقوفا

---

(١) (البقرة: ١٧).

(٢) (الأحقاف: ٢٠).

(٣) ينظر: مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لمحمد بن جلال الحنفي التباني (ص: ٣٦٥ – ٣٦٦).

(٤) مطلع قصيدةٍ لامرئ القيس، والشاهد التعدية بالباء في **(مُرَّا بي)** على معنى النقل والمصاحبة. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ٤١).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٣)، و(٢ / ٨٢٥ – ٨٢٦).

إليه دائما، وإنما يصِحُّ ذلك في نحو: **(خرجتُ مِنَ الدار)** لأنّ الخروجَ لا يكون دونَ مخروجٍ منه، وردَّه أبو حيان بأنّ كلَّ فعلٍ لازمٍ عُدِّي بحرفِ الجر يقتضِي الاسمَ المجرورَ به بواسطتِه بصرفِ النظر عن معناه؛ لأن الفعل قد تكون له متعلِّقاتٌ مخصوصةٌ، ومتعلِّقاتٌ مطلقةٌ، فلا يصحّ تخصيصُ الفعلِ اللازم بمتعلِّقاتِه الخاصّةِ [1].

ويُضافُ إلى التعديةِ بالمعنيينِ التعديةُ الوضعيّةُ، وهي طلبُ الفعلِ بنفسِه المفعولَ به بعدَ استِيفاءِ فاعِلِه [2]، أو تجاوُزِ الفعلِ فاعلَه إلى مفعولٍ به [3]، أو إنباءُ لفظِ الفعلِ عن حلولِ معناه في حيِّزِ غيرِ الفاعل، وصلاحِيَتُه لنصبِ ما يُعرَفُ بالمفعولِ به [4]، نحو: **(فهمتُ الدرسَ)**، و**(نصرتُ المظلومَ)**، و**(أكلتُ الطعامَ)**، ومِن ثَمّ فالتعديةُ في اصطِلاحِ النحاةِ مشتركةٌ بينَ ثلاثةِ مَعَانٍ.

ثانيا: بينَ التَّعْدِيَةِ والتَّعَلُّق:

يظهر في نصوصِ النحاةِ الترادفُ بين تعديةِ الفعل بحرف الجر وتعلُّقِ حرف الجر بالفعل، فيقال: **(تَعَدَّى الفعلُ بحرف كذا)**، أو **(تَعَلَّقَ حرفُ كذا بفعلِ كذا)**، والمعنى واحد، وهو توصيلُ معنى الفعلِ إلى الاسم بواسطةِ حرف الجر على معنًى مِن معانيه غالبا، وعليه فالتعلُّقُ مشترَكٌ بين التعديةِ العامةِ في حروفِ الجرّ، والتعديةِ الخاصّةِ بالباء.

يقول ابنُ الحاجب: "**(وهي أن تُفضِيَ بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ)** يعني: تُوصِل معانيَ الأفعال، أو ما هو في معناها إلى ما بعدَها مِنَ الأسماء، ولمّا كانت هذه الحروفُ لهذا المعنى لم يكن بدٌّ مِن فعلٍ، أو ما هو في معنى فعلٍ، تُوصِل معناه إلى ما بعدها، فلذلك احتاجتْ إلى متعلَّقٍ، فإذا قال النحوي: بم يتعلَّق هذا الحرفُ، أو ما العاملُ فيه، فإنما يعني: ما الذي أوصَل هذا الحرفُ معناه، فهي عباراتٌ عن معنًى واحدٍ، ومِن ثَمَّ احتاج الظرفُ إلى متعلَّقٍ مِن حيث كان مقدَّرا بحرفِ جرٍّ، وكذلك كلُّ اسمٍ مقدَّرٍ بحرفِ الجر، فإنه لا بدَّ له من ذلك لِما ذكرناه" [5].

غير أنّ الشاطبيَّ قرّر أنّ هناك فرقًا بين المصطلحين، فالتعديةُ تُستعمَلُ في الأفعالِ اللازمةِ التي تستلزِمُ المعمولَ الذي هو بمنزلةِ المفعولِ به، كـ **(مرَّ، ورغب)**، حيث تستلزِم الممرورَ به، والمرغوبَ فيه أو عنه، في حين يُستعمَل التعلُّقُ في الأفعالِ اللازمةِ التي لا تستلزِمُ ذلك، نحو: **(قام، وقعد،**

---

(1) التذييل والتكميل (٧ / ١١ – ١٢).

(2) المقاصد الشافية (٣ / ١٢٤).

(3) التذييل والتكميل (٧ / ٥).

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٦٢).

(5) أمالي ابن الحاجب (١ / ٣٥٤ – ٣٥٥)، وينظر: (٢ / ٦٨٥).

ونام) [١]، والذي يظهر لي القولُ بالترادفِ بين المصطلحين، إلا أنّ التعديةَ فعلٌ وصِفةٌ للفعل بواسطةِ حرف الجر، فيقال: **(يتعدَّى الفعلُ بحرف كذا)**، والتعلُّقُ فعل وصفةٌ للحرف، فيقال: **(يتعلَّقُ الحرفُ بكذا)**، وقُصَارى الأمرِ أنّ التفرقةَ بين اصطلاحين خاصّةٌ ببعض النحويين كابن هشام الخضراوي، وشائعةٌ في عصره [٢]، ولا مشاحةَ في الاصطلاح.

ثالثا: بين المفعول به والمجرور بحرفِ جر:

يتجلّى مِن نصوصِ النحاةِ أنّ المجرورَ بحرف جرٍّ أصليٍّ بمنزلة المفعول به تماما في المعنى، ولا فرق بين قولك: **(مررتُ بزيدٍ)**، و**(جُزتُ زيدًا)**، و**(ذهبتُ بهندٍ)**، و**(أذهبْتُ هندا)**، غير أنّ ابن عصفور قرّر الفرق بينهما بقوله: "والذي يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جر هو كلُّ فعلٍ يطلب مفعولا به واحدا، إلا أنه لا يكون محلا للفعل، نحو: **(مررتُ بزيدٍ)**، و**(جئتُ إلى عمرو)**، و**(عجبتُ مِن بكرٍ)**، ألا ترى أنّ المرورَ لا يحِلّ بزيد، والمجيء لا يحِلُّ بعمرو، والتعجُّبُ لا يحل ببكر" [٣]، وقرّر مُلّا جامي الفرق بينهما بأنّ ما تعدَّى إليه الفعلُ بلا واسطةِ حرف الجرّ يُستعمَلُ فيه لفظُ الوقوع، فيقال: وقع عليه فعلُ الفاعل، وما تعدَّى إليه الفعلُ بواسطة حرف الجرّ يُستعمَل فيه التلبُّسُ، فيقال: تلبّس به فعلُ الفاعل [٤].

والذي أطمئنُّ به أنهما سيبان في المعفولية، ولا فرق بينهما إلا بما ينضافُ إلى حرف الجر مِنَ المعاني المختصة به غالبا كالابتداء والانتهاء، ويشهد له أنه يقال: **(نظرتُ إلى عمرو)** في معنى: **(أبصرتُ عمرا)** و**(انصرَفْتُ عن محمد)**، بمعنى: **(جاوزتُ محمدا)** [٥]، يقول سيبويه: "وإذا قلت: **(مررتُ بزيدٍ، وعمرا مررتُ به)** نصبتَ وكان الوجهَ؛ لأنك بدأتَ بالفعلِ، ولم تبتدئ اسما تَبْنِيه عليه، ولكنك قلت: **(فعلتُ)** ثم بنيتَ عليه المفعولَ، وإن كان الفعلُ لا يَصِل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت: **(مررتُ زيدًا)**، ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام **(زيدا مررتُ به)**، و**(قمتُ وعمرا مررتُ به)**"[٦].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣ / ١٢٧، ١٤١).

(٢) المصدر السابق (٣ / ١٢٩).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٤).

(٤) ينظر: الفوائد الضيائية (ص: ٢١٥).

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٠).

(٦) الكتاب (١ / ٩٢).

رابعا: التعدية بحرف الجر بين الصناعة والمعنى:

يتبيّن مِن مفهوم التعدية بحرف الجرّ في الاصطلاح النحوي أنها تدور بين المعنى والحكم الصناعِيّ لحرف الجر مِن جهةٍ، وللأفعال المُعَدَّى بها مِن جهةِ أخرى، وذكر ابنُ هشام ما يفيد أنه ارتباطٌ معنوي، على أنّ أفعالا قصرتْ عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروف الجر(١).

والظاهرُ أنها تكون لمجرَّدِ حكمٍ صناعيٍّ، وهو تمكينُ الفعل من العمل في محل المفعول به، نحو: **(عجبتُ مِن زيد)**، و**(رغبتُ فِي هند)**، و**(رغبتُ عن دعد)**، وتكون لذلك بالإضافة إلى ارتباطٍ معنويٍّ على معنًى مِن معاني حروف الجر كالابتداء والانتهاء، والمجاوزة، والإلصاق، والاستعلاء، والظرفية، ومن هنا نقل الجلالُ السيوطي عن ابن فلاح أنه حصر المعانيَ المنضافةَ إلى التعدية اللفظية في سبعة، فقال: "تَعَلُّقُ حروفِ الجر بالفعل يأتي لسبعة مَعانٍ: تعلُّقُ المفعولِ به، وتعلُّقُ المفعولِ له، كـ **(جئتُك للسمن واللبن)**، وتعلُّقُ الظرف، كـ **(أقمتُ بمكة)**، وتعلُّقُ الحال، كـ **(خرج بعشيرته)**، وتعلُّقُ المفعول معه، نحو: **(ما زِلْتُ بزيدٍ حتى ذهب)**، وتعلُّقُ التشبيه بالمفعولِ به، نحو: **(قام القومُ حاشا زيدٍ، وخلا زيدٍ)**؛ لأنها نائبةٌ عن **(إلا)**، والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به، فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلُّق التمييز، نحو (٢):

يا سيّدا ما أنت مِن سيّدٍ" (٣).

ومِنَ الجدير بالتنبيهِ هنا أن التعديةَ بحروف الجر لا تختصُّ بالأفعال اللازمة، بل تشمل الأفعالَ بجميع أقسامها، يقول أبو إسحاق الشاطبي: "التعدِّي بحرفِ الجر ليس مقصورا على اللازم دون المتعدي، بل كلُّ فعل متعديا كان أو غيرَ مُتعَدٍّ يتعدَّى بحرف الجر، ألا ترى أنك تقول: **(ضربتُ زيدا في الدار)**، و**(أكرمته بسببك)**، و**(أعطيته درهما لانتفاعِه به)**، و**(عرفتُ زيدا بكذا)**، وكثيرا مِن ذلك بحيث لا يقصر في التعدِّي عن قولك: **(قام في الدار)**، و**(انطلق إلى فلان)**، و**(مررت على عمرو)** وما أشبه ذلك، بل الضربان على سواء في هذا التعدي، كما أنهما مستويان في التعدي

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٥٥٠).

(٢) صدر بيتٍ من السريع، وعجزه: **(موطَّأ البيتِ رحيب الذِّراعْ)**، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي، والشاهد به جر التمييز بـ **(من)**، ينظر: المفضليات (ص: ٣٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٩٥ – ٩٩).

(٣) الأشباه والنظائر في النحو (٢ / ٢٠٥).

للمصدر، والظرفين، والحال وغيرهما من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعلٍ" [١]، غير أنّ ابن هانئ الأندلسيَّ قد قرّر أن تعدية اللازم بحرف الجرّ أكثرُ مِن تعديةِ المتعدِّي [٢].

وقد يتعدَّى الفعلُ الواحدُ بحروف جرٍّ مختلفةٍ نحو: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [٣]، فالباءُ و**(مِن)** و**(إلى)** ثلاثتُها متعلقةٌ بفعل **(أسرى)**، وقد يتعدَّى الفعلُ الواحدُ أيضا بحرفِ جرٍّ مكرَّرٍ بلفظِه مع اختِلافِ المعنى، كقول أنس رضي الله عنه: **(فلمّا مرَّ جبريلُ بالنبيِّ ﷺ بإدريس)** [٤]، فالباءُ الأولى لمعنى النقل، أي: فلمّا أمَرَّ جبريلُ النبيَّ ﷺ، والثانيةُ لمعنى الإلصاقِ، ولا يجوز ذلك مع اتِّفاقِ المعنى إلا عن طريق العطفِ أو الإبدال، فلا يقال: **(مررتُ بزيدٍ بعمرو)**، بل يقال: **(مررتُ بزيدٍ وبعمرو)**، أو **(مررتُ بالناسِ بالعلماء)** [٥].

خامسا: عدد حروفِ الجر:

قد اختلف النحاةُ في إحصاء حروف الجر، حيث اقتصَر بعضُهم على الكثير الشائع الفصيح، وتغاضَى عن القليل النادر المختصِّ باللهجات الضعيفة، واعتدّ بعضُهم باللهجات والنوادر، فزاد بعضُهم، ونقص، والمشهورُ منها ما قرَّره ابنُ مالك في منظومته الكبرى بقوله:

هاكَ حروفَ الجرِّ، وهي مِن، إلى * حتى، خلا، حاشا، عدا، في عَن، على**
مُذ، مُنذُ، ربَّ، اللام، والكاف، وتا * والواوُ، والبا، كي، لعلّ، ومتى**
ونحوُ يا (لولاي) مجرورٌ لدى * عمرٍو، ورفعُه سعيدٌ أيَّدا**
وأنكَر استِعمالَه المبرِّدُ * وللمُجيزِ حُججٌ لا تُجحَدُ** [٦]

ولما كانت التعديةُ المبحوثُ عنها في هذه العجالةِ على القسمين السابقين من التعدية العامة، والتعدية الخاصة اقتضى المقام أن يُفرَد لكليهما مبحثٌ مستقلٌ، ثم يعقبهما مبحث ثالثٌ في محل المجرور بحرف الجر وما يتعلق بذلك على ما يأتي واحدا تلو الآخر.

والله ولي التوفيق

---

(١) المقاصد الشافية (٣ / ١٤٤).
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦١ – ٣٦٢).
(٣) (الإسراء: ١).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الصلاة – ح (٣٤٩).
(٥) ينظر: نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار للبركوي (ص: ٩٦ – ٩٧).
(٦) شرح الكافية الشافية (٢ / ٧٨٠)، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢ / ٢٠٣ – ٢٠٤).

المبحثُ الأولُ

التّعْدِيَةُ العامّةُ في حروفِ الجرّ

وفيه أربعة مطالِبَ:

المطلب الأول: (حكمُ حروفِ الجرِّ الأصليّة)

المطلب الثاني (حكمُ حروف الجرِّ الزائدةِ)

المطلب الثالث: (حكم حروف الجرِّ الشبيهةِ بالزائدةِ)

المطلب الرابع: (التعدِيَةُ العامّةُ بين السماعِ والقياسِ)

المطلب الأول

حكمُ حروف الجرِّ الأصليَّةِ

يُرَادُ بحروف الجر الأصليّةِ ما جيء به مِنها لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ بواسطته، وجعلِ الاسمِ المجرورِ به في محلِّ النصبِ بذلك الفعلِ، بصرفِ النظرِ عن تَضَمُّنِه لِمَعنًى آخر، كالابتداء، والانتهاء، والمجاوزة، على ما يُعرَفُ في الصناعة بالتعدِيَةِ والتعلُّقِ.

وقد أجمع النُّحاةُ على أنّ كلَّ حرفِ جرٍّ أصليٍّ لا بد أن يكونَ لتعدِيَةِ الفعلِ أو ما بمنزلِته، ولا بد أن يكونَ له متعلَّقٌ مِنَ الفعل أو ما بمنزلتِه لفظا أو تقديرا [١]؛ يقول ابنُ جني: "ليس في الكلامِ حرفُ جرٍّ غيرُ زائد – وأعني بالزائدِ ما دخولُه كخروجه، نحو: **(لستُ بزيدٍ)**، و**(ما في الدار مِن أحدٍ)** – إلا وهو متعلِّقٌ بالفعل في اللفظِ أو المعنى، وأمّا في اللفظِ فقولُك: **(انصرفتُ عن زيدٍ)**، و**(ذهبتُ إلى بكر)**، وأمّا في المعنى فقولك: **(المالُ لزيد)** تقديره: المالُ حاصلٌ، أو كائن لزيدٍ، وكذلك: **(زيدٌ في الدار)** إنما تقديره: زيدٌ مستقِرٌّ في الدار، و**(محمد مِنَ الكرام)**، أي: محمد حاصلٌ مِنَ الكرام، أو كائنٌ مِنَ الكرامِ" [٢].

والأصلُ في حروفِ الجرِّ أن تكون أصليّةً، ولذلك تطّرِد التعدِيَةُ في جميعِها، فكلُّ حرفِ جرٍّ يقع أصليا، والزيادةُ عارضةٌ عليه، في حين أنه لا يُوجَد حرفُ جرٍّ تطّرِد فيه الزيادةُ، بحيث لا يقع أصليًّا، فكلُ حرفِ جرٍّ يجوز أن يُؤتَى به للتعديةِ، كما أنّ كلَّ فعلٍ يُمكِنُ أن يُعَدَّى بحرفِ الجرِّ، سواءٌ أكان لازمًا أم كان متعدّيًا، وسواءٌ أكان مجرّدًا أم كان مزيدًا، وتعدِيَةُ الفعل بحرفِ الجر مطلقةٌ غيرُ مقيّدةٍ بحرفٍ، أو حرفين، فكما يُعدّى الفعلُ الواحدُ بحرفٍ واحدٍ، نحو: **(مررْتُ بزيدٍ)**، قد يُعدَّى بأكثرَ مِن حرفٍ، نحو: **(خرجْتُ مِنَ البيتِ إلى المسجدِ على المطيَّةِ)**، و**(انتقمْتُ لزيدٍ مِن بكرٍ بالضربِ)**، بخلاف الفعل المتعدّي بنفسِه، فإنه إمّا مقيَّدٌ بمفعول واحد، نحو: **(نصرتُ المظلومَ)**، وإمّا بمفعولَين، نحو: **(أعطيتك الكتاب)**، وإمّا بثلاثة مفعولِين نحو: **(أرَيتُك العلمَ نافعا)**. غير أنّه قد استُثنِيَ مِن حروف الجرِّ الأصلِيَّةِ في هذه المسألةِ ثلاثةُ أنواعٍ على خلافٍ، وهي:

<u>الأول: ما وقع في موضعِ الخبر:</u>

قد نُقِل عن الكوفيّين أنّ حرفَ الجرِّ إذا كان مع مجرورِه في موضع الخبر، نحو: **(العلمُ على الجميعِ)**، و**(المصيرُ إلى الله)** لا متعلَّقَ له، لا في اللفظ لا في التقدير، وهو منصوبٌ إمّا بعاملٍ معنويٍّ مِنَ المُخالفَة بينَ مجرورِه والمخبَرِ به عنه، وتبعهم في ذلك ابنُ طاهرٍ وابنُ خروفٍ على أنّ المبتدأ هو عاملُ النصبِ فيه، وزعما أنه مذهبُ سيبويه [٣]، وهما قولان ضعيفان لا يُعَوَّل عليهما [٤].

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٥٤٠ – ٥٤١).
(٢) سر صناعة الإعراب (١ / ١٢٥)، وينظر: الكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٢)..
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٢٤٥ – ٢٤٧)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٠)، والتذييل والتكميل (٤ / ٥ – ٦)، ومغني اللبيب (ص: ٥٤١)، وهمع الهوامع (٢ / ٢١ – ٢٢)، وتوضيح التوضيح (١ / ٦٣٤)، وحاشية العطار على شرح الأزهرية (٢ / ٧٠٦).
(٤) مغني اللبيب (ص: ٥٤١).

الثاني: حروف الاستثناء:

لا خلافَ بينَ النحاةِ في أنّ **(خلا، وعدا، وحاشا)** إذا جُرَّ ما بعدَها تُعَدُّ مِن حروفِ الجرّ؛ لانتفاء اسميَّتِها بعدمِ مُباشرَتها للأفعال كـ **(غير، وسوى)**، حيث لا يقال: **(جاء خلا زيدٍ)**، و**(رأيت خلا زيدٍ)**، و**(مررتُ بخلا زيدٍ)** كما يقال: **(جاء غيرُ زيدٍ)**، و**(رأيتُ سوى زيدٍ)**، كما انتفتْ فعليّتُها بجرِّ ما بعدَها [1]، وزعم أبو حيان أنه لا يبعُدُ ادِّعاءُ الاسميَّةِ فيها، والمجرورُ بها مضافٌ إليها [2]، وهو مستبْعَدٌ بعدمِ مباشرتِها للأفعال ولو في الندرةِ، غير أن أهلَ العلمِ قد اختلفوا في تعديَةِ الأفعالِ بها وتلعلُّقِها بالأفعال على قولين:

الأول: أنها تتعلَّقُ بما قبلَها مِنَ الفعلِ أو ما بمنزلتِه كسائرِ حروفِ الجرِّ الأصليَّةِ، ومجرورُها في موضعِ نصبٍ [3].

يقول العلّامةُ الآطَه لي [4]: "ومجرورُ حروفِ الاستثناء – وهي **(حاشا، وخلا، وعدا)** – كالمستثنَى بـ **(إلا)** على ما سيجيء في بحثِ المُستثنى في وجوبِ النصبِ ولو محلًّا في كلامٍ موجَبٍ تامٍّ، وفي جواز النصبِ واختيارِ البدلِ ولو محلًّا في كلامٍ غيرِ موجَبٍ والمستثنى منه مذكورٌ، وغيرُ ذلك مما يُذكَر في بحثِه" [5].

وهذا النصُّ اللطيفُ يفيد أنّ هذه الحروفَ تتصرَّفُ في الاستثناءِ تَصَرُّفَ **(إلا)**، و**(غير، وسوى)**، فتقع في الاستثناءِ المنفيِّ التامِّ، فيقال: **(ما جاء أحدٌ خلا زيدٍ)**، كما تقع في الموجَبِ التام، فيُقال: **(حضر الطلابُ عدا بكرٍ)**، وأنّ مجرورَها في المنفيِّ التامِّ يجوز أن يكونَ في محلِّ النصب على خلافِ الأجودِ، وأن يكونَ تابعا للمستثنى منه رفعا ونصبا وجرا، والظاهرُ في نصوص القومِ الإطلاقُ في كونِه منصوبَ المحلِّ.

وقد منع ابنُ هشام هذا القولَ، فقال ما نصُّه: "السادس: حرفُ الاستثناء وهو **(خلا، وعدا، وحاشا)** إذا خفَضْنَ، فإنهنّ لتنحِيَةِ الفعلِ عما دخَلْنَ عليه، كما أنّ **(إلا)** كذلك، وذلك عكسُ معنى

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل (٨ / ٣١٠ – ٣١١)، وهمع الهوامع (٣ / ٢٨٣).

(2) ينظر: التذييل والتكميل (٨ / ٣١٠ – ٣١١).

(3) مغني اللبيب (ص: ١٨٨)، وأوضح المسالك (٢ / ٢٨٧، ٢٩٣)، والتصريح (٢ / ٥٨٨)، وهمع الهوامع (٣ / ٢٨٣).

(4) هو الشيخ مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي الحنفي، المعروف بالآطه لي، ولد في طرابزون، وعاش في استنبول، وممن أخذ عنهم نوح القونوي، ومن مؤلفاته حاشية على كتاب امتحان الأذكياء للبركوي، ونتائج الأفكار في شرح إظهار الأسرار، وتوفي في قوش أطه بعد سنة ١٠٨٥ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٧ / ٢٣٢)، ومعجم المؤلفين (٣ / ٨٦٣).

(5) نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار للبركوي (ص: ٨٥).

التعدِيَةِ الذي هو إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسمِ، ولو صحَّ أن يقال: إنها متعلِّقةٌ لَصَحَّ ذلك في **(إلا)** وإنما خُفِض بهنّ المستثنى، ولم يُنصَب كالمستثنى بـ **(إلا)** لئلا يزول الفرقُ بينهنّ أفعالا وأحرُفًا" [١].

وقياسُ ابنِ هشام: **(خلا، وعدا، وحاشا)** على **(إلا)** في بطلانِ تعدِيَةِ الفعلِ بها مردودٌ بوجود الفارقِ، حيث إنّ **(إلا)** ليستْ مِن حروفِ الجرِّ بالإجماعِ بخلافِ: **(خلا، وعدا وحاشا)**، ولا خلافَ في أنّ التعلُّقَ مِن خصائصِ حروف الجر، والاشتِراكُ في المعنى لا يلزم الاشتِراكَ في الحكم الصناعِيّ، ونظيرُ هذه الحروفِ فيما ذكره حرفُ **(عن)** في نحو قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [٢]، حيث إنّ **(عن)** لم تُوصِل معنى الرغبةِ إلى الملة، وإنما نحَّته عنها، كما نحّتْ حروفُ الاستثناءِ معنى الفعلِ عما دخلْنَ عليه، فكما أنّ **(عن)** في الآية للتعديَةِ بالإجماع، فإنّ حروفَ الاستثناءِ في حالة الجرِّ ينبغي أن تكون كذلك.

ومِن هنا تعقَّبه الدماميني بقوله: "ولقائلٍ أن يقول: لا نسلِّم أنّ التعديةَ ما ذكره، وإنما معناها جعلُ المجرورِ مفعولا به لذلك الفعلِ، ولا يلزم منه إثباتُ ذلك المعنى للمجرورِ، بل إيصالُه إليه على الوجهِ الذي يقتضِيه الحرفُ، وهو هنا مُفيدٌ لانتفائِه عنه، وأمّا الاستِدلالُ بأنها بمنزلةِ **(إلا)**، وهي غيرُ متعلِّقةٍ فساقطٌ؛ لأنه لا يلزم مِن كونِ حرفٍ بمعنى حرفٍ آخرَ مُساواتُه له في جميعِ أحكامِه، ألا ترى أنّ **(إلا)** التي هذا الحرفُ بمعناها لا يعمل الجرَّ، وهذا الحرفُ يعمله " [٣].

<u>الثاني:</u> أنها لا تتعلَّق بالفعلِ تعلُّقَ سائرِ حروفِ الجر بمتعلَّقاتِها، وإنما هي كـ **(إلا)**، ومجرورُها منصوب المحلِّ عن تمامِ الكلام بالجملةِ المتقدِّمةِ عليهنّ كتمييز النسبةِ [٤].

يقول ابنُ هشام: "خلا على وجهين: أحدهما أن تكون حرفًا جارًّا للمستثنى، <u>ثم قيل موضعُها نصبٌ عن تمامِ الكلام</u> وقيل: تتعلَّق بما قبلَها مِن فعلٍ أو شبهِه على قاعدة أحرُفِ الجر، <u>والصواب عندي الأولُ؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا تُوصِل معناها إليها بل تُزِيل معناها عنها، فأشبهَتْ في عدمِ التعديةِ الحروفَ الزائدةَ، ولأنها بمنزلةِ **(إلا)**، وهي غيرُ متعلقةٍ</u>" [٥].

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، وينظر: (ص: ١٨٨)، والتصريح (٢ / ٥٨٨).

(٢) (البقرة: ١٣٠).

(٣) شرح المزج للدماميني (ص: ٦٨١)، وينظر: شرح مغني اللبيب له (١ / ٤٨٨)، والمنهل الوافي له (٢ / ٤٢٦).

(٤) مغني اللبيب (ص: ١٨٨)، وأوضح المسالك (٢ / ٢٨٧، ٢٩٣)، والتصريح (٢ / ٥٨٨)، وهمع الهوامع (٣ / ٢٨٣)، ومنهج السالك (٢ / ٤٣٩)، ونتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار (ص: ٨٥).

(٥) مغني اللبيب (ص: ١٨٨)، وينظر: همع الهوامع (٣ / ٢٨٣).

والحاصلُ أن **(خلا، وعدا، وحاشا)** إذا جَرَّتْ تُعَدُّ مِن حروفِ الجرِّ الأصليَّةِ على مذهبِ الجمهورِ، وتُعَدُّ مِن حروفِ الجر الشبيهةِ بالزائدةِ على مذهب ابن هشام، والراجحُ ما عليه الجمهورُ لظهورِ ضعفِ ما استنَد إليه المخالفُ، والله أعلم.

الثالث: حروف الجرِّ المكفوفةُ بـ (ما):

قد ورد في كلام العرب كَفُّ بعضِ حروفِ الجرِّ عن عملِها بزيادةِ **(ما)** بينها وبين المجرورِ بها، فيرتفِع الاسمُ على الابتِداءِ، كمثل كافِ الجر من قولِ الشاعر:

وأعلَمُ أنني وأبا حُمَيدٍ * كَمَا النَّشوانُ والرجلُ الحليمُ**

أُرِيدُ حياتَه ويريد قتلِي * وأعلَمُ أنَّه الرَّجُلُ اللَّئيمُ**

فإنَّ الحُمْرَ مِن شرِّ الْمَطايَا * كمَا الحَبِطاتُ شَرُّ بَنِي تَميمِ** [1]

ويُسَوِّغُ ذلك دخولَ حرف الجر على الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [2]، وقولِ الشاعرِ:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ * ترفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ** [3]

وبالنظرِ إلى أنّ حروفَ الجرِّ المكفوفةَ قد بطل عملُها بسبب زيادة **(ما)** ذهب سعدُ الدين التفتازانِيُّ إلى أنّها لا تتعلَّق بشيءٍ، ولا يُعَدَّى بها شيءٌ، وحَمَل عليه قولَه تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [4]، وزعم أنّ الكافَ – على أنها مكفوفةٌ بـ **(ما)** – لا عامِلَ لها، كما لا معمولَ لها، ولم يبق لها إلا الدّلالةُ على المعنى [5]، وتبعه في ذلك بعضُ أهل العلم، منهم البدرُ الدماميني [6].

---

(1) الأبيات من الوافر لزياد الأعجم، و**(النشْوان)** بمعنى السكران، و**(الحبطات)** هم بنو الحرث بن عمرو بن تميم، والمعنى: تشبيه حالِه وأبي حُمَيد بحال السكران مع الرجل الحليم، حيث إنه يعبث به، وهو يتحمَّل الحلم عليه، وفي الأبيات إقواءٌ، وفي رواية: **(أريد هجاءَه، وأخاف ربي)**.

ينظر: ديوان زياد الأعجم (ص: ٩٧)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٥٠١ – ٥٠٢)، وشرح أبيات المغني (٤ / ١٢٥ – ١٢٧)، وخزانة الأدب (١٠ / ٢٠٤ – ٢١٣).

(2) (الحجر: ٢).

(3) البيت من المديد لجذيمة الأبرش، و**(أوفيتُ)** بمعنى: صعدت، ونزلت، و**(الشمالات)** جمع شمال اسم للريح التي تهب من ناحية القطب. ينظر: الكتاب (٣ / ٥١٨)، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي (١ / ٣٠٦ – ٣١١)، وشرح شواهد المغني (١ / ٣٩٣ – ٣٩٤)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٢٧٣ – ١٢٧٤)، وخزانة الأدب (١١ / ٤٠٤ – ٤٠٩).

(4) (البقرة: ١٩٨).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف (٢ / ٧٩).

(6) ينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي (٢ / ٤٠٣).

يقول شهاب الدين الخفاجي عن الآية الكريمة: "...، وعلى الكافّةِ لا عاملَ له، كما أنه لا معمولَ له؛ لأنه لم يبق حرفًا، بل يقيد مِن جهة المعنى فقط، وهذا الذي ذكره مِن كونِ حرفِ الجرّ إذا كُفَّ عن العملِ لا مُتَعَلَّقَ له ظاهرٌ" (١).

وحملُ الآيةِ على ذلك مرجوحٌ عندي؛ لأنّ جعلَ **(ما)** فيها مصدريّةً هي وما بعدَها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بالكافِ أَوْلَى مِن إخراجِ الكاف عن عملِها، والكافُ إمّا بمعنى اللام، والتقديرُ: واذكروه لهدايتِه لكم، وإمّا لمعنى التشبيه على الأصل، والتقدير: اذكروه كمثلِ هدايته لكم – (٢)، ومثله في ذلك تجويزُ الزمخشري وغيرِه في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ (٣) أن تكون **(ما)** كافّةً (٤)، وضعفُه لا يخفى، ولا يقال: إنه نظيرٌ ما نقله سيبويه عن الخليل (٥)؛ لأنه لا يظهر للكافِ معنًى من تشبيهٍ أو تعليلٍ فيه بخلاف الآيتين.

والتحقيقُ أنّ دعوى كفِّ الكافِ بـ **(ما)** لا تقوَى إلا إذا جِيء بعدَها بجملةٍ اسميةٍ، كما في الأبيات السابقة، وفي قوله تعالى حكايةً عن قوم موسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ (٦)، حيث إنّ **(ما)** التي بعد الكافِ فيهما إمّا مصدريةٌ، وإما كافّةٌ، ويمنع كونَها مصدريةً أنها لا تُوصَل عند سيبويهِ والجمهورِ بغير الماضي والمضارعِ (٧)، فيتعيَّنُ كونُها عندهم كافّةً، وأمّا على القولِ بأنّ **(ما)** المصدريةَ تُوصَل بالجملةِ الاسميةِ (٨)، كما ذهب إليه الأعلم الشنتمري (٩)، وابنُ عصفور في

---

(١) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي (٢ / ٢٩٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢ / ٧٩٠)، والبحر المحيط (٥ / ١٥٨ – ١٥٩)، والجنى الداني (١ / ٢٠٩)، ومغني اللبيب (ص: ٢٤٢)، والدر المصون (١ / ١٤٣)، وشرح أبيات المغني (٤ / ١٢٥).

(٣) (البقرة: ١٣).

(٤) ينظر: الكشاف (١ / ١٨٢)، والدر المصون (٢ / ٣٣٢ – ٣٣٣)، والمقاصد الشافية (٣ / ٦٩٨ – ٦٩٩)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٢١).

(٥) قال سيبويه: فقال: "وسألت الخليل عن قول العرب: **(انتظِرْني كما آتيك)**، و**(ارقبني كما ألحقُك)**، فزعم أن **(ما)** والكاف جُعِلَتا بمنزلةِ حرف واحدٍ، وصُيِّرتْ للفعل كما صيِّرت للفعل **(ربَّما)**، والمعنى: لعلِّي آتيك؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربما". الكتاب (٣ / ١١٦).

(٦) (الأعراف: ١٣٨).

(٧) ينظر: الكتاب (٢ / ٣٥٠)، و(٣ / ١٠ – ١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨١)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٢ / ٦٠٠)، والتذييل والتكميل (٣ / ١٥٥)، والجنى الداني (٢ / ١٥).

(٨) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص: ٩٢٢).

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ١٥٥).

أحد قوليه [١]، وابنُ مالك [٢]، فإن كفَّ الكافِ بـ **(ما)** لا وجودَ له مطلقا، وهو ما صرَّح به ابن فِرِخّان في جميع حروف الجر [٣]، وذهب إليه أبو حيان [٤]، وابن هشام [٥]؛ لِما فيه مِن إخراج الكافِ عما ثبت لها مِن عملِ الجرّ لغيرِ مقتضٍ [٦]، فالأقرب التمثيلُ للمكفوفِ عن العملِ والتعلُّق بـ **(ربما)** في نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [٧]، وقوله:

ربَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم * وعَناجِيجُ بينهنّ المِهارُ** [٨]

حيث يمتنِع أن تكون **(ما)** المتصلةُ بـ **(رُبَّ)** مصدريةً؛ لأنه يلزم جرُّ المصدر المؤول بها، وهو معرفةٌ، وهي لا تجرُّ المعارفَ، ومِن ثمَّ فلا مجرورَ لها لا في اللفظِ ولا في التقدير [٩]، على أنه قد أُجِيزَ في الآيةِ أن تكونَ **(ما)** نكرةً موصوفةً بما بعدَها [١٠]، ونصّ الرضيُّ على أنّ **(ربّ)** المكفوفةَ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب حتى على القول باسميتها [١١]، ويقرب إلى ذلك قولُ الشاعر:

وأعلَمُ أنني وأبا حُمَيدٍ * كَمَا النَّشوانُ والرجلُ الحليمُ** [١٢]

حيث رُجِّح أن يكون **(النشوان، والرجل الحليم)** خبرا لـ **(أنّ)**، والتقدير: وأعلم أنني وأبا حميد النشوانُ والرجلُ الحليمُ، وتبقى **(كما)** مكفوفةً عن العمل قطعا [١٣]، وكأنها زائدةٌ لمجرد التوكيد،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨١)، وينظر: التذييل والتكميل (٣ / ١٥٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٠٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٣ / ١٥٥ – ١٥٦)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦ / ٣٠١٤).

(٣) المستوفى (١ / ٣٦٣)، وينظر: البحر المحيط (٥ / ١٥٩)، ومغني اللبيب (ص: ٢٤٣ – ٢٤٤)، والمنهل الصافي (٢ / ٤٢١)،.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ١٥٥)، و(١١ / ٢٦٧)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٤٦).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٤٢، ٢٤٤).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٤٢)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٢١ – ٤٢٢)، وخزانة الأدب (١٠ / ٢٠٤ – ٢٠٦).

(٧) (الحجر: ٢).

(٨) بيتٌ مِنَ الخفيف لأبي دؤاد الإيادي، و(**الجامل**) القطيع من الإبل، لا مفرد له من لفظه، والمؤبل أي: ما كانت للاقتناء، و(**العناجيج**) جمع (**عُنجوج**)، وهي الخيول الطوال الأعناق، و(**المهار**) جمع مُهر، وهو ولد الفرس. ينظر: الأمالي الشجرية (٢ / ٥٦٥)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٢٦٠ – ١٢٦١)، وخزانة الأدب (٩ / ٥٨٦ – ٥٩٢).

(٩) شرح ابن طولون على الألفية (١ / ٤٤٩)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٢٢ – ٤٢٣).

(١٠) الكافي في شرح الهادي (٢ / ١٠٤٧ – ١٠٤٨)، والدر المصون (٧ / ١٣٩ – ١٤٠).

(١١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٨٢ – ١١٨٣)، وشرح الكافية ليعقوب المقاصد الشافية (٣ / ١٤١) (ص: ١١٢٤).

(١٢) سبق تخريج البيت (ص: ١٧).

(١٣) ينظر: شرح شواهد المغني (١ / ٥٠١ – ٥٠٢)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٢٧٧ – ١٢٧٨)، وشرح أبيات المغني (٤ / ١٢٦ – ١٢٧)، وخزانة الأدب (١٠ / ٢٠٩).

والبيتُ مِن قبيل التشبيه البليغ، وقيل: إنّ المتعاطفَين مرفوعان على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ [١].

والظاهرُ في نصوصِ النحاة أنّ كفَّ حرفِ الجرِّ مقصورٌ على العمل، ولا يمَسّ حكمَ تعلُّقِه بالفعل، وما ذهب إليه التفتازاني والدماميني والشهاب الخفاجي مجرَّدُ رأيٍ يحتاج إلى أدلَّةٍ صريحة، ولا يسلم مِن تكلُّفٍ، على أنّ عدَّ بعضِ أهل العلم لنحو: **(ربما، وكما)** مِن حروفِ الابتداء يُرَشِّح للقولِ بأنهما لا يعمل فيهما شيءٌ، كما لم يعملا الجرَّ في اسم [٢]. وقد تُزاد بعد كاف الجر **(ما)** مع إبقاء العمل، وعليه قولُ الشاعر في رواية الجر:

وأعلَمُ أنني وأبا حُمَيدٍ * كَمَا النَّشوانِ والرجلِ الحليمِ** [٣]

يقول سيبويه: "وسألتُه عن قولِه: **(كما أنه لا يعلَم فتجاوَزَ اللهُ عنه)**، و**(هذا حقٌّ كما أنك هاهنا)**، فزعم أنّ العاملةَ في **(أنّ)** الكافُ، و**(ما)** لغوٌ، إلا أن **(ما)** لا تُحذَف مِن هاهنا؛ كراهيةَ أن يجيء لفظُها كلفظِ **(كأنّ)**، كما ألزموا النونَ **(لأفعلَنّ)**، واللامَ قولهم: **(إنْ كان ليفعل)** كراهيةَ أن يلتبس اللفظان؛ ويدلك على أنّ الكاف هي العاملةُ قولُهم: **(هذا حقٌّ مثلَ ما أنك هاهنا)**" [٤].

ومعنى هذا أنّ المصدر المؤول مِن **(أنّ)** وما دخلتْ عليه في محل الجر بالكاف مع زيادةِ **(ما)**، وعليه تكونُ الكافُ كمثلِ الباء في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [٥]، و**(عن)** في قوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون (٢ / ٣٣٢ – ٣٣٣)، وشرح أبيات المغني (٤ / ١٢٦ – ١٢٧)، وخزانة الأدب (١٠ / ٢٠٩).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٧٧ – ٣٧٨)، والمقاصد الشافية (٣ / ٦٩٧)، وشرح أبيات المغني (٤ / ١٢٦).

(٣) سبق تخريج البيت (ص: ١٧).

(٤) الكتاب (٣ / ١٤٠).

(٥) (آل عمران: ١٥٩).

(٦) (المؤمنون: ٤٠).

المطلب الثاني

حكمُ حروفِ الجرّ الزائدةِ

لا خلافَ في أنّ الأصلَ في حروفِ الجر أن تكون أصليَّةً، بمعنى أنْ تُعَدِّي الفعلَ إلى الاسمِ المجرورِ بها، حيث لا يصِحُّ إسقاطُها إلا على تقديرِها على ما يُعرَفُ بالحذف والإيصال، ولا خلافَ أيضا في أنّ حروفَ الجرِّ تقع زائدةً في الكلامِ، بمعنى أنْ يؤتى بها لمجرَّدِ التوكيد والتقوية، لا لتعدِيَةِ الفعلِ إلى المجرورِ بها، وضابطُها أنها لا تُقدَّر عند حذفِها، فما لا يُقدَّر عند حذفِه فهو زائدٌ عند ذكرِه، وما يُقدَّر عند حذفِه فهو أصليٌّ عند ذكره، نحو: **(ما رأيتُ مِن أحدٍ)**، فلو حُذِفَتْ **(مِن)**، وقيل: **(ما رأيتُ أحدًا)**، لم يُحتَجْ إليها ولم تكن مقدرةً، بخلاف الباءِ في قولك: **(مررتُ على الديارِ)**، فلو حُذِفَتْ، وقيل: **(مررتُ الديارَ)** لكان الكلامُ على تقديرها [1]، ومِن ذلك في الظاهرِ الكافُ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [2]؛ لأنّ الآية لو وردتْ بحذفِها، وقيل: ليس مثلَه شيءٌ لم تكن مقدرةً، ومنهم مَن تكلَّفَ حملَها على الأصالةِ، وهو خلافُ الظاهر [3].

ويظهر في كتب النحاة أنّ حروف الجر كلَّها قد تستعمل زائدةً لمجرد التوكيد والتقوية، إلا أنّ بعضَها يُزاد قياسا، وبعضها يُزاد شذوذا، وإن كان المشهورُ بالزيادةِ مِن بينِها **(مِن)**، والباء، غير أنه ورد في كتاب سيبويه ما يفيد أن **(عن، وعلى)** لا يُزادان مطلقا [4]، وجزم بذلك السيرافي، والرماني [5]، ويَرِدُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦ﴾ [6]، حيث جزم بزيادتِها بعضُ الأئمَّةِ كالأخفش [7]، وأبي عبيدة [8]، وابنِ قتيبة [9]، وأبي بكر الرازي [10]؛ ويؤيِّدُه أنه لو وردتِ الآيةُ بحذفِ **(عن)**، فقيل: **(يُخالِفون أمرَه)** لم تكن مقدَّرةً، فهي حينئذٍ صِلَةٌ، وسرُّ زيادتِها تضمينُ

---

(1) شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٢٧٧ – ٢٧٨)، وينظر: شرح الكتاب للرماني (١ / ١٣٠ – ١٣٤).

(2) (الشورى: ١١).

(3) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٥٩ – ٢٦٠)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥ / ٥٢٣ – ٥٢٤)، والدر المصون (٩ / ٥٤٣ – ٥٤٦).

(4) الكتاب (١ / ٣٨)، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٨ / ٥١٦٨)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٢٩).

(5) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٢٧٨)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٣٣).

(6) (النور: ٦٣).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٤ / ٤٠)، والجامع لأحكام القرآن (١٥ / ٣٦٢)، والدر المصون (٨ / ٤٤٩ – ٤٥٠)، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١١ / ١٦٣)، وروح المعاني (١٨ / ٤٩٦).

(8) مجاز القرآن لابن عبيدة (٢ / ٦٩)، وينظر: الدر المصون (٨ / ٤٤٩ – ٤٥٠).

(9) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٥١).

(10) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٥ / ٢٠١).

الفعلِ معنى **(رغب)**، فكأنه قيل: فليحذر الذين يرغَبُون عن أمرِه، فيُؤخَذُ منها العفوُ عن مخالفةِ الأوامر الشرعيَّةِ لعذرٍ شرعيٍّ معتدٍّ به [١]، هذا إذا كان الأمرُ في الآية بمعنى الطلب، وأمّا إذا كان بمعنى الشأن، فـ **(عن)** أصليَّةٌ، والفعلُ ضُمِّنَ معنى الإعراض والصدِّ، والمعنى: فليحذر الذين يُعرِضون أو يصدُّون عن شأنه، ورجَّحه الطيبي بقرائِنَ مِن سياق الآية [٢].

والضميرُ في ﴿عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ يحتمل أن يعود على الله، ويحتمل أن يعود على رسول اللهِ [٣]، ويرجِّحُ الأولَ أنه أقربُ مذكورٍ، ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗاۚ﴾، ومِن ثَمَّ استظهَرَه أبو بكر الرازي المعروفُ بالجصاص [٤]، ويقرِّبُ الثانيَ أنه المتحدَّثُ عنه في أول الآية ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ﴾، ومن ثم استظهره النيسابوري [٥]، وفخر الدين [٦].

ويضاف إلى القولِ بزيادةِ **(عن)** في الآيةِ أنه ذكر بعضُهم أنّ **(عن، وعلى)** يُزادان عوضًا عن محذوفٍ [٧]، كما يرد عليه قولُه ﷺ: **(مَن حلف على يمينٍ)** [٨]، والأصل: **(مَنْ حلف يمينا)**، وقولُه:

أبى اللهُ إلا أنَّ سرحةَ مالكٍ * عَلَى كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ** [٩]

والأصل: كلَّ أفنان العضاه تروق [١٠]، ورد ذلك أبو حيان، وحمله على التضمين [١١]، وهو خلافُ

([١]) ينظر: مجاز القرآن (٢ / ٦٩)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٥١)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٨ / ٥١٦٨)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢ / ٦١٥)، ومفاتيح الغيب (٢٤ / ٤٠)، والجامع لأحكام القرآن (١٥ / ٣٦٢)، والدر المصون (٨ / ٤٤٩ – ٤٥٠)، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١١ / ١٦٣)، وعناية القاضي (٦ / ٤٠٣)، وروح المعاني (١٨ / ٤٩٥ – ٤٩٦).

([٢]) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١١ / ١٦٢ – ١٦٤).

([٣]) ينظر: الكشاف (٤ / ٣٢٨)، والجامع لأحكام القرآن (١٥ / ٣٦٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٦٧٣)، وروح المعاني (١٨ / ٤٩٦).

([٤]) أحكام القرآن للجصاص (٥ / ٢٠١)، وينظر: مفاتيح الغيب (٢٤ / ٤٠).

([٥]) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥ / ٢١٦).

([٦]) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٤ / ٤٠).

([٧]) ينظر: المحتسب (١ / ٢٨١ – ٢٨٢)، والخصائص (٢ / ٣٠٥ – ٣٠٦)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٢٧ – ٢٢٩)، وارتشاف الضرب (/ ١٧٣٧ – ١٧٣٨).

([٨]) صحيح مسلم – كتاب الأيمان – (١٦٥٠).

([٩]) بيت من الطويل لحميد بن ثور، و**(سرحة)** هي الشجرة العظيمة الطويلة، وهي في البيت كناية عن المرأة،، و**(أفنان)** بمعنى أغصان، و**(العِضاه)** الأشجار العظيمة، ومفرده **(عِضاهة)**، والشاهد زيادة **(على)**. ينظر: ديوان حميد بن ثور (ص: ٤١)، وشرح شواهد المغني (١ / ٤٢٠ – ٤٢١).

([١٠]) شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٦٥)، وينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٣٩ – ٢٤٠).

([١١]) التذييل والتكميل (١١ / ٢٣٩ – ٢٤٠)، وارتشاف الضرب (/ ١٧٣٧ – ١٧٣٨)، وينظر: خزانة الأدب (١٠/ ١٤٤ – ١٤٥).

الظاهر عندي، والأقرب أن يُحمَل نصُّ سيبويه على أنه يمنع زيادتَهما على القياس، ولا تعارضَ، ونص ابن مالك أن **(إلى)** لا تزاد خلافا للفراء [1].

وقد أجمع النحاةُ على أنّ حروف الجرِّ الزائدةَ لا تتعلَّق بشيء، ولا يتعلَّق بها حكمُ التعدية، وذلك كمثل **(مِن)** في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [2]، وقوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [3]، والباءِ في قولهم: **(بحسبك درهمٌ)** [4].

ويتجلّى مِن هذا التقرير أنّ معنى الزيادةِ في حروف الجر يتمثَّل في أمرين أحدهما عدم التعلُّقِ بالفعل، والآخر: أن مجروره على إعرابه الحاصلِ له تقديرا أو محلا قبل دخولِ حرف الجر الزائد عليه، فإن كان مرفوعا قبله، نحو: **(بحسبِك درهمٌ)**، فهو مجرورٌ لفظا مرفوع تقديرا أو محلا لاشتِغال المحلِّ بحركة حرف الجر الزائد، وإن كان منصوبا قبله نحو: **(ما رأيت مِن أحدٍ)** فهو مجرورٌ لفظا منصوبٌ تقديرا أو محلا لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولكن يُستثنى مِن حروف الجر الزائدة في مسألةِ التعلُّقِ اللامُ الزائدة لتقوية العامل، فإنها تتعلَّق بالعاملِ المقوَّى بها بلا خلافٍ أعلمه، كما في نحو قوله: ﴿حَٰفِظَٰتٖ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [5]، وقوله: ﴿قَٰنِتُونَ لِلَّهِ﴾ [6]، وقوله: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [7]، فإنها شبيهةٌ بالحروف الأصلية، وليست بزائدةٍ محضةٍ لِما تُخُيِّل في المقوَّى بها مِنَ الضعف الذي جعله كمثلِ اللازم في المعنى، إلا أنها ليست مُعدِّيةً لصحةِ إسقاطِها دون فساد في الصناعة [8]، ولأنها لا تدل على معنى مِن معاني اللام.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٤٢، ١٤٣)، وينظر: التذييل والتكميل (١١ / ١٦٩ – ١٧٠).

(2) (النمل: ٧٥).

(3) (فاطر: ٣).

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٨٢)، والمقرب (ص: ٢٧٠)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٢)، والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (ص: ٥٦)، وتمهيد القواعد (٦ / ٢٨٧٤)، ومنهج السالك (٢ / ٤٣٨).

(5) (النساء: ٣٤).

(6) (النحل: ١٢٠).

(7) (يوسف: ٤٣).

(8) مغني اللبيب (ص:٥٥٠)، ومختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري (ص: ٣٦٧ – ٣٦٩، ٣٠٣ – ٣٠٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٥٥).

المطلبُ الثّالِثُ

حروفُ الجرّ الشبيهةُ بالزائدةِ

يُقصَدُ بحروفِ الجرّ الشبيهةِ بالزائدةِ الحروفُ التي لا تُستعمَل إلا لمعنًى مِنَ المعاني التي وُضِعَتْ حروفُ الجرّ للدلالةِ عليها، ومجرورُها دائما على إعرابِه الحاصلِ له قبلَ دخولِها عليه، وهي تتمثَّلُ على المشهور في **(رُبَّ)**، والكاف، و**(لعل، ولولا)** في لغة الجرّ بهما، و**(خلا، وعدا، وحاشا)** في لغة الجر بها عند ابن هشام على ما سبق تقريره [١].

ووجهُ المشابهةِ بين هذه الحروفِ وحروفِ الجرّ الزائدةِ يرجع إلى أنه يُتصوَّرُ سقوطُها، فيكون مجرورُها مرفوعا أو منصوبا، كما أنّ المجرورَ بالحرفِ الزائدِ كذلك، وأنّ المجرورَ بها باقٍ على إعرابِه الحاصلِ له قبلَ دخولِها، فإن كان مرفوعا قبلَ دخولِها فهو في محل رفع بعدَ دخولِها، نحو: **(رب كتابٍ مفيد قرأته)**، و**(لعل زيدٍ مسافرٌ)**، وعلى سقوط **(رب، ولعل)** يقال: **(كتابٌ مفيدٌ قرأتُه)**، و**(زيد مسافرٌ)**، وإن كان منصوبا قبلَ دخولِها فهو بعدَ دخولها في محلِّ النصب، نحو: **(رب كتابٍ مفيدٍ قرأتُ)**، يقال فيه على إسقاطها: **(كتابا مفيدا قرأتُ)**، وتشهد لذلك مراعاةُ المحلِّ في توابعه، وهذا هو الوجهُ المتفقُ عليه بين النحاةِ، وهناك وجهٌ آخَرُ مشهورٌ بين المعربين مِن أنها ليست لتعديةِ الفعل، وأنها لا تتعلَّقُ بفعل أو ما بمنزلتِه كما أنّ الزائدة كذلك، وهو مختلفٌ فيه لا يكاد يثبت على التحقيق إلا في **(لعل، ولولا)** في لغة الجرِّ بهما على خلافٍ فيه أيضا، كما يتبين في المسائل الآتية.

المسألة الأولى

حكمُ (ربّ) في التعديَةِ

قد اختلف النحاةُ في **(رُبّ)** بين الحرفية والفعلية، والجمهورُ على القول بحرفِيَّتِها، وخالفهم الكوفيون والأخفشُ وذهبوا إلى أنها اسمٌ كمثلِ **(كم)** الخبريَّةِ [٢]، وتبعهم ابنُ فرخان [٣]، والرضيُّ [٤]، وعلى

---

(١) ينظر: (ص: ١٤ – ١٧).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٣٦٣ – ٣٦٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (ص: ٣١٩ – ٣٢١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٧٥)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ١٠٤٠ – ١٠٤١)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٥ – ١١٧٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٧٨ – ٢٨٠)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٣ – ١٧٤٤)، والمساعد (٢ / ٢٨٤)، وهمع الهوامع (٤ / ١٧٤).

(٣) ينظر: المستوفى (١ / ١٧٦، ٣٦١).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٥ – ١١٧٧).

القول بحرفيتِها فإنها عند الجمهورِ حرفٌ مِن حروف الجر، غير أنهم اختلفوا في تعلُّقِها بالفعلِ [١] على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها تتعلَّق بالفعل أو ما بمعناه كسائرِ حروفِ الجرِّ الأصليَّةِ، وهي مع مجرورِها في محل نصب دائما [٢]، وهو ما عليه الجمهورُ [٣]، ونُسِبَ إلى الزجّاج [٤].

يقول ابن السراج: "...، فموضعُ **(ربّ)** وما عملتْ فيه نصبٌ، كما أنّ موضعَ الباء و**(مِن)** وما عمِلَتَا فيه نصبٌ إذا قلت: **(مررت بزيدٍ)**، و**(أخذتُ مِن مالِه)**، ويدل على ذلك أن **(كَمْ)** يُبنَى عليها، و**(رُبَّ)** لا يجوز ذلك فيها، وذلك قولُهم: **(كم رجلٍ أفضل منك)**، فجعلوه خبرا لـ **(كَمْ)**، كذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنّ العربَ تقوله، ولا يجوز أن تقول: **(رب رجل أفضلُ منك)** لا يجوز أن تجعله خبرا لـ **(رُبّ)** كما جعلتَه خبرا لـ **(كم)**" [٥].

ويحتمل هذا القولَ نصٌّ في الكتاب، حيث منع سيبويه أن يقال: **(ربَّ رجلٍ لك)**، كما يقال: **(كم رجلٍ لك)** [٦]، وعليه خطّأه بعضُهم في قوله: "وإذا قلت: **(ربَّ رجلٍ يقول ذاك)** فقد أضفتَ القولَ إلى الرجلِ بـ **(رُبَّ)**" [٧]، حيث وقعتْ **(رُبَّ)** ومجرورُها في محلِّ الرفع مبتدأ مخبَرًا عنه بجملةِ: **(يقول**

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (١ / ٤١٦ – ٤١٨)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢ / ٨٣٠ – ٨٣١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٢١ – ٥٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ – ٢٩، والإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٥١ – ١٥١)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٣٠٥ – ٣٠٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٥ – ٢٩٦)، والمساعد (٢ / ٢٨٦ – ٢٨٧)، وشرح مغني اللبيب (شرح المزج) للدماميني (ص: ٦٩٩ – ٧٠٠)، وهمع الهوامع (٤ / ١٧٣ – ١٧٤، ١٨٢).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٤١٦)، والإيضاح للفارسي (ص: ٢٥١)، وأمالي السهيلي (ص: ٧٠ – ٧٢)، والتخمير (٤ / ٢٢ – ٢٣)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٥٨٠ – ٥٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٢٧)، والمستوفى لابن فرخان (١ / ٣٦١)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٨٠)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٦)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).

(٣) ينظر: البسيط (٢ / ٨٦٢ – ٨٦٤)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٠)، وموصل النبيل (ص: ٩٢٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨١ – ١٨٢)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٣٩)، ونتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار للبركوي (ص: ٨٤).

(٤) تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤)، وموصل النبيل (ص: ٩٢٨).

(٥) الأصول في النحو (١ / ٤١٦).

(٦) الكتاب (٢ / ١٧٠).

(٧) المصدر السابق (١ / ٤٢١).

ذاك)، وليست التخطئةُ بسبب خلُوِّ مجرورِها مِنَ النعت كما قاله بعضُهم [١]، أو بسببِ إعمال فعلٍ واحدٍ في الاسم الظاهرِ وضميرِه، وهو غير جائز بالإجماع، حيث إنّ مجرورَ **(ربّ)** في محل النصب بـ **(يقول)**، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ يعودُ عليه [٢]، وبهذا التحقيقِ يجِبُ تصحيحُ مثالِ سيبويه بجعل جملةِ: **(يقول ذاك)** صفةً لـ **(رجل)** كما جزم به أبو علي [٣]، والشلوبين [٤]، وأجازه الرماني [٥]، وردَّه ابن السراج بأنه لا معنى له، إذ يلزم منه إضافة الصفة إلى الموصوف بحرف الجر بلا مقتَضٍ [٦]، ورُدَّ بأنّ الفعل لا يتعدّى إلى الاسم الظاهر وإلى ضميره في آنٍ واحد، كما قرره سيبويه بنفسه [٧]، وهو ما يلزم بطلانَ ظاهرِ كلامه، واستظهر الأُبّذيُّ الإخبارَ عن مجرور **(رب)** بجملة **(يقول ذلك)**، فيؤخذ منه أن سيبويه لا يشترط وصفَ مجرورِها [٨].

ويظهر لي التلفيقُ بين القول بأن: **(يقول ذلك)** صفةٌ لمجرور **(رب)**، وفاقا للفارسي، والقولِ بأن الإضافة في نص الإمام مجازٌ عرفِيٌّ، يَقصِد سيبويه به أنها أفادت معنى قلةِ القول في جنس الرجال، ولا يعني أنها تتعلّق به، غير أنه أطلق على ما سد مسدَّ الجواب ما حقُّه أن يُطلَقَ على الجواب [٩]، وكأن أحدا قال: **(ما رأيت رجلا يقول ذلك)**، فرد عليه بـ **(رب رجلٍ يقول ذلك)**، فمتعلَّق **(رب)** الحقيقي محذوفٌ [١٠]، وهذا أولى مِنَ القول بأن مجرور **(رب)** في محل الرفع مبتدأ؛ لأنه يؤدي إلى التنافي بين نصَّي سيبويه.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٩١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦ / ٣٠٢٦)،.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٨٣)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦ / ٣٠٢٦ – ٣٠٢٧)، ومن أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد حسين المحرصاوي (ص: ١٤١. – ١٤٥).

(٣) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (٢ / ٨٦٢ – ٨٦٤)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ٦٧)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٧٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩١)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٩ – ٣٠٥٠).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (١ / ٨٢٤).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للرماني (٢ / ٧٤٧ – ٧٤٨).

(٦) الأصول في النحو (١ / ٤١٨)، وينظر: شرح الكتاب للرماني (٢ / ٧٤٧ – ٧٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٢٧).

(٧) ينظر: البسيط (٢ / ٨٦٣)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (١ / ٨٢٤)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ٦٧).

(٨) شرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ٦٩ – ٧٠)، وينظر ما قبله أيضا.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٧٧).

(١٠) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (١ / ٨٢٤ – ٨٢٥).

الثاني: أنها حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائد في مراعاة ما كان لمجرورِها مِنَ الإعراب قبلَ دخولِها رفعا ونصبا وجرا، إلا أنها تتعلَّقُ بالفعل أو بمنزلتِه [١].

وقد نُسِبَ إلى أكثر النحويين [٢]، ونُقِلَ عن الأخفش والجرمي [٣]، وصحّحه ابنُ عصفور [٤]، وحُكِم له بأنه ظاهرُ كلام سيبويه [٥].

وقد أطلق كثيرٌ مِنَ النحاة على **(رب)** – بناءً على هذا القول – حرفا زائدا في الإعراب [٦]، وزيادتُها في الإعراب بمعنى أنّ مجرورَها يقدَّرُ له إعرابُه الحاصلُ له قبل دخولِها بخلاف المجرور بسائرِ حروف الجر، فيُعرَب بما يجِبُ له قبلَ دخولِها إما رفعا على الابتداء، كما في نحو: **(رب رجل كريمٍ أفضلُ مِن زيد)**، و**(رب رجلٍ عندي)**، وإما نصبا على الظرفية كما في نحو: **(رب يومٍ صمتُ)**، أو المصدرية، نحو: **(رب ضربةٍ ضربتُ)**، وإما جائزَ الرفع والنصب على الاشتغال، كما في نحو: **(رب كتابٍ قرأته)** [٧].

كما أطلق ابنُ عصفور عليها الشبيهةَ بالزوائد، بمعنى أن مجرورها يبقى على إعرابه الحاصلِ له قبل دخولها، فيقال: **(رب رجل عالمٍ أكرمته)**، و**(رجل)** إما مبتدأ مخبرٌ عنه بما بعده، كما يقال: **(رجلٌ عالمٌ أكرمتُه)**، وإما مفعولٌ به منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، كما يقال: **(رجلا عالما أكرمته)**، وليس شِبهُه بالزائد بمعنى أنه لا يتعلَّق بشيء كشأن **(لولا)**، و**(لعل)** [٨]، لأنهما لا يقعان في موضع المفعول به، فلا يقال: **(لولاك لقيتُ)**، و**(لعل زيدٍ لقيتُ)** كما يقال: **(رب رجل لقيتُ)** [٩]،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٨٧، ٥٤٧، ٥٤٨)، وشرح المقدمة الجزولية – السفر الثاني – (٢ / ٦٨ – ٦٩)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٣ – ٣٠٤٥)، وموصل النبيل (ص: ٩٢٨).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٨ – ٣٠٤٩).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٥٤٧ – ٥٤٨)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٢ – ١٧٤٣)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٧)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨١ – ١٨٢).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور(ص: ٥٠٧ – ٥٠٨)، وينظر: متخصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٧٢)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤ – ٣٠٤٨).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٥٤٨).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٨٧، ٥٤٧ – ٥٤٨)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٢ – ١٧٤٣)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٧)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤ – ٣٠٤٥)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨١ – ١٨٢).

(٧) ينظر: البسيط (٢ / ٨٦٢ – ٨٦٤)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٧)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧)، والنكت الحسان (ص: ١١٣ – ١١٤)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٦ – ٣٠٤٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٧٣ – ١٧٤).

(٨) شرح الجمل لابن عصفور(ص: ٥٠٧ – ٥٠٨)، وينظر: متخصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٧٢)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤ – ٣٠٤٨).

(٩) ينظر: تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٤ – ٣٠٤٨).

ومِن ثَمّ عدل بعضُهم عن تشبيهِها بالزائد على إطلاقِه، فقيَّدوا شبهَها باللام المقوّيةِ للعامل في نحو: **(لزيدٍ ضربتُ)** [١]، ونحو قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٢]، وقوله: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [٣]، فيقاس المختلفُ في تعلُّقه وهو **(رب)** على المتفق على تعلقه، وهو اللامُ المقوّيةُ [٤]، غير أن اللام المقوية لا تدل على معنى جديدٍ لصحة حذفها دون تغيُّر المعنى، بخلاف **(رب)**، فكما يضعف القولُ بأنها شبيهةٌ بالزائد لثبوتِ تعلُّقِها، فإنه يضعف القولُ بأنها شبيهةٌ باللام المقوية لثبوت دلالتِها على معنى جديد. ورُوِيَ عن بعضهم أنها شبيهةٌ بـ **(مِن)** الزائدة لمعنى الاستغراق في نحو: **(ما رأيتُ مِن رجلٍ)**، فكما أن **(مِن)** تدل على الاستغراق مع أنها تتعلق بالفعل المتعدي، فإن **(رب)** أيضا كذلك، حيث تدل على معنى التقليل أو التكثير وتتعلق بالفعل المتعدي واللازم على سواء [٥]، ويرد عليه أن **(مِن)** الزائدة لا تتعلق بشيء بلا خلافٍ كسائر حروف الجر الزائدة، ومجرورُها في محل النصب بالفعل المتعدي، وهي لا تدل على التقوية والتوكيد، والأقرب أن تُعَدَّ مِن حروف الجرِّ الأصلية.

والدليلُ على هذا القول ذكرُ **(رب)** مع كل فعل [٦]، والإجماعُ على صحة نحو: **(رب رجلٍ عالمٍ أكرمته)**، و**(رب رجل عالم يقول ذلك)**؛ لأنه لا يصح تعلقُ **(رب رجل)** بالفعل؛ لئلا يتعدى الفعلُ الواحدُ إلى الاسم الظاهرِ وإلى ضميره، ولو صحَّ ذلك لصَحَّ قولُك: **(بزيدٍ مررتُ به)**، وقولك: **(بزيدٍ فرِحَ)** بمعنى فرح زيد بنفسه [٧]، كما لا يصح أن يُدَّعَى أن الضمير يعود للمصدر، ولا يعود على مجرورِ **(ربّ)**، والتقدير: **(رب رجل عالمٍ أكرمتُ الإكرامَ)**، لقلة نظائره في العربية [٨]، والتزَمَه الرمّانيُّ، حيث نص على أن **(رب)** تتعلق بالفعل المذكور في مثال سيبويه: **(رب رجل يقول ذاك)**،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٢٥٩)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٥ – ١١٧٦)، ومختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٠٣ – ٣٠٤)، والمساعد (٢ / ٢٨٧)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٥)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٤٠٥)، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب (ص: ١١٢٢).

(٢) (الأعراف: ١٥٤).

(٣) (النحل: ١٢١).

(٤) ينظر: مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لمحمد بن جلال الحنفي التباني (ص: ٣٠٣ – ٣٠٤).

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد (ص: ١١٢١ – ١١٢٢).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٥٤٨).

(٧) ينظر: المستوفى (١ / ٣٦١ – ٣٦٣)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٨٠ – ٣٨١)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٦ – ١١٧٧)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٣ – ٣٠٤٦)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٣)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٢)، ومنهج السالك (٢ / ٤٣٩).

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٦ – ١١٧٧).

على أن **(يقول ذاك)** خبرٌ عن **(رجل)** [1]، وأجيب بأن الفعل صفةٌ ثانيةٌ لمجرور **(رب)**، ومتعلَّقُها محذوف [2].

والأقربُ عندي أن يجاب عنه بما قرره ابنُ عصفور مِن أنّ حرفَ الجر قد يُوصِل معنى الخبر إلى المخبَرِ عنه، ولا يلزم أن يُوصِلَ معنى العامل إلى المعمول، وحُمِل عليه قولُ سيبويه: **(رب رجل يقول ذلك)** [3]، فتحمل هذه الأمثلةُ عليه.

وقد استُدِلَّ أيضا بقول العرب: **(رب رجلٍ ظريفٌ)** بالرفع، وأجيب بأنه شاذٌّ ومن قبيل حمل **(رب)** على حكم **(كم)** [4].

الثالث: أن **(ربّ)** حرفُ جر شبيهٌ بالزائد في أنه لا يتعلق بشيءٍ لا في اللفظ ولا في التقدير، ويبقى لمجرورِه ما كان له مِنَ الإعراب قبل دخولِه في محله [5]، وهو المنسوب إلى ابن طاهر [6]، وبعض المتأخرين [7].

يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن خصائص **(ربّ)**: "والثالثة: أنك تراها تجيء، وليس معها فعلٌ يتعدّى بها كالحكم في حروف الجر، تفسير ذلك أنك تقول: **(رب رجل يقول ذاك)**، فيكون كلاما صحيحا، ثم لا يُتصوَّر أن يقال: إنها قد عُدَّتْ بقول؛ لأن التعدية تكون إلى المفعول، وليس هاهنا مفعول" [8].

وقد نُسِب إلى أبي عمرو [9]، ولم أجد في الكتاب ما يؤيده، كما شاعت في كتب المتأخرين نسبتُه إلى الرماني [10]، ونصُّه في شرح الكتاب بخلافه، حيث يقول: "والمضافُ – أي: المتعلَّق –

---

(1) ينظر: شرح الكتاب للرماني (٢ / ٧٤٧ – ٧٤٨).

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٦).

(3) ينظر: تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٧) نقلا عن شرح ابن عصفور على الإيضاح.

(4) ينظر: شرح الكتاب للرماني (٢ / ٧٤٧ – ٧٤٨).

(5) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٤١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٢٧).

(6) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٩٥)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٣)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٠)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمساعد (٢ / ٢٨٧)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٣)، وموصل النبيل (ص: ٩٢٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٢)، ونتائج الأفكار (ص: ٨٣ – ٨٥).

(7) البسيط لابن أبي الربيع (٢ /٨٦١ – ٨٦٢)، وينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٩٥ – ٢٩٦)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٤٨).

(8) شرح الجمل للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ص: ١٧٢).

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٨).

(10) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٩٥)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٣)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٠)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمساعد (٢ / ٢٨٧)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٣)، وموصل النبيل (ص: ٩٢٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٢).

في **(ربَّ رجلٍ يقول ذاك)** فيه خلافٌ، فسيبويه يذهب إلى أنه القولُ أُضِيفَ إلى **(رجل)** بـ **(ربَّ)**، وابنُ السرّاج يُخالِفه في ذلك؛ لأنّ **(يقول)** مِن صفةِ **(رجل)**، فهو بمنزلةِ: **(ربَّ رجلٍ قائلٍ ذاك)**، في أنه لا يصلح أن يعمل في **(ربَّ)**، فيذهب إلى أنه إضافةُ التقليل إلى **(رجلٌ يقول ذاك)** بـ **(رب)**، والتقليلُ مدلولٌ عليه غيرُ مصرَّحٍ بذكرِه، كما أنه في **(يا لبكرٍ)** مدلولٌ عليه، قد دل الحرفُ على المضافِ في كلام الموضعَينِ، والذي عندي أنه إذا كان **(يقول)** صفةً فهو على ما ذكره ابنُ السرَّاج؛ لأنه بمنزلةِ **(قائلٍ ذاك)**، ولكن قد يتوجَّه في مذهب سيبويه أنه ليس بصفةٍ، وإنما هو فعلٌ عاملٌ في **(ربَّ)**، كقولك: **(برجل مررتُ)**، فإذا قيل: **(رب رجلٍ قائلٍ ذاك)** لم يجز إلا ما قاله ابن السراج" [١].

وقد استدِلَّ له بأن **(ربّ)** ضارعتْ أدواتِ النفي، فحُمِلَتْ عليها في أنه لا يعمل فيها عاملٌ [٢]، وارتضاه ابنُ هشام متمسّكا بأن **(ربّ)** إذا كانت متعديةً فلا يخلو إما أن تكون متعديةً للعاملِ المذكور بعدها فلا يطرد لها ذلك؛ لأنه قد يكون متعديا بنفسه، كما في نحو: **(رب رجلٍ صالح لقيته)**، وإما متعديةً لفعل محذوف مقدر بنحو: **(حصل)**، فهو مردود بأنه لا حاجة إليه، ولم يلفظ به في وقت [٣]، غير أنه عارض نفسَه، وذكر ما يفيد أنها تتعلّقُ على مذهب الجمهور، فقال: " وتنفرد **(رب)** بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها ونعتِه إن كان ظاهرا، وإفراده وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا، وغلبة حذف مُعَدَّاها، ومضيّه" [٤]، ومن هنا وُصِفَتْ نصوصُه في تعلق **(رب)** بالتنافي [٥].

ويَرِدُ على ابن هشام أن تعديةَ حروف الجر لا تختص بالأفعال اللازمة، فلا محذور في تعديةِ **(ربّ)** للفعل المتعدي، فتَعَدّي الفعل بنفسِه لا يمنع تعديتَه بحرفِ الجر على معنى لا يحصل مِن دونه [٦]، وردّه ابنُ أبي الربيع بأن **(رب)** حرفٌ وُضِع لإيصال معنى الفعل إلى الحرف كسائرِ حروف الجر، والقولُ بأنه زائد، أو كالزائد في حكم التعلق يلزم ما لا نظيرَ له في العربية، حيث إنه

---

(١) شرح الكتاب للرماني (٢ / ٧٤٧ – ٧٤٨).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٨).

(٣) مغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧٥ – ١١٧٧)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٣)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٢)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٣٩).

(٤) مغني اللبيب (ص: ١٩٢)، وينظر: شرح المزج للدماميني (ص: ٦٩٩ – ٧٠٠).

(٥) ينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني (١ / ٥٠١)، وشرح المزج له (ص: ٧٠٣).

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٥٦).

لم يُوضَع حرفٌ من حروف الجر على أن يكون زائدا في جميع استعمالاته، فالقول بزيادته يستلزِمُ ثبوتَ استعمالهِ في موضعٍ غيرَ زائد [١].

وعلى القولين الأول والثاني يأتي خلافُ النحاة في متعلَّقِ **(رب)** بين ذكره وحذفه [٢] على عدة أقوال يمكن عرضُها في الأربعةِ على النحو الآتي:

الأول: أنّ الكثيرَ ذكرُ متعلَّقِ **(ربّ)**، وحذفُه نادرٌ، وهو ما عليه الخليلُ وسيبويه [٣].

الثاني: أنّ حذفَ متعلَّقِ **(ربّ)** كثيرٌ، وذكرُه بخلاف ذلك، وهو ما عليه المبردُ والفارسيُّ وغيرُهما[٤].

الثالث: أن حذفَ متعلَّقِ **(ربّ)** واجب، ولا يجوز ذكرُه مطلقا، وما ورد عن العرب بخلافِ ذلك يحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما نسبه الأنباري إلى البصريين [٥].

---

(١) ينظر: البسيط (٢ / ٨٦٢)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٨٠).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٥٠ – ٣٠٥١).

(٣) الكتاب (٣ / ١٠٣ – ١٠٤)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٣)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٣).

(٤) ينظر: الإيضاح (ص: ٢٥١ – ٢٥٢)، والمقتصد (٢ / ٨٣٠)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٥٨١ – ٥٨٢)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٨)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٣)، وهمع الهوامع (٤ / ١٨٣).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (ص: ٣٢٠ – ٣٢١).

الرابع: أن ذكره واجبٌ، ولا يجوز حذفُه، وما ورد من كلام العرب على الحذف شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما نسبه أبو حيان [١] إلى لُكْذَةَ الأصبِهانيّ [٢]، وقرَّره ابنُ أبي الربيع بشرط أن تحلّ الصفةُ محلَّه [٣].

ويظهر أثرُ هذا الخلافِ في أنّ ذكر متعلَّقِ **(رب)** يُعَدُّ على القول الأول أفصَحَ مِن حذفِه، وعلى القول الثاني يُعَدُّ حذفُه أفصَحَ مِن ذكرِه، وعلى القول الثالث يُعَدُّ ذكرُه خطأ، وعلى الرابع يُعَدُّ حذفُه خطأ، ولكل وجهةٌ هو موليها.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ارتشاف الضرب (٤ / ١٧٤٣)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٩٨ – ٢٩٩)، وينظر: همع الهوامع (٤ / ١٨٣).

(٢) هو أبو علي الحسن بن عبد الله أو محمد الأصفهاني المعروف بـ **(لكذة)** بالكاف والغين، إمام في النحو واللغة والأدب، سكن العراق من صغره، وأخذ عن الباهلي والكرماني، وأبي عبيد وأبي زيد، وعُمِّر حتى لم يعرف له نظير في العراق، ومن مؤلفاته النوادر، ونقض علل النحو، ومختصر في النحو، وتوفي في حدود ٣١١ هـ، ومن شعره:

ذهَب الرِّجالُ المُقتَدَى بفِعالِهِمْ ** والمُنكِرُونَ لِكُلِّ أمرٍ مُنكَرِ

وبَقِيتُ في خلَفٍ يُزَيِّن بعضُهم ** بعضًا ليستُرَ مُعْوِرٌ عن مُعْوِرِ

ما أقرَبَ الأشياءَ حينَ يسوقُها ** قدَرٌ، وأبعَدَها إذا لم تُقدَرِ

الجَدُّ أنهَضُ بالفتَى مِن كدِّه ** فانهَضْ بجَدٍّ في الحوادِثِ أو ذَرِ

وإذا تعسَّرَتِ الأمورُ فأَرجِها ** وعليك بالأمرِ الذي لم يَعسُرِ

ينظر: معجم الأدباء للحموي (٢ / ٨٧٣ – ٨٧٦)، وبغية الوعاة (١ / ٥٠٩)، والأعلام للزركلي (٢ / ٢١٢).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٤ / ١٨٣ – ١٨٤).

المسألة الثانية

حكم كاف الجرّ في التعديةِ

يظهر في نصوصِ النحاة خلافٌ في تعلُّقِ كافِ الجرّ على قولين:

أحدهما: أنها كسائرِ حروفِ الجرِّ في حكم التعلُّقِ، وهي تتعلَّق بمتعلَّقٍ عام في نحو: **(زيدٌ كالأسدِ)**، و**(بدتْ ليلَى كالقمَرِ)**، و**(درسْتُ على شيخٍ كالبحرِ)**، و**(جاءت التي كالغزالِ)**، وهو ما عليه الجمهورُ [(١)].

يقول ابن جني: "أمّا قوله: **(ما أنت كعمرٍو ولا شبيهًا به)**، فلا يخلو الكافُ في **(كعمرٍو)** أن يكون اسما كـ **(مِثْل)**، أو حرفا فيه معنى مِثْل، على ما صدّرناه مِن قولنا، فإن كانت الكافُ في **(كعمرٍو)** اسما، فشبيهٌ معطوفٌ عليها، كما كان يُعطَف على **(مِثل)** لو كانت هناك، فقلت: **(ما أنت مِثْلَ عمرو ولا شبيها به)**، كقولك: **(ما أنت غلامَ عمرٍو ولا جارًا له)**، وهذا أمرٌ ظاهرٌ، وإن كانت الكافُ في **(كعمرٍو)** حرفا كالتي في قولنا: **(مررت بالذي كزيدٍ)**، فشبيهٌ المنصوبُ معطوفٌ على **(كعمرٍو)** جميعا؛ لأنّ الجارّ والمجرورَ في موضع نصبٍ؛ لأن هذه لغة حجازيةٌ، لأن نصب **(شبيه)** يدلّ على أنّ الأولَ في موضع نصب" [(٢)].

الآخر: أنها لا تتعلَّقُ بشيء، وهي مِن حروفِ الجر الشبيهةِ بالزائدة، وهو ما نُسِب إلى الفارسي[(٣)]، والزمخشريّ [(٤)].

وقد نقل كثيرٌ من النحاة عن الأخفش هذا القول بناءً على القولِ بحرفيَّةِ الكاف [(٥)]، وإن أجاز وقوعَها اسما في بعضِ المواضع [(٦)]، ونقله الأبذي عنه مقيَّدا بالقولِ باسمِيَّتِها، وكانت شبهتُه في القول باسمِيَّتِها أنها لا تتعلَّق بفعلٍ أو ما بمنزلتِه [(٧)]، وهي شبهةٌ مردودةٌ بكثرةِ وقوعِها صلةً نحو:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٥٤)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧١٠)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمساعد (٢ / ٢٧٥).

(٢) سر صناعة الإعراب (١ / ٢٩٢ – ٢٩٣).

(٣) ينظر: الجنى الداني (١ / ٢١١)، والمنهل الصافي (٢ / ٤٢٠ – ٤٢١)،.

(٤) ينظر: المساعد (٢ / ٢٧٥).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٧٧ – ٤٧٨)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٥٤)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧١٠)، والجنى الداني للمرادي (١ / ٢١١)، وشرح التسهيل له (ص: ٧١٤)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمساعد (٢ / ٢٧٥)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦ / ٢٨٧٤ – ١٨٧٥)، والمنهل الصافي (٢ / ٤٢٠ – ٤٢١).

(٦) ينظر: التوطئة للشلوبين (ص: ٢٤٣)، وشرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٧٠).

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ١٠٦ – ١٠٧).

(مررتُ بالذي كالأسد)، ويلزم منها أن يكون التقدير: بالذي مثلُ الأسد، فيلزم منه الوصلُ بالمفردِ، ونظيرُه لم يثبت عن العرب بكثرةٍ، وهو متفقٌ على ضعفِه وقبحِه، بخلاف الوصلِ بكاف الجر مع مجرورِها [١].

والذي يُجزَمُ بثبوتِ هذا القولِ عنه هو ابنُ عصفور، حيث استفاض نقلُه عنه [٢]، وورد مصرَّحا به في كتبه، ومِن ذلك قولُه: "...، وكذلك الكافُ في نحو: **(جاءني الذي كزيدٍ)**، ألا ترى أنّ المجرورَ الذي هو **(زيد)** ليس له ما يتعلَّق به ظاهرا؛ إذ ليس في اللفظ ما يُمكِن أن يعمل فيه، ولا مضمرا؛ إذ لا يُحذَفُ ما يعمل في المجرورِ إذا وقع صلةً إلا ما يُناسِبُ الحرف، نحو: **(جاءني الذي في الدار)**، تريد: **(الذي استقرَّ في الدار)**؛ لأن **(في)** للوعاء، والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء، ولو قلت: **(جاءني الذي في الدار)** تريد: **(الذي ضحك في الدار، وأكل في الدار)** لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوفُ مع الكاف إلا ما يناسبها، وهو التشبيه، وأنت إذا قلت: **(جاء الذي أشبه كزيد)** لم يجز؛ لأن **(أشبَه)** لا تتعدّى بالكاف، بل بنفسِها، وأيضا فإنّ العربَ لم تلفظ بالشبه، ولا بما تصرَّفَ منه مع الكافِ في موضعٍ أصلا، فدل ذلك على أنّ الكاف لا يتعلق بشيء كـ **(لولا)**" [٣].

ويضاف إلى ابن عصفور في هذا القولِ الأبَّذِيُّ حيث يقول ردًّا على الأخفس: "وأما التعلُّقُ فلنا فيه أن نقول: الكونُ يعم التشبيه وغيره، فيقدَّر في **(أنت كزيد)**: أنت كائن كزيد، ونحو ذلك، ولنا أن نقول: إن الكاف لا تتعلَّقُ بفعل ولا بمعناه، وذلك أن الكاف حرفٌ معناه التشبيه، ومِن ضرورة التشبيه أن يقتضي مشبها ومشبها به، فإذا قلنا: **(زيد كعمرو)** فالمشبه زيد، والمشبه به عمرو، فقد حصل المقصود، فلا فائدة لتقدير الذي تتعلق به؛ لأنه لا يخلو أن يكون مشبها أو مشبها به، وإذا قلنا: **(ضربتُ كضربِك)**، فالتقدير: ضربت ضربا كضربِك، فقد حصل المشبَّهُ والمشبَّهُ به، ولم يُقل: إنها تتعلَّق بـ **(ضربتُ)** لأنه ليس مشبها ولا مشبها به، فصار كـ **(لولاك)**، و**(لعل اللهِ)** في مَن جر بهما مما لا يتعلق بفعل ولا بمعناه، والله أعلم، فقد كان حق أبي موسى أن يشير إلى الخلاف" [٤].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ١٠٧)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ١٠٥٨)، وشرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٧٠).

(٢) ارتشاف الضرب (٤ / ١٧١٠)، والتذييل والتكميل (١١ / ٢٥٤)، والجنى الداني (١ / ٢١١)، وشرح التسهيل له (ص: ٧١٤)، والإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ٥٨)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمساعد (٢ / ٢٧٥)، ومختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٣)، والمنهل الصافي (٢ / ٤٢٠ – ٤٢١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٩٩)، وينظر: مختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٣ – ٣٨٤).

(٤) شرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ١٠٧ – ١٠٨).

ومعنى هذا أن الأبذي يُجيز القولَ بتعلُّقِ كاف التشبيه وفاقا للجمهور، ويقول بعدم التعلق وفاقا لابن عصفور، وشبهتُه أن معنى التشبيه يتم دون حاجةٍ إلى تقدير متعلَّقٍ، فتلحق بنحوِ: **(لولاك)**، و**(لعل الله)** في عدم التعلُّقِ، وهو مردودٌ عليه بأن التقديرَ لا يلزم أن يكون مِن أجل المعنى، فقد يكون مِن أجل الصناعة، وبأن الجرَّ بالكاف متفقٌ على كثرته وفصاحتِه بخلاف الجر بـ **(لولا، ولعل)**، ولا يقاس الكثير الفصيح على القليل الشاذ.

وقد استدل لهذا القول بأنّ كاف التشبيه إذا كانت متعلَّقةً إما أن تتعلق بالفعل العام في نحو: **(زيد كالأسدِ)** وهو فاسدٌ بأنها لا تدلُّ عليه، وإمّا أن تتعلَّق بفعلٍ يناسب معناها، وهو **(أشبِّه)** وهو فعلٌ متعدٍّ بنفسه [1]، ورُدَّ عليهما بعدة وجوهٍ أهمها ما يأتي:

الأول: أن جميعَ حروف الجر تدل على الاستقرارِ إذا وقعت في موضعِ الخبر ونحوه [2]، والخاصُّ يدل على العام بلا عكس، وتعلُّقُ الكاف بالعامِّ لا يتعارَضُ مع معناها، و**(زيد كالأسد)** بتقدير: زيدٌ استقر كالأسد [3].

الثاني: أن النحاة أجمعوا على تعلُّقِ جميع حروف الجر إلا ما كان زائدا أو كان الجرُّ به على خلاف الأصل، وهو **(لعل، ولولا)** [4].

الثالث: أن القول بعدم تعلقها يلزم وقوعَ غير الجملةِ صلةً لغير **(أل)** في فصيح الكلامِ، نحو: **(جاءني الذي كالأسد)**، وهو على خلاف الإجماع، وكلُّ ما خالف إجماعَهم وجب اطِّراحُه [5]، وصلةُ غير **(أل)** لا تكون إلا جملةً لفظا، أو تقديرا.

ويزاد على هذه الوجوه الثلاثة عندي أن تعلُّقَ حرف الجر لا يختصُّ بالفعل اللازم، بل يكون في المتعدي، فلا مانع من تعلقها بنحو: **(أشبِّه)** على التسليم بتقديره.

---

(1) مغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، والمنهل الصافي (٢ / ٤٢٠ – ٤٢١).

(2) مغني اللبيب (ص: ٥٥٢)، ومختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٤).

(3) ينظر: التذييل والتكميل (١١ / ٢٥٤)، ومختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٤)، وشرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٧٠ – ٧١).

(4) مختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٤ – ٣٨٥).

(5) المصدر السابق.

المسألة الثالثة

حكم (لولا، ولعل) في التعدِيَةِ

رُوِي عن عُقَيْلٍ الجرُّ بـ **(لعل)**، وعن العرب وقوعُ ضمير الجر بعد **(لولا)**، فعُدَّا بذلك مِن حروف الجرِّ على مذهب سيبويه والجمهور، ومِن هنا اشتهر القولُ بأنهما لا يتعلَّقان بشيء، وهما مِن حروف الجر الشبيهةِ بالزائدة، والمجرورُ بهما يُعرب مبتدأ مجرورا بحرفِ جرٍّ شبيهٍ بالزائد [١]، غير أنّ السيوطيَّ قد جزم بأن **(لعل)** تتعلَّق بالعامل في الأصحِّ [٢]، وهو مردودٌ عندي بقول الشاعر:

فقلتُ: ادع أخرى، وارفعِ الصَّوْتَ جهرةً * لعلّ أبي المِغْوارِ منك قريبُ** [٣]

حيث خلتْ مِن متعلَّقٍ لفظا وتقديرا [٤]، كما استبعَدَ الصبّانُ التسويةَ بين **(لولا)** و**(لعل)** باختِلالِ أصل المعنى بحذفِها دون **(لعل)** [٥]، ورُوِيَ عن بعضهم أن **(لولا)** تتعلَّقُ بفعل محذوفٍ وجوبا،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الأول – (٢ / ٩٩٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٩٩)، والمقرب (ص: ٢٧٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف (ص: ٥٥١)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣١١ – ٣١٢)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٢)، ومغني اللبيب (ص: ٥٥١)، والإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ٥٦ – ٥٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٥)، والمساعد (٢ / ٢٩٤)، وتمهيد القواعد (٦ / ٢٨٧٤، ٣٠٥٢)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٣٧٩)، والتعليقة على المقرب لابن النحاس (ص: ٢٩٢ – ٢٩٣)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٢٦ – ٤٢٧)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٣٩).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٤ / ٢٠٨).

(٣) بيت من الطويل من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي، والشاهد الجر بـ **(لعل)**. ينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٦٩١ – ٦٩٣)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤٢٦ – ٤٣٨).

(٤) وذهب الفارسي إلى صرف البيت عن ظاهره، على أنه مبنيٌّ على الحذف، والأصل: **(لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب)**، أي: لعل نصرَه لا يبعد عليك، ولا يتأخَّر عنك، فحُذف الاسم الذي هو ضمير الشأن، وحُذِفَت اللامُ المتحرِّكةُ مِن **(لعل)**، وأُدْغِمَتِ الثانيةُ في لامِ الجر، فصار: **(لعلْ لأبي المغوار)**، ثم كُتِبَت لامُ الجر مع اللام المدغَمةِ فيه، ورُوِي البيتُ بفتح اللام وكسرها على اللغتين في لام الجر، ووافقه الأبذي، إلا أنه حمله على حذف لام الجر مع إبقاء عمله، ورده ابنُ هشام بالتكلف، وأجيز أن يكون **(أبي المغوار)** اسم لـ **(لعل)** على الحكاية على أنه اشتهر بالياء فحكي.

ينظر: الحجة للفارسي (٢ / ١٧٦)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الأول – (٢ / ٩٩٦)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٦٢)، وشرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٦٨).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٠٧).

يقدَّرُ بنحو: **(لولاي حضرتُ)** [1]، ورُدَّ بلزوم تعدِّي الفعل الواحد إلى ضميرَي متكلِّمٍ واحد، وهو فاسدٌ[2].

يقول ابن هشام: "حروفُ الجر تتعلق إلا الزائدَ، فإنّ خروجه ودخوله سواء، وهو إذا فُقِد فلا يُعَلَّق، و**(لعل، ولولا)**؛ لأنهما لم يُوضَعا على أن يوصَلَ الفعلُ أو معناه إلى الاسم، ولكنهما تُجُوِّز فيهما، فخَفَضَا، وأبقي عليهما ما كان لهما، ألا ترى أنهما لو لم يخفضا لم يتعلَّقا، فكذا في الخفض" [3]، ويقول أيضا: "أنهم – أي: النحاة – أجمعُوا على أنّ حرف الجر لا بدَّ أن يتعلَّق إلا في مسألتين، إحداهما: الزائد، والثانية: ما أصلُه أن يكون غيرَ جار، ثم تجوزوا فيه، وخفضوا به، وذلك **(لعل، ولولا)**" [4].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣١١ – ٣١٢)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٢)، والمساعد (٢ / ٢٩٤).

(2) التذييل والتكميل (١١ / ٣١٢)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٢)، والمساعد (٢ / ٢٩٤).

(3) مختصر تذكرة ابن هشام (ص: ٣٨٣).

(4) المصدر السابق (ص: ٣٨٤ – ٣٨٥).

المطلب الرابع

التعدية العامّة في حرف الجر بين السماع والقياس

إنّ تعدية الأفعالِ بحروفِ الجر مِن مشكلاتِ اللغة التي يُعاني منها المتحدِّثون بالعربية بمختلف طبقاتهم، حيث يحتمل أن يكون قياسيا، فيجوز أن يعدَّى أيُّ فعلٍ لازما كان أو متعديا بأيّ حرفٍ مِن حروفِ الجر على معنًى مِن معانيه التي قرّرها النحاةُ كالابتداء والتبعيض وبيانِ الجنس في **(مِن)**، والانتهاءِ في **(إلى)**، والاستعلاء في **(على)**، ولا خطأ إلا في استعمال حرف جر لمعنًى لم يثبت له في كلامِ العرب، ويحتمل أن يكون سماعيا لا يُعَدَّى أيُّ فعلٍ بحرفٍ مِن حروفِ الجر على حدّ المسموعِ عن العرب.

وبالنظر إلى نصوص النحاة يظهر أنهم مختلفون في المسألةِ على اتجاهين:

أحدهما: أنّ تعدِيةَ أي فعلٍ لازما أو متعديا بحرفِ الجرّ سماعيةٌ، فلا يُعَدَّى فعلٌ بأي حرفٍ إلا بسماع عن العرب.

يقول ابنُ الشجري في إعرابِ قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾: "...، إنّ قول النحويين: هذا الجارُّ متعلّقٌ بهذا الفعل يريدون أن العرب وَصَلَتْه به، واستمَرَّ سماعُ ذلك منهم، فقالوا: **(رغبتُ في زيد)**، و**(ورضيتُ عن جعفر)**، و**(عجبتُ مِن بِشْرٍ)**، و**(غضبتُ على بكر)**، و**(مررت بخالدٍ)**، و**(انطلقت إلى محمدٍ)**، وكذلك قالوا: **(حسدتُ زيدا على علمِه، وعلى ابنه)**، ولم يقولوا: **(حسدتُه مِنِ ابنه)**، وكذلك **(وددتُ)** لم يعلقوا به **(مِن)**، فثبت بهذ أن قوله: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [(١)] لا يتعلق بـ **(حسدا)**، ولا بـ **(ود)**، ولكنه يتعلق بمحذوفٍ وصفا يكون وصفا لـ **(حسد)**، أو وصفا لمصدر **(ود)**، فكأنه قيل: حسدا كائنا من عند أنفسهم، أو ودا كائنا من عند أنفسهم" [(٢)].

ولا يخفى مِن هذا النصّ أن تعدية الفعل بحرف الجر موقوفةٌ على السماعِ، فكلُّ فعلٍ لازمٍ يتعدّى بحرفٍ مِن حروفِ الجر بوضعٍ وسماعٍ عن العرب، كتعدِّي **(طمِع)** بـ **(في)**، و**(جلس)** بـ **(على)**، و**(ذهل)** بـ **(عن)**، وتعدِّي **(رغب)** بـ **(في، وعن)**، وتعدي **(غضب)** بـ **(اللام، ومن، وعلى)**، فإذا سُمِع اللازمُ متعدِّيا بما لا يناسب معناه مِن حروف الجر، فهو محمولٌ على التضمين، أو الاستعارةِ التبعِيَّةِ، أو نيابةِ بعض الحروف عن بعض [(٣)]، ومن هنا نصّ ابنُ عصفور على أنّ الأفعال التي تتعدّى بنفسِها حينا، وتتعدّى بحرفِ الجر حينا آخر موقوفةٌ على السماع، مما يفيد أنّ

---

(١) (البقرة: ١٠٩).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣ / ١٦٩).

(٣) ينظر: الخصائص (٢ / ٣٠٦ – ٣١٠)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ٣٢٧ – ٣٢٩).

ما لا يتعدّى إلا بحرفِ الجر كذلك، وخصوصا أنه صحّح القولَ بأنّ بابَ: **(نصحتُ زيدا)** يدخل في باب الأفعال التي تتعدَّى بحرف الجر، فحُذِفَ اتساعا واختصارا [1].

الآخر: أن تعدية الفعل بحرف الجر قياسيةٌ مبنيَّةٌ على المعنى، فكل فعلٍ يُعدَّى بما يناسب معناه مِن حروف الجرّ بصرف النظر عن سماعه عن العرب.

وهذا الاتجاهُ هو الظاهر في نصوص الجمهور من النحاةِ، وعليه فلا يُخطّأ أحدٌ في تعديةِ أيّ فعلٍ بحرف الجرّ إلا مِن جهةِ أنّ معنى الحرفِ لا يتناسب مع معنى الفعل، ولا يُخطّأ بأنه لم تثبت تعديةُ هذا الفعل بهذا الحرف.

يقول المبرد: "وحروفُ الخفض يُبدَل بعضُها مِن بعضٍ إذا وقع الحرفان في معنًى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [2]، أي: على، ولكن الجذوع إذا أحاطتْ دخلتْ في؛ لأنها للوعاء، يقال: **(فلانٌ في النخل)**، أي: قد أحاط به" [3].

ويقول أبو حيان: "وما لا يتعدّى بنفسِه إلى مفعولٍ به يجوز أن يُعدَّى بحرفِ جر، وكذلك ما يتعدَّى يجوز أن يُعدَّى إلى اسمٍ غيرِ ما ينصبه بحرف جر، فتقول: **(خرجتُ إلى زيد)**، و**(ركبتُ الفرس إلى عمرو)** هكذا تلقّنا من الشيوخ" [4].

والذي يترجّح عندي أنّ تعديةَ الأفعال اللازمةِ التي لا يتم معناها إلا بالمجرور بحرف جر، نحو: **(مررتُ، ورغبتُ)** سماعيةٌ، فلا يُعَدَّى شيءٌ منها بحرفٍ مِن حروف الجر إلا بسماعٍ عن العرب، فإن سُمِعَتْ تعديتُه بحرفين فقد يكون على اختلاف المعنى، نحو: **(رغبتُ فيه)**، أي: أحببته، و**(رغبت عنه)**، أي: كرهته، وقد يكون على اتفاق المعنى، نحو: **(مررت به)**، و**(مررت عليه)**، وقيل: إن تعديتَه بالباء تفيد المُمارةَ بين الفاعل والمجرورِ بحرف جر، وتعديته بـ **(على)** تفيد عكس ذلك [5]، وأمّا ما عداها مِنَ الأفعال اللازمةِ كـ **(نام، وقعد، وانطلق)**، فقياسيةٌ، وكذلك الأفعالُ المتعدِّيةُ المستوفيةِ لمفاعيلها، فيجوز فيهما أن يُستعمَل ما يناسب المعنى مِن حروف الجر بصرف النظر عن السماع.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٤)، والمقرب (ص: ١٧٥)، وينظر: التذييل والتكميل (٧ / ٨ – ١٠)، والمساعد (١ / ٤٢٧).

(2) (طه: ٧١).

(3) الكامل في اللغة والأدب (٢ / ٣٩٩).

(4) التذييل والتكميل (٧ / ١١)،

(5) شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦٢ – ٣٦٣).

يقول الشاطبي: "وهو – أي: التعدِّي – عند بعض المتأخرين على وجهين في الاصطلاح، تعدٍّ وتعلُّق، فالتعدِّي يُطلَق حيث يكون الفعلُ طالبا لحرف الجر على اللزوم، كـ **(مررتُ بزيد)**، و**(عجبتُ مِن فعله)**، و**(رغبت في الخير)**، فإن مثل هذه الأفعالِ في طلبها للمجرورِ كالمتعدِّي بالنسبة إلى المتعدي، والتعلُّقِ حيث لا يكون يطلبه على اللزوم، بل بالنسبة إلى القصد في الكلام، كـ **(ذهبْتُ معك)**، و**(قعدت في منزلك)**، و**(انطلقت إليك)**، فإن هذه الأفعال إنما تطلبه بحسب ما طلبتْه مقاصدُ الكلام، فتقول مرةً: **(انطلقت مِن عندك)**، وتارة **(انطلقت معك)**، وتارة **(انطلقتُ إليك)**، وتارةً: **(انطلقت بسببك، أو لأجلك، أو من جرائك)**، وتقول مرة: **(انطلقت)** لا غير، فلا تعدِّيه، ولا يطلب شيئا، وفرقٌ بين فعلٍ يطلب الحرفَ الجارَّ مِن جهة وضعِه، وفعلٍ يطلبه مِن حيث هو مقصودٌ في الكلام " [1].

والله تعالى أعلى وأعلم

([1]) ينظر: المقاصد الشافية (٣ / ١٤١).

المبحثُ الثاني

التَّعْدِيَةُ الخاصّةُ بحرفِ الباء

وفيه ثلاثة مطالِبَ:

الأول: التعدية الخاصة بالباءِ بين الثبوت والمنع

الثاني: الفرق بين التعدية بالباء والتعدية بالهمزة

الثالث: التعدية الخاصة بالباء بين السماع والقياس

المطلب الأول

التعدِيَةُ الخاصَّةُ بالباءِ بينَ الثبوتِ والمنعِ

يُراد بالتعدِيَةِ الخاصّةِ بالباءِ – كما سبق في التمهيدِ [١] – إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسم بواسطةِ الباءِ على معنى الجعلِ والتصييرِ [٢]، فيقال: **(خرجْتُ بزيدٍ)** بمعنى: جعلَتْه خارجا، كما يقال: **(أخرجْتُ زيدًا)**، و**(خرَّجْتُ زيدا)** للمعنى نفسِه، ويقال: **(انطلقتُ بزيدٍ)** بمعنى: جعلتُه منطلِقًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾ [٣]، وقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٤]، وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [٥]، بمعنى: أنزله [٦]، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَۗ﴾ [٧].

ومِن ثمَّ عُرِّفَتِ التعديةُ الخاصَّةُ بالباءِ بأنها: **(نقلُ الفعلِ عن فاعلِه إلى فاعلٍ حاملٍ، وجعلُ الفاعلِ الأصليِّ مفعولا)** [٨]، وبأنها: **(المُعاقِبةُ للهمزةِ في تصييرِ الفاعلِ مفعولا)** [٩]، و**(جعلُ الفعلِ لفاعلٍ يصير مَن كان فاعلا له قبلَ التعدِيَةِ منسوبا إلى الفعل)** [١٠]، غير أنّ الدماميني قد زعم أن هذه التعدِيَةَ الخاصَّةَ بالباءِ لمجرَّدِ إيصالِ معنى الفعل إلى المفعول، وغيرُها مِن حروف الجر لا يكون لمجرَّدِ الإيصالِ، بل يصحبه معنًى آخر كالظرفية والإلصاق [١١]، وهو مردودٌ بأن معنى الجعل والتصيير في الباء منضافٌ إلى إيصال معنى الفعل دائما، وكذا معنى المصاحبة في أكثر الأحوال، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [١٢].

---

(١) ينظر: (ص: ٥ – ٧).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١ – ٥١٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٤٩)، والجنى الداني (١ / ١٤٦)، وشرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (١ / ٥٣١ – ٥٣٤).

(٣) (البقرة: ٢٠).

(٤) (النور: ٤٣).

(٥) (الشعراء: ١٩٣).

(٦) ينظر: البديع في العربية (ص: ٤٣٤).

(٧) (الشورى: ١٧).

(٨) ينظر: مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لمحمد بن جلال الحنفي التباني (ص: ٣٦٥ – ٣٦٦).

(٩) مغني اللبيب (ص: ١٤٩)، وينظر: الجنى الداني (١ / ١٤٥، ١٤٧)، وخزانة الأدب (٦ / ٢٦٤).

(١٠) تاج العروس **(ع د و)** (٣٩ / ٨).

(١١) ينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي (٢ / ٤١١).

(١٢) (يوسف: ١٥).

غير أنه اختُلِف في ثبوت التعديةِ بهذا المعنى على ثلاثةِ أقوال كالآتي:

الأول: أنّ الباء يُعدَّى بها الفعلُ على معنى الجعلِ التصيير، وهو معنى خاصٌّ مستقلٌّ مِن معانيها، وهو ما عليه جمهورُ العلماء [١]، ونُقِلَ إجماعُ البصريين والكوفيين عليه [٢].

وقد ذكر بعضُ النحاة أن سيبويه اقتصَر في الباء على معنى الإلصاق، ولم يُضِف إليه معنى آخر [٣]، وغرَّهم تقريرُه ذلك بأسلوبِ **(إنما)**، حيث قال: "وباءُ الجر إنما هي للإلزاق، والاختلاط، وذلك قولك: **(خرجْتُ بزيدٍ)**، و**(دخلْتُ به)**، و**(ضربتُه بالسوط)**: ألزقتَ ضربَك إياه بالسوط، فما اتَّسَع مِن هذا في الكلام، فهذا أصلُه" [٤]، وذهلوا عما جاء في سياقٍ آخر مِن كتابه، حيث يقول: "وعلى ذلك **(دفعْتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ)**، على قولك: **(دفَع الناسُ بعضُهم بعضا)**، ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك: **(ألزمتُ)** كأنك قلت في التمثيل: **(أدفعْتُ)**، كما أنك تقول: **(ذهبْتُ به من عندِنا، وأذهَبْتُه من عندِنا)**، و**(أخرَجْتَه معك، وخرجْتَ به معك)**، وكذلك: **(ميّزْتُ متاعَك بعضَه من بعضٍ)**، و**(أوصَلْتُ القومَ بعضَهم إلى بعضٍ)**، فجعلته مفعولا على حد ما جعلتَ الذي قبله، وصار قوله: **(إلى بعض، ومن بعض)** في موضع مفعول منصوب" [٥].

وعليه لم يقتصر سيبويه على معنى الإلصاق في الباء، وكلُّ ما في الأمر أنه جعله الأصلَ والغالبَ، وهو ما يؤخذ مِن أسلوبِ القصر في كلامه الأول، والله أعلم.

الثاني: أنّ الباء يُعَدَّى بها الفعلُ كغيرِها مِن حروف الجر، ومعنى النقل إن وُجِد فيها فهو راجعٌ إلى معنى الإلصاقِ.

وقد نسبه أبو حيان إلى أصحابه، حيث يقول: "...، قال أصحابُنا: الباء غيرُ الزائدةِ لا تكون إلا بمعنى الإلزاقِ والاختلاط حقيقةً أو مجازا، فقد تتجرَّدُ لهذا المعنى، وقد تدخلها مع ذلك معانٍ

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ١٤ – ١٦)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٢)، والبديع في العربية (ص: ٤٣٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١ – ٥١٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٤٩)، ورصف المباني (ص: ١٤٣ – ١٤٤)، والجنى الداني (١ / ١٤٥، ١٤٧)، ومغني اللبيب (ص: ١٤٩)، ومختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري (ص: ٣٦٥ – ٣٦٦). وشرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (١ / ٥٣١ – ٥٣٤)، وخزانة الأدب (٦ / ٢٦٤).

(٢) البسيط (١ / ٤١٧، ٤١٨).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٩٥)، والجنى الداني (١ / ١٤٤)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٠٥)، ومغني اللبيب (ص: ١٤٨)، وتمهيد القواعد (٦ / ٢٩٤٤)، وموصل النبيل (ص: ٩٠٧).

(٤) الكتاب(٤ / ٢١٧).

(٥) الكتاب (١ / ١٥٣)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ١٤ – ١٦).

أُخَرُ،...، قال بعضُ شيوخنا: وإذا نظرتَ إلى هذه الباءِ التي بمعنى الهمزةِ وجدتَ فيها الإلصاقَ والاختلاطَ؛ لأنك إذا جعلتَه يدخل فقد ألصقتَ الدخولَ به، فالإلصاقُ عامٌّ فيها حيث ما وقعتْ، وتلك المعاني تُصاحب في موضع، وتفارق في آخر، فينبغي أن يدَّعَى أنها وُضِعَتْ بإزاء المعنى المصاحب في كل حال، لا بإزاء المعنى الذي يكون بحكم الانجِرارِ لا بحكم الوضع" [١].

الثالث: أنّ الباء لا يُعدَّى بها الفعلُ على معنى النقلِ مطلقا، وإنما هي فيما أوهَمَ ذلك لمعنى المُصاحَبةِ.

وقد تناقَل نحاةُ الأندلس عن المبرِّدِ هذا القولَ، على أنه خالف الجمهورَ في هذه المسألة [٢]، ورُدَّ عليه بثبوتِ ما لا يمكن تأويلُه مِن كلام العرب إلا بتكلُّفٍ [٣].

يقول ابنُ أبي الربيع: "...، وليس عند المبرد النقلُ إلا بهذين الشيئين الهمزةِ والتضعيفِ، وزاد جمهورُ النحويين النقلَ بالباء، فقالوا: **(ذهبتُ بزيد)** على معنى: **(أذهبْتُه)**، وقال المبرد: لا تقول: **(ذهبتُ به)** إلا وأنت قد ذهبتَ معه، ولا يقال: **(ذهبْت بزيد)** على معنى أذهبته، وهذا الذي ذهب إليه لم يُساعَدْ عليه، فإنّ لسان العرب مخالفٌ له، حكى ابنُ قتيبة: **(تكلَّم فلانٌ فما سقط بحرفٍ)**، فَبِلا شكٍّ أن المعنى: فما أسقط حرفا، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٤]، المعنى بلا شك: أذهب الله سمعَهم وأبصارهم، وقال تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[٥]، المعنى: لتُنيء العصبةَ، أي: تجعلها تنهض بثقلٍ، فيقال على هذا: **(نُؤْتُ به، وأنأته)** على معنى واحد؛ لأن المفاتيحَ لا تنهض بالعصبة، العصبةُ هي التي تنهض بالمفاتيح، والمفاتيحُ تُثقِلُها، ...، والكوفيون والبصريون اجتمَعُوا على ما ذكرته، وهو أنّ العرب تقول: **(قمتُ به)** على معنى: أقمته، و**(قعدت به)** على معنى أقعدتُه" [٦].

غير أنّ جمهورَ النحاةِ نقلوا عن المبرِّدِ ما يفيد إثباتَ معنى النقل للباءِ وفاقا للجمهور، وإن ذهب إلى أنه لا ينفكُّ عن معنى المُصاحَبةِ خلافا لهم، كما سيأتي في المطلب الثاني.

---

(١) التذييل والتكميل (١١ / ١٩٠ – ١٩١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٩٥).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٢٢١، ٣٨٩)، والمقاصد الشافية (٣ / ٦٣١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٢٢١، ٣٩٠)، والمقاصد الشافية (٣ / ٦٣١ – ٦٣٢).

(٤) (البقرة: ٢٠).

(٥) (القصص: ٧٦).

(٦) البسيط (١ / ٤١٧، ٤١٨)، وينظر: (٢ / ٨٥٦ – ٨٥٧).

وهذه التعديةُ تدخل في كلِّ فعلٍ لازمٍ، ولا فرقَ في ذلك بين الثلاثيّ الرباعيّ، والمجرَّدِ والمزيد[1]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [2]، أي: فجعله منهارًا في نارِ جهنم [3]، وقوله ﷺ: **(ثُمَّ انْطَلَقَ بِي، حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ المُنْتَهَى)** [4]، وزاد بعضُهم أنها تقع في الأفعالِ المتعدِّيةِ على خلافِ الأكثرِ [5]، نحو: **(دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ)** أي: جعلتُ بعضَهم يدفع بعضا، ونحو: **(صَكَكْتُ الحجرَ بالحجرِ)**، أي: جعلتُ الحجرَ يصُكُّ الحجرَ، والأصلُ: **(دفعَ بعضَ الناسِ بعضٌ)**، و**(صكَّ الحجرَ الحجَرُ)**، فدخلتْ باءُ التعدِيَةِ على الفاعلِ المؤخَّرِ، فصار مفعولا على معنى الجعلِ والتصيير [6]، وذكر ابنُ أبي الربيع أنها لم تُسمَع في المتعدِّي إلا فيما لا بالَ له[7].

ويَرِدُ على ابن أبي الربيع أنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [8] منه، والمعنى: ولولا جعْلُ اللهِ الناسَ بعضَهم يدفع بعضَهم، يقول السمينُ الحلبيُّ: "و﴿بِبَعْضٍ﴾ متعلِّقٌ بالمصدر، والباءُ للتعدِيَةِ، فمجرورُها المفعولُ الثاني في المعنى، والباءُ إنما تكون للتعديةِ في اللازم، نحو: **(ذهبْتُ به)**، فأمّا المتعدِّي لواحدٍ فإنما يتعدَّى بالهمزة، تقول: **(طعم زيدٌ اللحمَ)**، و**(أطعمْتُه اللحمَ)**، ولا تقول: **(طعِمتُه باللحمِ)**، فتُعَدِّيه إلى الثاني بالباءِ، إلا فيما شذَّ قياسا، وهو **(دفع، وصكّ)**، نحو: **(صككتُ الحجرَ بالحجرِ)**، أي: جعلْتُ أحدَهما يصكُّ الآخَرَ، ولذلك قالوا: **(صككتُ الحجرَين أحدَهما بالآخَر)**" [9].

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية (١ / ٤٣٤)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٨٢)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٤٠١)، وحاشية اللقاني على شرح سعد الدين (ص: ٢٣٣ – ٢٣٦).

(2) (التوبة: ١٠٩).

(3) ينظر: الدر المصون (٦ / ١٢٦).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الصلاة – باب كيف فرضت الصلاة – ح (٣٤٩).

(5) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ١٤ – ١٦)، والتذييل والتكميل (١١ / ١٩١)، والجنى الداني للمرادي (١ / ١٤٤)، وشرح التسهيل له (ص: ٧٠٥)، ومغني اللبيب (ص: ١٤٩)، وحواشي ابن هشام على الألفية (ص: ٣٠١)، وتمهيد القواعد (٦ / ٢٩٤٥ – ٢٩٤٦)، والمنهل الصافي في شرح الوافي (٢ / ٤١١)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٨)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص: ٩٠٨)، وهمع الهوامع (٤ / ١٥٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٢٩ – ٣٣٠).

(6) ينظر: الجنى الداني (١ / ١٤٥)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٨).

(7) البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٤٦٢)، وينظر: شرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني (٢ / ٧٨).

(8) (البقرة: ٢٥١)، (الحج: ٤٠).

(9) الدر المصون (٢ / ٥٣٤).

وإذا كانت الباءُ لمعنى هذه التعديةِ الخاصَّةِ امتنَع أن يكون متعلَّقُها متعدِّيا بنفسه، أو بزيادةِ الهمزة في أوَّله، فلا يقال: **(ضربتُ بزيدٍ)**، ولا **(أقمْتُ بزيدٍ)** إلا على معنًى مِن معاني الباء غيرِ التعدية، أو على زيادتِها [١]، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ﴾ [٢]، وقولِه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [٣]، ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [٤]، وقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يُذۡهِبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ في قراءة ضمِّ الياء وكسرِ الباء [٥]، وأمّا قولُه: ﴿تُنۢبِتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ بضم التاء وكسر الباء [٦]، فالباءُ فيها إمّا صلةٌ، وإمّا لمعنى المَعِيَّةِ، أي: تُنبِت الثمرةَ مع الدهنِ، نحو: **(خرج زيدٌ بثيابه)**، أي: وثيابُه عليه، و**(ركب الأميرُ بسيفِه)**، أي: وسيفُه معه، وأُجِيز أن تكون الباءُ للتعديةِ، والهمزةُ في **(تُنبِت)** لمبالغةِ الثلاثي لثبوتِ استِعمالِ **(أنبَت)** بمعنى نبت [٧]، والقولُ الأوَّلُ هو ما عليه أكثرُ العلماء، والثاني هو ما عليه حُذَّاقُ النحويين [٨]، ويُضعِف القولَ بزيادةِ الباءِ أنها لا تنقاسُ في المفعولِ به [٩]، والحملُ على الشاذ مع إمكان غيرِه لا يخفى ضعفُه.

يقول أبو زكريا الفراء: "ومِن شأن العربِ أن تقول: **(أذهبْتُ بصرَه)**، بالألفِ إذا أسقطوا الباءَ، فإذا أظهروا أسقطوا الألفَ مِن **(أذهبْتُ)**، وقد قرأ بعضُ القراء: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يُذۡهِبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ بضمِّ الياء والباءِ في الكلام، وقرأ بعضُهم: ﴿وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تُنۢبِتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾، فترى – والله أعلم – أن الذين ضمُّوا على معنى الألف شبّهوا دخولَ الباء وخروجَها من هذين الحرفين بقولهم: **(خذ بالخطامِ، وخذ الخطامَ)**، و**(تعلَّقْتُ بزيدٍ، وتعلَّقْتُ زيدا)**، فهو كثيرٌ في الكلام والشعر، ولستُ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ١٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥١٢)، ومغني اللبيب (ص: ١٤٩ – ١٥٠)، وشرح مغني اللبيب للدماميني (ص: ٥٣٢ – ٥٣٣).

(٢) (النساء: ٤٣)، و(المائدة: ٦).

(٣) (المائدة: ٦).

(٤) (البقرة: ١٩٥).

(٥) (النور: ٤٣)، وهي قراءة لأبي جعفر المدني. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ٣١٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ٣٠٠).

(٦) (المؤمنون: ٢٠)، والقراءة متواترة لابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٤٤٥)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٣١١)، والإقناع في القراءات السبع (٢ / ٧٠٨).

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٣ – ١٣٤)، وشرح الجمل بن عصفور (١ / ٥١٤)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٨٠)، وشرح المزج للدماميني (ص: ٥٣٣ – ٥٣٤).

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢ / ٤٤٠، ٤٥١، ٥١٩)، وسر صناعة الإعراب (١ / ١٣٣ – ١٣٤)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٢٩٦)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ١٠٣٣).

(٩) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (٢ / ٨٥٦)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٨٠).

أستحِبُّ ذلك لقلته، ومنه قوله: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾[1]، المعنى: والله أعلم – ايتِنا بغَدائنا، فلمّا أسقطت الباء زادوا ألفا في **(فعلْتُ)**، ومنه قوله عز وجل: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [2]، المعنى فيما جاء: ايتونِي بقِطْرٍ أُفْرِغ عليه، ومنه قوله: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [3]، المعنى – والله أعلم – فجاء بها المخاضُ إلى جذع النخلة" [4].

وقد جزم الحريريُّ بأنّ الجمعَ بين الهمزة والباء لحنٌ، فقال: "ويقولون: **(أُدْخِلَ باللصّ السجنُ)**، فيغلطون فيه، والصوابُ أن يقال: **(أُدخِل اللصُّ السجنَ)**، أو **(دُخِلَ به السجنُ)**؛ لأن الفعل يُعَدَّى تارةً بهمزة النقل، كقولك: **(خرج، وأخرجته)**، وتارةً بالباء، كقولك: **(خرج، وخرجْتُ به)**، فأمّا الجمعُ بينهما فممتنِعٌ في الكلام، كما لا يُجمَع بين حرفي استفهام" [5]، ومعنى كلامه أنه لا يجوز الجمعُ بين الباء والهمزة حتى على إرادة زيادة الباءِ، وما ورد مِن كلام العرب من ذلك يحفَظ ولا يقاس عليه، ويؤوَّل عن ظاهره إذا أمكن ذلك، وهو مفاد كلام الفراء، خلافا لما يُوهِمه ظاهرُ كلام الشهاب الخافجي في تعقُّبِه لنص الحريري.

---

(1) (الكهف: ٦٢).

(2) (الكهف: ٩٦).

(3) (مريم: ٢٣).

(4) معاني القرآن للفراء (١ / ١٩)، وينظر: مجالس ثعلب (١ / ١٦٤).

(5) درة الغواص مع شرحها وحواشيها وتكملتها (١١٣ – ١١٤)، وينظر: الكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٥).

المطلب الثاني

الفرقُ بين التعدِيَةِ بالباء والتعدِيَةِ بالهمزةِ

قد اختلف العلماءُ في تقرير الفرقِ بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباءِ على ثلاثة أقوال، وهي:

الأول: أنَّ التعديةَ بالهمزة والتعدية بالباءِ سِيّان، ولا فرق في المعنى بين: **(أخرجْتُ زيدا)**، و**(خرجتُ بزيدٍ)**، وهو ما عليه جمهور العلماء[١]، ونُسِبَ إلى سيبويه[٢].

الثاني: أنّ التعديةَ بالباءِ تدل على مصاحَبةِ الفاعلِ للمفعولِ به، بخلافِ التعدِيَةِ بالهمزة، فـ **(خرجْتُ بزيدٍ)** يُفيد مصاحبتي لزيدٍ في الخروج، كما يفيد حملي إياه على الخروج، وهو ما نصَّ عليه السهيليُّ [٣]، وذهب إليه الزمخشريُّ [٤]، وابنُ الأثير [٥]، وأبو حيان [٦]، وجزم به ابنُ دحية [٧]، وناصرُ الدين ابن المنير [٨]، ومال إليه الطيبي [٩]، ونُقِل عن المبرد [١٠]، ونُسِب إلى كثيرٍ من المحققين [١١].

---

(١) ينظر: درة الغواص مع شرحها وحواشيها وتكملتها (ص: ١١٤ – ١١٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٠٦ – ٢٠٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١ – ٥١٢)، والتبيان في إعراب القرآن (١ / ٣١)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (١ / ١٧٠)، والبسيط (١ / ٤١٧ – ٤١٨)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٣)، والجنى الداني (١ / ١٤٦)، والدر المصون (١ / ١٦٢ – ١٦٣)، وشرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (١ / ٥٣١ – ٥٣٤)، وشرح العلامة سعد الدين التفتازاني على تصريف العزي (ص: ٧١ – ٧٢)، وعناية القاضي للخفاجي (١ / ٣٧٢).

(٢) الكتاب (١ / ١٥٣)، وينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ٨٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٧٢ – ٩٧٣)، وعناية القاضي للخفاجي (١ / ٣٧٢).

(٣) الروض الأنف للسهيلي (٢ / ٢١٠ – ٢١٣)، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١ – ٥١٢)، والجنى الداني (ص: ٣٧ – ٣٨)، ومغني اللبيب (٢ / ١٢٢ – ١٢٣)، والدر المصون (١ / ١٦٢ – ١٦٣)، وشرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (١ / ٥٣١ – ٥٣٤).

(٤) الكشاف للزمخشري (١ / ١٩٣)، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٢ / ٢٣٨ – ٢٤٠)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٩).

(٥) المثل السائر (٢ / ٢٠٤)، وينظر: الفلك الدائر (ص: ٢٣٤ – ٢٣٦)، وفتوح الغيب (٢ / ٢٣٨ – ٢٤٠).

(٦) ينظر: عناية القاضي للخفاجي (١ / ٣٧٢).

(٧) سبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي (٣ / ٢٠).

(٨) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٩)، وسبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣ / ٢٠).

(٩) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٢ / ٢٣٨ – ٢٤٠).

(١٠) ينظر: درة الغواص مع شرحها وحواشيها وتكملتها (ص: ١١٤ – ١١٥)، والغرة في شرح اللمع (١ / ١٩٣ – ١٩٤)، وشرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني – (٢ / ٧٨ – ٨٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١ – ٥١٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٠٦)، وفتوح الغيب (٢ / ٢٣٨ – ٢٣٩)، والكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٣ – ٦٦٤)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٧٢ – ٩٧٣)، ومغني اللبيب (٢ / ١٢٢ – ١٢٣)، وعناية القاضي للخفاجي (١ / ٣٧٢).

(١١) ينظر: عناية القاضي للخفاجي (١ / ٣٧٢).

يقول ابن الأثير: "وكذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [1]، ولم يقل: **(أذهب نورَهم)**؛ لأن كل مَن ذهب بشيءٍ، فقد أذهبه، وليس كل مَن أذهب شيئا فقد ذهب به؛ لأن الذَّهابَ بالشيء هو استِصحابٌ له ومُضِيٌّ به، وفي ذلك نوعُ احتِجارٍ بالمذهوبِ به، وإمساكُ له عن الرجوع إلى حالته، والعود إلى مكانه، وليس كذلك الإذهاب للشيء لزوال معنى الاحتجار عنه" [2].

وقد رُدَّ هذا القولُ بعدة نصوصٍ لا يُتصَوَّر فيها معنى المصاحبةِ، ومنها قولُ الشاعر:

ديارَ التي كانتْ، ونحنُ على مِنًى * تَحِلُّ بِنَا لولا نجاءُ الرَّكائبِ** [3]

أي: تُحِلُّنا، بمعنى: تجعلنا حَلَالًا غيرَ مُحرِمين بالحج، ولا يُتَصَوَّر مِنَ الديار أن تكون مُصاحِبةً لهم [4]، وذهب ابنُ الطراوة إلى أنّ **(تَحُلّ)** بضم الحاء بمعنى تفكّ، ومفعولُه محذوفٌ، والتقدير: تحُلُّ بنا عَقْدَ النِّطاقِ، بمعنى نرتاح، فلا شاهدَ في البيت [5]، ومنها قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [6]؛ لأنّ الأبصار والبرقَ ليسَتْ بأشخاصٍ، فلا يُتصَوَّر فيها المصاحبةُ [7]، وقولُ العرب: **(ذهبتِ الشمسُ ببصرِه)**، ومصاحبةُ الشمس للبصر في الذهابِ غيرُ متصوَّرةٍ [8].

ومنها قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [9]، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾[10]؛ لأن الله تعالى لا يُوصَفُ بصِفاتِ المحدَثين كالذهاب، بل جزم ابن أبي الحديد بأن تفسيرَ الآية بمُصاحَبةِ الله للنور في الذهابِ كفرٌ، وتَهَجُّمٌ [11]، وأُجِيبَ عن الآية الثانية بأن فاعل

([1]) (البقرة: ١٧).

([2]) المثل السائر (٢ / ٢٠٤)، وينظر: الفلك الدائر (ص: ٢٣٤ – ٢٣٦)، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٢ / ٢٣٨ – ٢٤٠)، ودرة الغواص مع شرحها وحواشيها وتكملتها (ص: ١١٣).

([3]) البيت من الطويل، لقيس بن الخطيم، والنجاء بمعنى السرعة، و**(الركائب)** جمع رَكوبة، أو رِكاب، وهو ما يُركَب من النوق ونحوها. ينظر: ديوان قيس بن الخطيم (ص: ٧٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٠٢ – ٢٠٧)، وخزانة الأدب (٧ / ٢٧).

([4]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٤)، والبسيط (١ / ٤١٨)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي – السفر الثاني (٢ / ٧٨ – ٧٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١٢)، والمستوفى لابن فرخان (١ / ٣٥٨ – ٣٥٩).

([5]) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة (ص: ٥٧ – ٥٨).

([6]) (النور: ٤٣).

([7]) المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٣).

([8]) المصدر السابق.

([9]) (البقرة: ١٧).

([10]) (البقرة: ٢٠).

([11]) ينظر: الفلك الدائر على المثل السائر (ص: ٢٣٤ – ٢٣٦).

(ذهب) ضميرٌ يعود على المتحدَّث عنه في الآية، وهو البرق، والتقدير: ولو شاء الله لذهب البرقُ بسمعِهم وأبصارِهم [١]، وعنهما بجواز وصفِ الله تعالى لنفسِه بالذهابِ على المجاز، وهو شِدّةُ الأخذ، بحيث لا يمكن ردُّه، على نحو قولهم: **(ذهب السلطانُ بماله)**، حيث إن السلطان لم يذهب، ولم يجعل المالَ ذاهبا، وإنما أخذه وأمسكه، فهو من باب ذكر اللازم وإرادة الملزوم [٢]، أو على معنًى يليق به، كما وصف نفسه بالمجيء كذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٣]، فيكون من المتشابه الذي يجب الإيمانُ به بلا تحديد وتكييف [٤]، واستبعد هذا الجوابَ المرادي [٥]، ولعل وجهَه أنّ الآية تحتمِل أن تكون على تقدير مضاف، كما قال به جماهيرُ أهلِ العلم، فليس فيها نسبةُ المجيء إلى الله حتى على التأويل، أو أنّ النورَ والسمع مِنَ الأعراض، فلا يصح انتقالُهما، فذهابُهما لا يكون إلا بمعنى العدم، واستصحابُ الله لهما في معنى العدم مُحالٌ لا يتصوَّرُه العقلُ السليمُ [٦].

<u>الثالث:</u> أنّ تعديةَ اللازمِ بالباءِ تحتمِلُ المعنيين، إما أنْ تكونَ لمجرَّدِ التعدية، وإما أنْ تكونَ للتعديةِ والمصاحبةِ.

وقد قرر الشيخ عبد القاهر هذا القولَ، وذكر أنه مذهبُ صاحبِ الكتاب، وهو في الظاهر أبو علي الفارسي، لا سيبويه كما توهَّمَه المحقِّقُ، وهذا نصُّه: "واعلم أنك إذا قلت: **(ذهبْتُ بزيدٍ)** كان على وجهين: **<u>أحدهما:</u>** أن تريد أنك صاحَبْتَه، كقوله:

خليلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبِ [٧]

<u>والثاني:</u> على أن لا يكون صاحَبْته، ويكون المعنى على أنك نجّيته وأزَلْته عن مكانه، ويدل على ذلك قولُه تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[٨]، ألا ترى أنّ الأبصار ليست بأشخاصٍ، وكذلك البرق، فيُتصَوَّر فيه المصاحبةُ، وإنما المعنى أنّ البرق يكاد يُزيل نورَ البصر، فلا فصل بين

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزلية للأبذي – السفر الثاني (٢ / ٧٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٠٣)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٩٠).

(٢) ينظر: عناية القاضي (١ / ٣٧٢ – ٣٧٣).

(٣) (الفجر: ٢٢).

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١ / ٢٠٦ – ٢٠٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١٢)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٩٠)، والجنى الداني (١ / ١٤٧).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٣٩٠)، والجنى الداني (١ / ١٤٧).

(٦) ينظر: الفلك الدائر على المثل السائر (ص: ٢٣٤ – ٢٣٦)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٩).

(٧) سبق تخريجه (ص: ٧).

(٨) (النور: ٤٣).

أن تقول: **(ذهب ببصرِه)**، وبين أن تقول: **(أذهَب بصره)**، وإذا كان الأمرُ على هذا ثبت أنّ الباء والهمزة بمنزلة واحدة، وأن المصاحبة لا تجب في واحدٍ منهما، فكما أنك إذا قلت: **(أذهبْتُ زيدا)**، لم يجب أن تكون صاحبته، كذلك إذا قلت: **(ذهبْتُ بزيدٍ)**، وإنما ذلك على الجواز في الموضعين، هذا هو مذهب صاحب الكتاب " [1]،

ويقول في ذلك المنتجب الهمداني: "...، واعلم أنك إذا قلت: **(ذهبتُ بزيدٍ)** كان على وجهين: **أحدهما:** أنْ تُرِيدَ أنك صَاحَبْتَه، **والثاني:** ألَّا تكونَ صَاحَبْتَه، ويكون المعنى: أنك نحَّيتَه، وأَزَلْتَه بمنزلةِ الهمزة إذا قلت: **(أذهبتُ زيدًا)** فاعرفه" [2].

ولهذا الخلافِ أثرٌ فقهي في عدّة أبواب منها بابُ النذر، فعلى مذهبِ الجمهور لا فرقَ بين قولِ الرجلِ: **(للهِ عَليَّ أن أُحِجَّك)**، وقولِه: **(لله عَلَيَّ أن أَحُجَّ بك)**، فيُجزِئه في القولين أنْ يدفَع له تكاليفَ الحجِّ، سواءٌ اصطَحَبه أم لم يصطَحِبْه، وعلى مذهب المبرد والسهيلي والزمخشري لا يُجزِئه في الثاني إلا أن يَصطَحِبَه في حجِّه، وعلى مذهب الفارسي والجرجاني والهمداني يُجزِئُه فيه ما نوى [3]، ورُوِيَ عن الإمام مالك إيجابُ الاصطحابِ فيه [4].

والله تعالى أعلى وأعلم

([1]) المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٥٩٣)، و(٢ / ٨٢٥ – ٨٢٦).

([2]) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١ / ١٧٠).

([3]) ينظر: مختصر اختلاف العلماء للطبري (٢ / ٢٣٧)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٩)، وفتح القدير للكمال بن الهمام (٣ / ١٦٢)، وسبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣ / ١٩ – ٢٠).

([4]) المدونة (١ / ٥٦٣)، وينظر: مختصر اختلاف العلماء للطبري (٢ / ٢٣٧)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١ / ٣٧٩).

المطلب الثالث

التعديةُ الخاصَّةُ بالباءِ بينَ السماعِ والقياسِ

قد اختلف النحاةُ في هذه التعديَةِ الخاصَّةِ بينَ أن تكون قياسِيَّةً وأن تكونَ سماعِيَّةً على الأقوال الآتية:

الأول: أنّ التعديةَ بالباء على معنى الجعل والتصيير قياسٌ يطّرِد في كلِّ فعلٍ لازمٍ، سواءٌ أكان ثلاثيا، أم كان غيرَه [١]، وهو الظاهرُ مِن نصوص الجمهورِ [٢].

يقول ابن أبي الربيع: "...، فإذا ثبت هذا فاعلم أنّ النحويين اختلفوا في القياس، فمنهم مَن قال: لا يقال منه إلا ما قالتْه العربُ، ومنهم مَن جعل ذلك قياسا، وأكثرُ النحويين على القياس" [٣].

ويقول ابن عصفور: "فمثالُ كونِها للنقل: **(قمتُ بزيدٍ)** يريد: أقمتُ زيدا، فيصير الفاعلُ مفعولا، وذلك لا يكون إلا في كلِّ فعلٍ غيرِ متعَدٍّ" [٤].

الثاني: أن هذه التعديةَ سماعِيَّةٌ، لا يجوز القياس على ما ورد منها، وإنما يُقتصَر عليه.

يقول العلّامة البركلي: "و**(التعدية)** أي: جعلُ الفعلِ اللازمِ متضَمِّنا لمعنى التصيير، نحو: **(ذهبْتُ بزيدٍ)**، أي: صيَّرْته ذاهبا، وهي بهذا المعنى قليلةٌ، وسماعٌ، ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله" [٥].

الثالث: أنها قياسيةٌ في الأفعال الثلاثية اللازمة، وسماعيةٌ فيما عداها.

يقول ابن الفخار:"فأما النقلُ بالهمزة وبالباء على معناها فقياسٌ مطّرِدٌ فيما لا يتعدَّى مِن ثلاثيّ الأفعالِ، وغيرُ ذلك مقصورٌ على السماع" [٦].

ويترجَّح عندي قولُ الجمهور مِن أنّ كل فعلٍ لازمٍ ينقاس أن يُعدَّى بالباء على معنى الجعل والتصييرِ لكثرة ما ورد من كلام العرب في الباب، وعدم ظهور ما يمنع القياسَ عليه.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق (ص: ٢٨٣)، والدر المصون (٢ / ٥٣٤).

(٢) ينظر: حاشية الأطه لي على امتحان الأذكياء (ص: ٦٩٨).

(٣) البسيط (١ / ٤١٧، ٤١٨).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١١).

(٥) امتحان الأذكياء (ص: ٦٩٨ – ٦٩٩).

(٦) شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٢٢١).

المبحث الثالث

محلُّ المجرورِ بالحرفِ

وفيه ثلاثةُ مَطَالِبَ:

الأول: (محلُّ المتعَلِّقِ بالمبنِيِّ للفاعلِ)

الثاني: (محلُّ المتعلِّقِ بالمبنيِّ للمفعولِ)

الثالث: (حذفُ حرفِ الجر بين السماع والقياس)

التوطئة

لا خلافَ في أنّ الاسمَ المجرورَ بحرفِ الجرِّ الزائدِ على إعرابِه الحاصلِ له قبلَ دخولِ الحرفِ، فلا يُعَدُّ في محلِّ نصبٍ كمفعولٍ به لمتعلَّقِه، بل هو على تقديرِ حذفِ حرفِ الجرِّ في الإعراب نصبًا ورفعًا [١]، ويظهر في التراث النحويّ أنه لا خلافَ في أنّ للجارِّ الأصليّ والمجرورِ به محلّا من الإعراب الذي اقتضاه متعلَّقُه من نصبٍ أو رفعٍ، أو جر [٢]، وبما أنّ المتعلَّقَ إمّا أن يكون مبنيًّا للفاعل، وإمّا أن يكون مبنيا للمفعولِ اقتضتْ طبيعةُ المبحث أن يشتمِل على مطلبين، يعقبهما مطلبٌ عن حذف حرف الجر بين السماع والقياس على النحو الآتي.

المطلب الأول

المتعلّقُ بالفعل المَبْنِيّ للفاعل

إذا تعلَّقَ الجارُّ والمجرورُ بفعلٍ خاصّ مبنيٍّ للفاعلِ أو ما بمعناه فهما في محلِّ النصبِ على أنه مفعولٌ، سواء أكان المتعلَّقُ مذكورا، نحو: **(خرجتُ مِنَ البيت)**، و**(جلستُ على الكرسيّ)**، أم كان محذوفا جوازا، كقولهم: **(بالرِّفاءِ والبنينَ)**، أي: تزوَّجْتَ [٣]، وقولهم: **(على الطائرِ الميمونِ)**، أي: رحلتَ، ومِن ثَمَّ ذهب بعضُهم إلى أنّ المجرورَ بـ **(فِي)** أو ما بمعناها يُطلَق عليه اسمُ المفعول فيه نحو: **(صَلَّيْتُ في المسجد)**، و**(صمتُ في يومِ الإثنين)**، والمجرور بحرفِ التعليل يُطلَقُ عليه المفعولُ له، نحو: **(ضربْتُ زيدا للتأديبِ)**، والمجرور بسائر حروف الجرِّ غيرِ الزوائدِ والشبيهةِ بها يُطلَق عليه مفعولٌ به، أو مفعولٌ به غيرُ صريحٍ، نحو: **(مررتُ بزيدٍ)**، و**(خرجت مِنَ البيت)**، و**(جلستُ على الكرسيّ)** [٤].

والأصلُ في الاسمِ الذي يلي حرفَ الجرِّ المتعلِّقَ بالفعلِ المبنيّ للفاعلِ أن يكونَ منصوبا؛ لأنه مفعولٌ في المعنى، غيرَ أنه عُدِل عن ذلك للفرقِ بين مفعولِ الفعلِ المتعدّي المُستغنِي بنفسِه،

---

(١) الكتاب (١ / ٦٧ – ٦٨)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٤٥ – ٣٤٨)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٤ – ٢٠٥).

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ٣٦٨).

(٣) **(الرفاء)** الاتفاق والالتئام إذا كان من **(رفأتُ)**، والسكون والطمأنينة إذا كان من **(رفَوْتُ)**. ينظر: الصحاح **(ر ف أ)** (١ / ٥٣)، و**(ر ف و)** (٦ / ٢٣٦٠).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٣٩١، ٥٧٨، ٦١١)، والفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (ص: ٢٦٧، ٢٧٢)، وإظهار الأسرار للبركوي (ص: ٥٤ – ٥٥)، ونتائج الأفكار في شرح إظهار الأسرار (ص: ٨٦).

ومفعولِ الفعلِ الضّعيفِ الذي يحتاج إلى الواسطةِ في وصولِ معناه إلى المفعولِ، فاختِير له الجرُّ لأنّ الرفعَ قد استولَى عليه الفاعلُ [1]، وجُعِل الجارُّ والمجرورُ في محلِّ النصبِ لاشتِغال المحلِّ بعمل حرفِ الجرِّ، وكان الفعلُ المُعَدَّى به بمنزلةِ أفعالِ القلوبِ المُعلَّقةِ عن العملِ في لفظِ المفعولَين [2]، ومِن ثَمّ ظهر النصبُ في لفظِ ما سُمع بإسقاطِ حرف الجر، كما يظهر النصبُ في المفعولين المعلَّقِ عنهما فعلُ القلبِ بحذفِ المُعَلِّقِ، فيقال: **(دخلتُ الدارَ)** في موضعِ: **(دخلت في الدار)**، كما يقال: **(علمتُ زيدًا مجتهدا)** في موضع **(علمتُ لزيدٌ مجتهدٌ)**.

وإذا كان الجارُّ والمجرورُ ظرفا لَغْوًا بأن كان متعلِّقا بفعلٍ خاصٍّ فكونُهما في محل النصبِ واضحٌ ومتفقٌ عليه، وأمّا إذا كان ظرفا مستقَرّا بأنْ كان متعلِّقا بكونٍ عامٍّ، فإنه على مذهب الجمهور في محلِّ نصبٍ أيضا [3]، ومتعلَّقُه الخبر المرفوعُ أو المنصوبُ في نحو قوله ﷺ: **(واللَّهُ في عَوْنِ العبدِ ما كان العبدُ في عونِ أَخِيهِ)** [4]، أي: واللهُ كائنٌ في عونِ العبد ما كان العبدُ مستقِرًّا في عونِ أخيه، والمنصوبُ على الحالِ في نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [5]، أي: فخرج على قومه كائنا في زينته، والتابعُ لحكمِ ما قبلَه في الإعرابِ وعدمه، فإن رفعا فرفعٌ، وإن نصبا فنصبٌ، وإن جرا فمجرورٌ، فمِنَ الأول قولُه: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ [6]، أي: كائنةٌ منهم، ومِنَ الثاني قولُه: ﴿يَخْشَىٰ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ﴾ [7]، أي: كائنةً منهم، ومِنَ الثالث قولُه: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [8]، أي: عن طائفةٍ منكم، والصلةُ التي لا محلّ لها مِنَ الإعراب في نحو: **(جاء الذي في السفر)**، أي: استقرَّ في السفر [9].

وعلى القولِ بأنّ شِبهَ الجملةِ قسمٌ مستقلٌّ لا يُعَدُّ مِنَ المفردات، ولا مِنَ الجملِ، والمتعلَّقُ العامُّ جُعِلَ نسيًا منسيا، فالظرفُ المستقَرُّ نفسُه مرفوعُ المحلِّ أو منصوبُه على الخبريَّةِ إذا تمّتْ به فائدةُ

---

(1) سر صناعة الإعراب (١ / ١٢٤ – ١٢٥).

(2) البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٤٥٧)، (٢ / ٨٣٨ – ٨٣٩).

(3) ينظر: الكتاب (١ / ٩٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١ / ٢٦٧)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٤ – ٢٠٥)، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ص: ٢٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٦٥)، و(٨ / ٩ – ١٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٨).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار – ح (٢٦٩٩).

(5) (القصص: ٧٩).

(6) (النساء: ١٠٢).

(7) (آل عمران: ١٥٤).

(8) (التوبة: ٦٦).

(9) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٤١)، وحاشية العطار على شرح الأزهرية (٢ / ٧٠٦).

الكلام في نحو: **(الحمدُ لله)**، و**(الفضلُ مِنَ الله)**، ونحو: **(كان زيدٌ في البيت)**، أو على الحاليَّةِ في نحو: **(مررتُ بزيدٍ على الفرس)**، كما أنه الصفةُ التابعةُ للمنعوتِ في نحو: **(مررتُ برجلٍ على الفرس)**، أو الصِّلةُ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعراب في نحو: **(جاءني الذي كالبحرِ)** [١].

وقد جاء في نصوص كثيرٍ مِنَ النحاة ما يفيد أنَّ المحلَّ للجارِّ والمجرورِ معا، غير أنّ العلامة الرضيَّ قد حقَّق أنه للمجرورِ وحده لا مع الجارِّ؛ لأنّ الجارَّ هو المُوصِلُ للفعل إليه كالهمزةِ في نحو: **(أذهبتُ زيدا)**، والتضعيفِ في **(كرَّمتُ عمرا)**، فكما أنّ النصبَ في المفعولِ به وحده دون الهمزة والتضعيف، فإنّ المحلَّ في **(ذهبْتُ بزيدٍ)** لزيد وحدَه دون حرف الباء، وذكَر أنّ جعلَ الجارِّ والمجرورِ معا في محل النصب توسُّعٌ مِنَ النحاة بسبب أنّ حرفَ الجرِّ منفصِلٌ عن الفعل، وبمنزلة الجزءِ مِنَ المجرور به [٢].

العطف على محل الجارِّ والمجرور:

على القول بأنَّ الجارَّ والمجرورَ إذا تعلَّقَا بالفعلِ المبنيّ للفاعل يُعَدَّانِ في موضع نصبٍ بمنزلةِ المفعولِ به تكلَّمَ النحاةُ في جواز عطف المنصوبِ على المجرور على مراعاة محله، فيقال: **(مررتُ بزيدٍ وبكرًا)**، على أنه بمعنى: **(جزتُ زيدًا، وبكرا)**، و**(نظرتُ إلى زيدٍ وهندًا)**، على أنه بمعنى: **(أبصرتُ زيدًا وهندا)** [٣]، وجواز نعتِه بالمنصوبِ، فيقال: **(مررتُ بزيدٍ الظريفَ)** بنصب **(الظريفَ)** على موضع **(بزيد)** [٤]، وقرَّروا أنّ الجرَّ على مراعاةِ اللفظ أجوَدُ مِنَ النصبِ على مراعاة المحلِّ؛ لأن تطابُقَ اللفظين مع اتِّفاق المعنى أفصَحُ مِنِ اختلافِهما، والعربُ تختار مطابقةَ الألفاظِ وتحرِصُ عليها، حتى إنها قد تعدِلُ عن الإعرابِ وتحمِلُ اللفظَ على ما يُجاوِرُه، كما في قولهم: **(جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)** [٥]، غير أنهم قد اختلفوا في جواز العطف عليه بمراعاة محلِّه قياسا على قولين:

---

(١) ينظر: العسكريات للفارسي (ص: ٨٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٢٤٥ – ٢٤٧)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٠)، والتذييل والتكميل (٤ / ٥ – ٦)، ومغني اللبيب (ص: ٥٤١)، والتصريح (١ / ٥٤٣)، وهمع الهوامع (٢ / ٢١ – ٢٢)، وتوضيح التوضيح (١ / ٦٣٤)، وحاشية العطار على شرح الأزهرية (٢ / ٧٠٦).

(٢) شرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٩)، وينظر: شرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٧٤).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٠ – ١٣١)، والتفسير البسيط للواحدي (١ / ٣٩٩ – ٤٠١)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٥ – ٢٠٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (ص: ٥٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٦٥)، و(٨ / ٩ – ١٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٨ – ٩٦٩)، ومغني اللبيب (ص: ٥٨٩).

(٤) سر صناعة الإعراب (١ / ١٣١)، وينظر: التفسير البسيط للواحدي (١ / ٤٠٠ – ٤٠١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٩ – ١٠)،.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٤٥).

أحدهما: أنه يجوز نصبُ كلِّ معطوفٍ على المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ يتعلَّقُ بالمبنيِّ للفاعلِ بلا استثناء [١]، على خلافِ الأجودِ والأولى [٢]، وفي كتابِ سيبويه ما يَحتَمِلُه [٣].

يقول ابن جني: "واعلَمْ أنَّ الفعلَ إذا أَوْصَلَه حرفُ الجرِّ إلى الاسمِ الذي بعدَه، وجَرَّه الحرفُ، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ جميعا في موضع نصبٍ بالفعلِ الذي قبلهما، وذلك قولُك: **(مررت بزيد)** فـ **(زيد)** مجرورٌ، و**(بزيد)** جميعا في موضعِ نصبٍ، والدّلالةُ على صحةِ هذه الدعوى مُطَّرِدَة مِن وجهَين، **أحدهما:** أنَّ عبرةَ هذا الفعلِ الذي يصِلُ بحرفِ الجرِّ قد تجِدُها فيما يصِلُ بنفسه؛ ألا ترى أنَّ قولك: **(مررتُ بزيدٍ)** في معنى: **(جزتُ زيدًا)**، وكذلك **(نظرتُ إلى عمرو)** في معنى: **(أبصرتُ عمرا)** و**(انصرَفْتُ عن محمد)**، أي: جاوزتُ محمدا، فهذا مِن طريق المعنى، وأمَّا مِن طريق اللفظِ فإنَّ العربَ قد نصبَتْ ما عطفتْه على الجارِّ والمجرورِ جميعا؛ لأنهما جميعا منصوبَا الموضعِ، وذلك قولُهم: **(مررت بزيدٍ وعمرا)**، و**(نظرت إلى محمدٍ وخالدا)**، وعلى هذا ما أنشده سيبويه مِن قول لبيد:

فإنْ لَم تجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والدًا * ودونَ مَعدٍّ، فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ** [٤]

فعطف**(دون)** على موضعِ **(من دون)**، وأنشد أيضا لعقيبة الأسدي

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ، فَأَسْجِحْ ** فَلَسْنَا بِالجِبَالِ، ولا الحَدِيدَا [٥]

عطف **(الحديد)** على موضع **(بالجبال)**؛ ولهذا قال سيبويه: إنك إذا قلت: **(مررت بزيد)** فكأنك قلت: مررتُ زيدا [٦]، يريد بذلك أنه لولا الباءُ الجارةُ لانتصب **(زيد)**، وعلى ذلك أجازوا: **(مررتُ بزيدٍ الظريفَ)** بنصب **(الظريف)** على موضع **(بزيد)**" [٧].

([١]) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (١ / ٤٠٠ – ٤٠١)، والغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٥ – ٢٠٦)، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ص: ٢٨٥، ٣٢٤)، وشرح الجمل لابن عصفور(ص: ٥٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٦٥)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٨ – ٩٦٩)، ومغني اللبيب (ص: ٥٨٩)، وشرح قواعد الإعراب المنسوب للقوجوي (ص: ٧٤).

([٢]) ينظر: الكافي في شرح الهادي (٢ / ٦٦٣، ١٠٨٦).

([٣]) الكتاب (١ / ٩٢)، وينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٠ – ١٣١)، والتفسير البسيط للواحدي (١ / ٣٩٩ – ٤٠١).

([٤]) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة، والشاهدُ فيه عطفُ المنصوبِ على المجرور بمِن، و**(تزعك)** بمعنى تكفك، والعواذل حوادث الدهر. ينظر: ديوان لبيد (ص: ١٣١)، وينظر: الكتاب (١ / ٦٨)، وشرح شواهد المغني (١ / ١٥١)، وخزانة الأدب (٢ / ٢٥٢ – ٢٥٩)، و(٩ / ١١٢ – ١١٣).

([٥]) بيت من الوافر لعقيبة الأسدي، والشاهدُ فيه عطفُ المنصوب على المجرور بالحرف، و**(أسجح)** بمعنى ارفُق، وسهِّل. ينظر: الكتاب (١ / ٦٧)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٨٧٠ – ٨٧١)، وخزانة الأدب (٢ / ٢٦٠ – ٢٦٦).

([٦]) ينظر: الكتاب (١ / ٩٢).

([٧]) سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٠ – ١٣١).

ويؤخذ مِن هذا النصّ أنّ الجارَّ والمجرورَ يُعَدّانِ في محلِّ نصبٍ إذا تعلَّقا بالفعلِ المبنيّ للفاعلِ، لثلاثةِ أدلّةٍ، **أحدها:** أن متعلَّق الجار مؤوَّلٌ بمعنى الفعل المتعدّي بنفسه، نحو: **(مررتُ بزيدٍ)** بمعنى: **(جُزتُ زيدًا)**، و**(نظرتُ إلى زيدٍ)** بمعنى: **(أبصرتُ زيدا)**، **والثاني:** جوازُ عطفِ المنصوبِ على المجرور بحرف الجرِ المتعلِّق بالفعلِ المبني للفاعلِ، فيقال: **(مررتُ بزيدٍ وبكرا)**، **والثالث:** جواز نعت المجرورِ بحرف الجر بالمنصوب، فيقال: **(مررتُ بزيدٍ الظريفَ)**، كما يقال: **(جُزتُ زيدا الظريفَ)**.

ويَرِدُ عندي على ابنِ جني فيما قرَّره ثلاثةُ أمور:

الأول: أنّ التعديةَ واللزومَ لا يُعرَفان بالمعنى، وإنما يُعرَفان بالسماعِ والعلاماتِ اللفظيةِ، كاشتِقاق اسم المفعول التامّ، فالاشتراكُ في المعنى بين الفعل اللازم والمتعدي يقع بكثرةٍ، ولا يلزم مِن ذلك حملُ أحدِهما على الآخَرِ [(١)]، كما قرَّره ابنُ مالك بقوله: "ولا يتميَّز المتعدِّي مِنَ اللازم بالمعنى والتعلُّقِ، فإنّ الفعلَين قد يتَّحِدانِ معنًى، وأحدُهما متعدٍّ والآخر لازمٌ، نحو: **(صَدَّقْتُه، وآمَنْتُ به)**، و**(نسِيتُه، وذهَلْتُ عنه)**، و**(حَبَبْتُه، ورغبْتُ فيه)**، و**(استطَعْتُه، وقدرْتُ عليه)**، و**(رجوتُه، وطمِعْتُ فيه)**، و**(تجنَّبْتُه، وأعرَضْتُ عنه)**" [(٢)]، ومِن ثَمَّ فكونُ **(مررتُ بزيدٍ)** بمعنى: **(جُزْتُ زيدا)** لا يستلزِم كونَ المجرور بالباء في الجملة الأولى في حكمِ المنصوبِ محلّا، على أنه نُسِبَ إلى أكثر النحاة ردُّ التعديةِ إلى المعنى [(٣)]، وارتضاه ناظرُ الجيش، ورد ما قرَّره ابنُ مالك [(٤)].

الثاني: أنّ المجرورَ بحرف الجرّ في الشاهد الأول – وهو **(دون)** – يستوي فيه النصبُ على الظرفيَّةِ، والجرُّ بـ **(مِن)** دون اختلافِ المعنى [(٥)]، كما في قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [(٦)]، وقولِه تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [(٧)]، فيكون حرفُ الجرّ معه بمنزلةِ حرف الجرِّ الشبيهِ بالأصليّ كاللّام المقوّيةِ للعامل في نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [(٨)]، وبهذا

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٣٥٥ – ٣٥٦)، والتذييل والتكميل (٧ / ١١)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٣٧)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ٢٢٩)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٢٤، ١٣٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٤٩).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٢٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٦٢ – ٦٣)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٧)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٧٢٤).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد (٤ / ١٧٢٤ – ١٧٢٥).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ – ٢٣٤، والتذييل والتكميل (٨ / ٥٧ – ٥٩).

(٦) (الصافات: ٨٦).

(٧) (النجم: ٥٨).

(٨) (يوسف: ٤٣).

يظهر الفرقُ بين الشاهد والمستشهَدِ له، حيث يجوز أن يقال: **(فإن لم تجِدْ دونَ عدنانَ والدًا، ودونَ مَعَدٍّ)** بلا خلاف، ولا يجوز أن يقال: **(مررتُ زيدا وبكرا)**، في: **(مررتُ بزيدٍ وبكرا)**.

الثالث: أنّ حرفَ الجرِّ في الثاني زائدٌ يَصِحُّ إسقاطُه إعرابًا ومعنًى، والزائدُ لا يتعلَّق بشيءٍ كما تقرر سابقا [1]، والكلام في حرف الجرِّ الأصليّ، حيث يصح أن يقال: **(فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ)**، ولو صح الاستدلالُ به لجاز أن يقال: **(ما جاءني مِن صديقٍ، ولا حبيبٌ)** [2]، على أنّ ابنَ الخباز قد نصّ على جوازِ إتباعِ المحل في نحو: **(سير على ناقةٍ قويةٌ)** [3].

ويضاف إلى ذلك أنَّ سيبويه لم يُنشِد البيتَين على جوازِ نصبِ المعطوفِ على المجرورِ مطلقا خلافا لابنِ جني، وإنما أَنْشَدَه على جوازِ مراعاةِ الموضعِ في المجرورِ بحرفِ جرٍّ زائدٍ الذي يجِبُ أن يراعَى فيه حالُ المتبوعِ قبلَ دخولِ حرفِ الجر، إن رفعًا فرفعٌ، وإن نصبًا فنصبٌ، دونَ المجرورِ بحرف جرٍّ أصليٍّ الذي يجب في مراعاةِ محلِّه النصبُ، وهذا نصُّ الإمام: "...، ومِمَّا جاء مِنَ الشعرِ في الإجراءِ على المَوضِعِ قولُ عُقَيْبَةَ الأَسديّ:

مُعاوِيَ إنّمَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ * فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحديدَا** [4]

لأنّ الباءَ دخلَتْ على شَيءٍ لو لم تَدخُل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا، ألا ترى أنَّهم يقولون: **(حسبُك هذا وبحسبِك هذا)** فلم تُغَيِّر الباءُ معنًى، وجرى هذا مجراه قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ؛ لأنّ **(بحسبِك)** في موضعِ ابتداءٍ، ومثلُ ذلك قول لبيد:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِدًا * ودونَ مَعدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ** [5]

والجَرُّ الوجهُ، ولو قلت: **(ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا)** كان النصبُ ليس غيرُ؛ لأنّه لا يجوز حَمْلُه على **(على)**؛ ألا ترى أنك لو قلت: **(ولا علَى عندِنا)** لم يكن؛ لأنّ **(عندَنا)** لا تُستَعْمَلُ إلّا ظرفا، وإنَّما أردتَ أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم" [6].

وعلى هذا لا يخفى عليك أنّ الوجهَ الثاني في استِدلال ابن جني لا يكاد يصِحّ نقلًا ومعنًى، والأقربُ أن يُستَدَلَّ له بكثرةِ انتِصاب المجرورِ بالحرف بعدَ حذفِه، كما في قوله: تعالى:

---

(1) ينظر: (ص: ٢٤).

(2) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٥٢٦)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦).

(3) توجيه اللمع (ص: ١٣٠ – ١٣١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦).

(4) سبق تخريجه (ص: ٦٨).

(5) سبق تخريجه (ص: ٦٨).

(6) الكتاب (١ / ٦٧ – ٦٨)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٤٥ – ٣٤٦).

﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ (١)، وقوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ (٢)، وقولِ الشاعر:

تمُرُّون الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا * كلامُكم عَلَيَّ إذا حرامُ** (٣)

والأصل: لأقعدَنّ لهم على صراطك المستقيم، واختار موسى مِن قومِه سبعين رجلا، وتمرُّون بالديار، أو على الديار، وأن يُستدلَّ له بقول الشاعر:

يذهبْنَ في نجدٍ وغَوْرًا غائرًا * فَوَاسِقًا عن قصدِها جَوَائِرَا** (٤)

يقول عنه الشيخُ عبد القاهر: "فكأنه قال: يسلُكْنَ نجدا وغورا، فكما جرى المتعدِّي بالجارِّ مَجرى الناصبِ هنا حملًا على المعنى مِن حيث إنّ المجرورَ مفعولٌ، وكذلك يكون التقديرُ في قولك: **(زيدا مررْتُ به)**: جُزتُ زيدا مررتُ به، أو لقيتُ زيدا مررتُ به" (٥). وبما أنشده سيبويه في العطفِ على المجرورِ بحرفِ الجرِّ الأصلي (٦)، وهو قولُ العجاج:

كَشْحًا طوَى مِن بَلَدٍ مُختارًا * مِن يَأْسَةِ اليائِسِ أو حِذَارًا** (٧)

على أنّ **(كشحا)** مفعولٌ به مقدم لـ **(طوى)**، و**(من يأسة اليائسِ)** متعلّقٌ به، وحرفُ الجرِّ فيه أَصْليٌّ، **(أو حِذارا)** معطوفٌ عليه على مراعاة الموضع، وبما مثّل به من قوله: **(ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيها به)**، و**(ما عمرٌو كخالدٍ ولا مُفلِحًا)** على إتباع محل المجرور بالكاف الحرفيةِ (٨)، كما

---

(١) (الأعراف: ١٦).

(٢) (الأعراف: ١٥٥).

(٣) البيت من الوافر لجرير، وهذه رواية النحاةِ، وهو في طبعات الديوان:

أتمضُون الرسومَ ولا تُحَيَّا

ولا شاهد في البيت، و**(تعوج)** بمعنى: تميل، وهو في الأصل عطف رأس البعير بالزمام. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ص: ٢٧٨)، وتخليص الشواهد (ص: ٥٠٣)، وشرح شواهد المغني (١ / ٣١١ – ٣١٣)، وخزانة الأدب (٩ / ١١٨).

(٤) هذا البيت منسوب إلى العجاج، ونجد ما ارتفع من الأرض، والغور ما ارتفع من بلاد العرب. ينظر: الكتاب (١ / ٩٤)، والخصائص (٢ / ٤٣٢)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٢٣٤).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٢٣٤ – ٢٣٥)، وينظر: الغرة في شرح اللمع (١/ ٢٠٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٤٩).

(٦) الكتاب (١ / ٦٧ – ٦٨).

(٧) البيت من الرجز للعجاج، و**(كشحا طوى)**، بمعنى أضمر ونوى، والكشح الجنب أو الخصر، والبيت في وصف ثور وحشي، واليأسة بمعنى اليأس. ينظر: ديوان العجاج (ص: ٣٥٣)، والكتاب (١ / ٦٩)، والمحتسب لابن جني (٢ / ٣٦٣).

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ٢٩٢ – ٢٩٣)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ٣٨١).

يجوز أن يكون على إتباع محلِّ الكاف على أنها اسمٌ بمعنى مثل على مراد سيبويه من التمثيل [١]، ويجوز أن يُجَرَّ المعطوفُ على اعتبار اللفظ مع اختلاف المعنى، فيقال: **(ما زيدٌ كعمرٍو، ولا شبيهٍ به)**، بمعنى: أن زيدا ليس كعمرٍو، وليس كشبيه به، أي: لا يُشبِهه، ولا يُشبِهُ مَن يُشبِهه، ويُفهم من ذلك أنّ لعمرٍو شبيها غيرَ زيد، وفي النصب على اعتبار المحل نفيُ كونِ زيدٍ شبيها لعمرٍو مرتين، دون إثبات الشبيه لعمرو [٢].

فإن قلت: إن حرفَ الجر في قول العجاج: **(مِن يَأْسَةِ اليائس)** يمكن إسقاطُه، فيقال: **(طوى كشحا يَأْسَةَ اليائسِ أو حِذارًا)**، و**(يأسةَ اليائس)** مفعولٌ لأجله، فيكون حرفُ الجر فيه زائدا كزيادته في البيتين اللذين استدل بهما ابنُ جني؟

قلت: إنَّ المصدرَ الذي يصحّ أن ينصَب على أنه مفعولٌ لأجله يجوز فيه النصبُ على المفعوليَّةِ، والجرُّ بحرف جرٍّ يدل على التعليل، فإذا نُصِب فمعنى التعليلِ مأخوذٌ من النصبِ، وإذا جُرَّ فمعنى التعليلِ مأخوذٌ من حرف الجرِّ، ولا يصح أن يُعَدَّ زائدا على الإطلاقِ، بالإضافةِ إلى أنّ **(مِن)** لا تُزادَ في الإيجابِ عند الجمهورِ خلافا للأخفشِ.

وقد ذكر ابنُ هشام ما يفيد أن **(مِن)** حرفُ جر أصليّ في بيت لبيد، فقال ما نصه: "ولا تختصُّ مراعاةُ الموضعِ بأنْ يكونَ العاملُ في اللفظِ زائدًا، كما مثَّلنا؛ بدليل قوله:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِدًا * ودونَ مَعدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ** [٣]

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾ [٤] أن يكون **(ويومَ القيامة)** عطفًا على محلِّ **(هذه)**" [٥]، فعلى قولِ ابن هشام يصح استدلالُ ابن جني به، غير أن قولَ ابن هشامٍ مردودٌ بصحة إسقاط **(من)**، فيقال: **(فإن لم تجد دون عدنان، ودون معدٍّ)**، ولو كان الحرفُ أصليا، لاختل المعنى بحذفِه، بالإضافة إلى أنّ سيبويه قرنه مع المجرور بحرفٍ زائدٍ، مما يفيد أنه مثلُه في جواز الإسقاطِ دون أيّ فساد.

وقد تبع ابنُ الدهان ابنَ جني في رأيه، واستدلّ له بأربعةِ شواهِدَ، مِن قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٦]، حيث عُطِف **(وكهلا)** على موضع **(في المهد)**، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الكتاب (١ / ٦٩).

(٢) ينظر: الكتاب (١ / ٦٩)، وسر صناعة الإعراب (١ / ٢٩٢ – ٢٩٥).

(٣) سبق تخريج البيت (ص: ٦٧).

(٤) (هود: ٦٠).

(٥) مغني اللبيب (ص: ٥٨٩).

(٦) (آل عمران: ٤٦).

ويُصبِح كالسيفِ الصَّقيل إذا غدا * على ظهْرِ أنماطٍ لهم وَوَسائِدا** [١]

حيث عُطِف **(وسائدا)** على موضع **(على ظهرِ أنماطٍ)**، وقوله:

جِئْنِي بمِثْلِ بَنِي بدرٍ لِقومِهِمُ * أو مِثْلَ أُسرةِ منظور بنِ سيَّارِ** [٢]

على أن **(مِثْلَ أُسرة)** معطوف على موضع **(بمثلِ بني بدر)**، والإمامُ سيبويه على أنّ نصبَه على تقدير فعل **(هاتوا)** [٣]، وهو مرجوحٌ بتكلُّفِ التقدير، وقوله:

يذهبْنَ في نجدٍ وغَوْرًا غائرًا * فواسقا عن قصدِها جوائرا** [٤]

حيث عطف **(غورا غائرا)** على موضع **(في نجد)** [٥]، ولا شك أنه لا يجوز أن يقال في غير الضرورة **(غدا ظهرَ أنماطٍ لهم، ووسائدا)**، ولا يجوز أن يقال: **(يذهبْن نجدا، وغورًا غائرا)**.

<u>الآخر:</u> أنه يجوز العطفُ على محلِّ المجرورِ بحرفِ الجرِّ بشرط إمكانِ ظهورِ ذلك المحلِّ في فصيحِ الكلامِ، فلا يجوز: **(مررتُ بزيدٍ وعمرًا)**؛ لأنه لا يجوز: **(مررتُ زيدًا وعمرا)**، وهو ما قرره ابن هشام [٦]، وعليه فالعطفُ على المحلِّ مختصٌّ بالمجرور بحرف جر زائد، أو ما بمنزلته، كأسماء الجهات المجرورةِ بمِن.

ويترجّح عندي رأيُ ابن هشام في المسألةِ خلافا لابن جني ومَن تبعه، حيث إنّ كلّ الشواهدِ المعتمَدِ عليها إمّا أنها مِن قَبِيلِ العطفِ على المجرورِ بحرفِ جرٍّ زائدٍ كشواهدِ ابن جني، وإمّا أنها تحتمل أن يكونَ نصبُ المعطوفِ على الحذفِ والإيصالِ كبقية الشواهد، وإذا تَطَرَّق إلى الدليل الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ، ويترجَّح الحملُ على الحذفِ والإيصالِ بأنه ثابتٌ في كلامِ العرب بلا خلافٍ، والحملُ على الثابت المتفقِ على ثبوتِه أولى من الحمل على المختلَفِ في ثبوتِه.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) بيت من الطويل للأعشى الكبير في مدح هَوْذَة بن علي الحنفي، و**(أنماط)** جمع نمط، وهو ثوب ملون من صوفٍ يُوضَع على الهوادج والوسائد. ديوان الأعشى الكبير (ص: ٦٥) .

(٢) بيت من البسيط لجرير، وأسرة الرجل رهطه. ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ص: ٢٣٧).

(٣) ينظر: الكتاب (١ / ٩٤، ١٧٠)، والمقتضب (٤ / ١٥٣)، والأصول في النحو (٢ / ٦٥).

(٤) سبق تخريجه (ص: ٧١).

(٥) الغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٥ – ٢٠٦).

(٦) مغني اللبيب (ص: ٥٨٩).

المطلب الثاني

المتعلّقُ بالفعلِ المبنِيّ للمفعولِ

إذا تمَّتْ فائدةُ الكلام بالمجرورِ بالحرفِ المسبوقِ بفعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ أو ما بمنزلتِه، نحو: **(رُغِبَ في هندٍ)**، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [1]، فالمجرورُ بالحرفِ إمّا أن يكون مجرورًا بحرفٍ زائدٍ يصحُّ إسقاطُه بلا فسادٍ، نحو: **(ما ضُرِبَ مِن أحدٍ)**، و**(قُرِئَ بالسورةِ)**، والأصل: **(ما ضُرِبَ أحدٌ)**، و**(قُرِئَتِ السورةُ)**، وإمّا مجرورا بحرفٍ أصليٍّ لا يجوز إسقاطُه مطلقا، نحو: **(سِيرَ على الفرسِ)**، وإمّا مجرورا بحرفٍ أصليّ مِن جهةٍ، وزائدٍ مِن جهة أخرى، وهو المسبوقُ بما يتعدّى بنفسه حينا وبحرف الجرّ حينا آخر، نحو: **(نُصِحَ لزيدٍ، ونُصِحَ زيدٌ)** [2]. أمّا النوعُ الأولُ فلا خلافَ في أنّ المجرورَ وحده هو النائبُ عن الفاعلِ، وأمّا الثاني والثالثُ ففي تحديد نائبِ الفاعل فيهما خلافٌ على أربعة أقوال:

<u>الأول:</u> أنّ نائبَ الفاعل هو المجرورُ وحده، فالمجرورُ وحدَه في نحو: **(نُصِح لزيدٍ)**، و**(مُرَّ بهندٍ)** النائبُ عن الفاعل، وهو مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلا كالفاعل المجرورِ بحرف جرٍّ زائد في نحو: **(ما جاء مِن أحدٍ)** [3]، وهو ما نُسِب إلى البصريين حينا [4]، وإلى جمهورِهم حينا آخر [5].

وقد ردَّه السُّهَيلِيُّ بأنه لا يؤنَّثُ المسنَدُ بتأنيثِ نائبِ الفاعل إذا كان مجرورا، فلا يقال: **(مُرَّتْ بهندٍ)** كما يقال: **(أُكرِمَتْ هندٌ)**، ولو كان المجرورُ هو النائبَ عن الفاعل لجاز، وبأنّ الظرفَ لا ينوب وهو مقدَّرٌ بـ **(في)** حتى يُجعَلَ مفعولا به اتِّساعا، فكيف ينوب المجرورُ بحرفٍ ظاهرٍ ملفوظٍ به[6]، وأُجِيبَ عن الأوَّلِ بأنَّ امتِناعَ دخولِ التاء لمراعاةِ الصورة اللفظية؛ لأنّ نائبَ الفاعلِ المجرورَ بحرفٍ أصليٍّ جاء في صورة الفضلة مع كونه عمدةً، وتأنيثُ الفعل لا يكون إلا بسبب عمدةٍ [7]،

---

(1) (الفاتحة: ٧).

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢ / ٩٨١).

(3) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٧٨ – ٨٠)، والبديع في العربية (١ / ١١٨)، والبسيط (٢ / ٩٦١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦٣)، والمقرب له (ص: ١١٩)، وشرح الجمل لابن الفخار (١ / ٤٣٤، ٤٤١)، وأوضح المسالك (٢ / ١٣٨)، وشرح شذور الذهب له (ص: ١٩٢، ١٩٤).

(4) ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ١١٨).

(5) التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٧ – ٢٢٨).

(6) ينظر: شرح الجمل للفخار (١ / ٤٣٥ – ٤٣٦)، والتذييل والتكميل (٦ / ٢٢٩)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٧).

(7) ينظر: شرح الجمل للفخار (١ / ٤٣٥ – ٤٣٦).

ويلزمه عندي أن يمنع كونَ المجرورِ بالباءِ بعد فعلِ **(كفى)** فاعلًا في نحو: **(كفى بهندٍ)** لامتناع تأنيثه بتأنيثِ فاعلِه.

الثاني: أنّ نائبَ الفاعل يتمثَّلُ في الجار والمجرور معا، فإذا قيل: **(غُضِبَ على الكافر)**، فالجارُّ والمجرورُ معا في محلِّ الرفع نائبُ الفاعل، وهو ما يظهر في نصِّ الفارسي [١]، وابنِ جنّي [٢]، والشيخِ عبد القاهر [٣]، وابنِ خروف [٤]، وأبي البركات الأنباريّ [٥].

يقول ابن جني: " ومن هنا أيضا قضى النحويّون على موضعِ الجار والمجرور إذا أُسنِد الفعلُ إليهما، بأنهما في موضع رفع، وذلك نحو: **(ما جاءني مِن رجل)**، و**(ما قام مِن أحد)**، وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعلُه، نحو: **(سِير بزيدٍ)**، و**(عُجِبَ من جعفر)**، و**(نُظِر إلى محمدٍ)**، و**(انصُرِفَ عن زيدٍ)**، و**(انقُطِع بالرجلِ)**، وإنما قضَوا في هذه الأشياء في هذه المواضع برفعِ مَعَانيها، مِن قِبَلِ أنها قد كانتْ مع الفعل المسنَدِ إلى فاعله منصوبةً المواضع، نحو: **(سِرتُ بزيدٍ)**، و**(عَجِبتُ مِن خالدٍ)**، ونحو ذلك، فلمّا لم يسمَّ الفاعلُ، وأُسنِد الفعلُ الذي كان منصوبا مع الفعل، قُضي برفعِه، لقيامِه مقامَ الفاعل، فإذا جاز لهم أن يقضُوا على موضع الفعل والفاعل في بعض المواضع بأنهما في موضع رفع، وإن كان الفعل مستقِلًّا بفاعلِه، وذلك قولُهم: **(حبذا زيدٌ)**، و**(حبذا هندٌ)**، فأنْ يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذين لا يستغني أحدُهما عن صاحبه، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بظرف ولا غيره، أجدَرُ بالجواز" [٦].

وقد اعتمد ابنُ مالك على هذا القولِ في كتبه، وتبعه فيه كثيرٌ مِن شُرَّاحِ كتابَيه التسهيل [٧]، والألفيَّةِ [٨]، وأدّى ذلك إلى اشتِهاره بينَ المعرِبين، والاعتِماد عليه في الكتب التعليميَّةِ.

يقول ابن مالك: "ثمّ نبَّهْتُ على أنّ النائبَ عن الفاعلِ إمّا مفعولٌ به، نحو: **(ضُرِب زيدٌ)**، وإمّا جارٌّ ومجرورٌ، نحو: **(غُضِب عليه)**، ولم يلزم مِن نيابةِ الجار والمجرورِ مخالفةٌ؛ لأنّ الفاعلَ قد

---

(١) ينظر: الإيضاح (ص: ٧٣).

(٢) ينظر: اللمع (ص: ٣٥).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٥٣).

(٤) شرح الجمل لابن خروف (١ / ٥٢٢، ٥٢٦).

(٥) ينظر: أسرار العربية (ص: ٨٨).

(٦) سر صناعة الإعراب (١ / ١٣١ – ١٣٢).

(٧) ينظر: المساعد (١ / ٣٩٧).

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١١٩ – ١٢٠).

يكونُ مجرورًا، نحوُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [١] " [٢]، ويقولُ أيضا: "وينبغي أنْ يُفهَمَ مِنَ الإشارةِ في قولي:

كذاكَ حرفُ الجَرِّ والمجرورُ * كـ (سِيرَ بِي)، و(اليومُ)، و(المَسِيرُ)**

أنّ الصالحَ للنيابةِ مِن حروفِ الجرِّ هو ما لا يلزم وجها واحدا في الاستِعمالِ، كالباءِ واللامِ، و**(مِن، وإلى، وعن، وعلى، وفي)**، لا ما يلزم وجها واحدا كـ **(منذ، ورب)**، والكاف، وما خُصَّ بقَسَمٍ، أو استثناءٍ" [٣]، وقال أيضا: "...، فإن ناب الجارُّ والمجرورُ فهو في موضعِ رفعٍ، وإلا فهو في موضع نصبٍ" [٤].

وقد ردَّ هذا القولَ ابنُ هشامٍ بقوله: "وقال ابنُ مالك: إنّ النائبَ عن الفاعلِ مجموعُ الجارِّ والمجرورِ، ولا يظهر" [٥]، وأبو حيان بأنه لم يذهب إليه أحدٌ قبله من النحاةِ، فقال: "وقوله: **(أو جارٌّ ومجرورٌ، مثالُه: غُضِب على زيدٍ)**، وهذا الذي ذكره المصنِّفُ لم يذهب إليه أحدٌ، وهو أن يكون الجارُّ والمجرورُ يقوم مقامَ الفاعلِ، فيكونان معا في موضع رفعٍ، بل في ذلك مذاهبُ ليس قولُ المصنِّفِ واحدا منها" [٦].

والحق أنّ مِنَ النحاة مَن ذهب إلى ذلك قبلَ ابن مالك، حيث جاء في إيضاح الفارسي: "وتقول: **(ذُهِب بزيدٍ)**، و**(جُلِس إلى عمرو)**، فيكون الجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ لإسنادِ الفعلِ إليهما، كما تقول: **(ما جاءني مِن رجلٍ)**، فيكون قولُك: **(مِن رجلٍ)** في موضعِ رفعٍ" [٧]، وفي لمع ابن جني: "فإن أقَمْتَ الباءَ وما عمِلَتْ فيه مقامَ الفاعل قلت: **(سِير بزيدٍ فرسخين يومين سيرا شديدا)**، فالباءُ وما عملت فيه في موضعِ رفعٍ" [٨].

ويقول الشيخُ عبدُ القاهرِ: "اعلم أنك إذا قلت: **(ذهبْتُ بزيدٍ)** كان الجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ؛ لأنّ المعنى: **(أذهبْتُ زيدًا)**، فإذا قلت: **(ذُهِب بزيدٍ)** كان قولك: **(بزيدٍ)** في موضعِ رفعٍ كما

([١]) (النساء: ٧٩).

([٢]) شرح التسهيل (٢ / ١٢٦، ١٢٨).

([٣]) شرح الكافية الشافية (٢ / ٦٠٨).

([٤]) شرح عمدة الحافظ (١ / ١٨٣).

([٥]) شرح اللمحة البدرية (ص: ١١٨).

([٦]) التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٧ – ٢٢٨)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٧).

([٧]) الإيضاح للفارسي (ص: ٧٣).

([٨]) اللمع (ص: ٣٥)، وينظر: شرح اللمع لابن برهان (١ / ٤٦ – ٤٧)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ٢٥٤)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص: ١٣٠ – ١٣١).

يكون (**زيد**) مرفوعا في قولك: (**أُذْهِبَ زيدٌ**)، وكذلك قولك: (**جُلِس إلى عمرو**)، ولأنه بمنزلة قولك: (**جُولِسَ عمرٌو، ولُقِي عمرٌو**)، وأمّا (**ما جاءني مِن رجلٍ**)، فوجهُ مشابهتِه لهذا أنّ (**مِن**) مزيدةٌ، والأصلُ: (**ما جاءني رجُلٌ**)، فهو وما بعدَه في موضعِ رفعٍ؛ لأنه قائمٌ مقامَ الفاعلِ، ولا يمكِنُ أن يقال: إنّ الباءَ بمنزلةِ (**مِن**) على الإطلاقِ؛ لأنك لو قلت: (**ما جاءني رجلٌ**) لم يختلَّ الكلامُ بسقوطِ (**مِن**) وإن تغيّر المعنى بزوالِ ما تُوجِبه مِنَ الشّياعِ واستِغراقِ الجنس، ولو قلت: (**ذُهِب زيدٌ**) وأسقطتَ الباءَ حصل الاختلالُ فلم يستقِم بوجهٍ" [١].

الثالث: أنّ نائبَ الفاعلِ هو الضميرُ المستتِرُ في الفعلِ المبنيّ للمجهولِ، فإذا قلت: (**مُرَّ بزيدٍ**) فالتقديرُ: مُرَّ هو بزيدٍ.

وقد اختلف أصحابُ هذا القولِ في تحديدِ مرجعِ الضميرِ، حيث ذهب الكسائيُّ وهشامٌ إلى أنه مصدرٌ مبهَمٌ يعود إمّا على مصدَرِ الفعلِ، وإمّا على مكانِه، وإمّا على زمانِه [٢]، وذهب قومٌ إلى أنه يعودُ على الطريقِ، فإذا قيل: (**سِيرَ بزيدٍ**)، فالتقديرُ: سِير هو بزيدٍ أي: الطريقُ [٣]، ووَهِمَ المحقق الدكتور/ حسن هنداوي في نسبة هذا القول إلى المبَرِّدِ وابنِ السرَّاجِ [٤]، وليس في كتابيهما إلا القولُ بجواز نيابة المصادر والظروف [٥]، في حين ذهب آخرون إلى أنه يعود على المصدرِ المفهوم مِنَ الفعلِ، وهو ما نُسِبَ إلى بعضِ البصريين [٦]، ونُقِل عن ابن درستويه [٧]، واختاره السُّهَيْلِيُّ [٨]، والرُّندِيُّ [٩].

وقد استُدِلَّ له بأنّ الفاعلَ ونائبَه إذا تقدَّما أُعرِبا مبتدأ، فيقال في (**ضَرَبَ زيدٌ**)، و(**ضُرِب زيدٌ**): (**زيدٌ ضَرَبَ**)، و(**زيدٌ ضُرِب**)، وبما أنَّ الجارَّ والمجرورَ في (**مُرَّ بهندٍ**) لا يجوز تقديمُهما على الابتِداء، فيقال: (**بهندٍ مُرَّ**) لا يصِحُّ أن يكونا هما النائبَ عن الفاعلِ، وبأنه لا يجوز أن يُتبَعَ على مراعاةِ المحل، فيقال: (**سير بزيدٍ العاقلُ**) كما يصحُّ ذلك في الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٥٣ – ٣٥٤)، وما بعده.

(٢) التذييل والتكميل (٦ / ٢٣١)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦)، والنكت الحسان (ص: ٥٤).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٣١).

(٤) ينظر: تعليقاته في حاشية التذييل والتكميل (٦ / ٢٣١).

(٥) المقتضب (٤ / ٥٢)، والأصول (١ / ٧٩ – ٨٠).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٨).

(٧) التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٨)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٦٨).

(٨) ينظر: شرح الجمل للفخار (١ / ٤٣٥ – ٤٣٦)، والتذييل والتكميل (٦ / ٢٢٨)، ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦ – ١٣٣٧)، والنكت الحسان (ص: ٥٤).

(٩) التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٨)، ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦ – ١٣٣٧).

مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [١]، على أنّ **(مِن إلهٍ)** فاعلٌ بالظرف مجرورٌ بـ **(مِن)** الزائدة [٢]، وقد أجاب أبو حيان عن الأول بأنّ المجرورَ بحرف جر زائد في نحو: **(لم يُضرَبْ مِن رجلٍ)** هو النائب بالإجماعِ، ولا يجوز أن يقال: **(مِن رجلٍ لم يُضرَبْ)**، كما لا يجوز **(بزيد مُرَّ)**، بالإضافة إلى أنّ امتناع **(بزيدٍ سِيرَ)** مجمَعٌ عليه، والإجماعُ حجّةٌ [٣]، وبأن امتناع كونِ المجرور المتقدم مبتدأً يرجع إلى عدمِ تجرُّدِه من العوامل اللفظية غير الزائدة [٤]، ويجاب عن الثاني عندي بأنّ الفاعل لا يُجَرُّ إلا بحرف جر زائدٍ، بخلافِ نائبِ الفاعلِ فإنه يُجَرُّ بحرفٍ أصليٍّ نحو: **(سير بزيدٍ)**، وقياسُ الأصليّ على الزائد في حكم مراعاة المحل بدهيٌّ بطلانُه، وردّه ابنُ هشام بجميع تقديراته، فقال: "وقال قومٌ: النائبُ عن الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ، ثم اختلفوا على مَن يعود ذلك الضميرُ، ولهم في ذلك أقوالٌ بعيدةٌ لا يقوم عليها حجّةٌ، ولا يشهد بها ذوقٌ، فلا نطوّل بها" [٥].

الرابع: أن نائبَ الفاعلِ هو حرفُ الجرِّ وحده، وهو في موضعِ رفعٍ، كما أن حرفَ الجرِّ الأصليَّ مع المبنيّ للفاعلِ في موضعِ نصبٍ.

وهو ما يُنقَلُ عن الفراءِ [٦]، وهو قولٌ ينبغي أن يُرغَبَ عن ذكره لولا جلالةُ قدْرِ مَن يُنسَب إليه، ومن هنا قال ابن هشام في رده: "ولقد أبعَدَ الفرّاءُ في قوله: إنّ الجارَّ نفسَه في موضعِ رفعٍ؛ لأنّ الحروفَ لا حظَّ لها مِنَ الإعرابِ لا لفظا ولا محلا" [٧]. ويظهر في كلام العكبري ذلك، حيث يقول: "...، وإنما جازت إقامةُ حرف الجر والظرف والمصدر أيها شئت مقامَ الفاعل لتساويها في ضعفها عن المفعول به، ...، فإن قلت: كيف يصح إقامةُ الباءِ مقامَ الفاعلِ؟ قيل: إنّ الباءَ لم يُؤتَ إلا لتُقوّي الفعلَ" [٨]، كما يظهر ذلك في قول ابن مالك في ألفيته:

وقابِلٌ مِن ظرْفٍ، او مِن مصدرٍ * أو حرفِ جرٍّ بنيابةٍ حرِي** [٩].

---

(١) (الأعراف: ٥٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٩ – ٢٣٠)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٧).

(٣) التذييل والتكميل (٦ / ٢٣٠، ٢٣٢).

(٤) ينظر: شرح الجمل للفخار (١ / ٤٣٥)، والتذييل والتكميل (٦ / ٢٣٠).

(٥) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ١١٨).

(٦) التذييل والتكميل (٦ / ٢٣١)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٦٨).

(٧) شرح اللمحة البدرية (ص: ١١٨).

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٥٩، ١٦١، ١٦٢).

(٩) الخلاصة الألفية (ص: ١٧).

المطلب الثالث

حذفُ حرفِ الجرّ دون مجرورِه

الأصلُ في كلِّ فعلٍ أن يُستعمَل كما ورد عن العرب، سواءٌ أكان متعدِّيا بحرفِ جر، أم كان متعدِّيًا بنفسه، فليس كلُّ فعلٍ يتعدّى بحرف جرٍّ يجوز تجريدُه مِنَ الحرفِ وإيصالُه بنفسه إلى المفعولِ به، وليس كلُّ متعدٍّ بنفسه يجوز أن يزاد في مفعولِه حرفُ جر، وإنما يُوقَف في كل فعلٍ حيث وقفتِ العربُ [١].

لكنه سُمِع حذفُ حرفِ الجر ونصبُ مجرورِه بكثرةٍ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ [٢]، والأصل: يُخَوِّفكم مِن أوليائه [٣]، أو يخوِّفكم بأوليائه [٤]، ﴿أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ﴾ [٥]، أي: عن أمرِ ربكم، وقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [٦]، والأصل: في الجنة، كما جاء في قوله: ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [٧]، وقول الشاعر:

كأنّي إذا أسعَى لأظفرَ طائرًا * مع النجم في جوِّ السماء يصوب** [٨]

أي: لأظفر بطائرٍ.

كما ورد أيضا بقلةٍ حذفُ حرفِ الجر مع إبقاءِ مجروره على جرِّه، كقول العرب: **(اللهِ لأفعلَنّ)** في القسم [٩]، وما اعتاد رؤبةُ أن يقولَه جوابًا لمن قال له: **(كيف أصبحتَ)** مِن قوله: **(خيرٍ عافاك الله)**[١٠]، أو **(خيرٍ، والحمد لله)** [١١]، وفي الحديث: **(صلاةُ الرجل في جماعةٍ تُضعَّفُ على صلاتِه في بيتِه وسُوقِه خمسٍ وعشرين ضعفا)** [١٢]، أي: بخمسٍ وعشرين، وقول الشاعر:

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٤٦٤).

(٢) (آل عمران: ١٥٥).

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣ / ٣١٣).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٧٩٤).

(٥) (الأعراف: ١٥٠).

(٦) (النساء: ١٢٤).

(٧) (النصر: ٢).

(٨) البيت من الطويل، من شواهد الأخفش في معاني القرآن (١ / ٣٢١ – ٣٢٢).

(٩) ينظر: الكتاب (٣ / ٤٩٨)، وسر صناعة الإعراب (١ / ١٣٢)، والخصائص (٢ / ٢٨١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٠٠)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣٢٢)، ومغني اللبيب (ص: ٧٩٥).

(١٠) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٢ / ١٢٢)، وسر صناعة الإعراب (١ / ١٣٢)، والخصائص (٢ / ٢٨١)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٣١٢)، ومغني اللبيب (ص: ٧٩٥)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٣٩).

(١١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (ص: ٥٢)، وأوضح المسالك (٣ / ٧٩).

(١٢) صحيح البخاري – كتاب الأذان – ح (٦٤٧)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٩٣).

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ * أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ** [١]

أي: أشارت إلى كُلَيبٍ، وقوله:

وكريمةٍ مِن آلِ قيسَ أَلَفْتُه * حتّى تَبَذَّخَ، فارتقَى الأعلامِ** [٢]

أي: فارتقى إلى الأعلام [٣]، وأُوِّلَ بأنّ **(الأعلامِ)** نعتٌ لـ **(آل قيس)**، والتقديرُ: وكريمةٍ مِن آل قيسٍ الآعلامِ أَلَفْته حتى تبذَّخ، فارتقى [٤]، فلا شاهد. ولا خلافَ في أنّ حذفَ حرفِ الجر مع إبقاء عملِه شاذٌّ يحفظ ولا يقاس عليه [٥]، غير أنه يستثنى من ذلك ثلاثةُ مواضع بلا خلافٍ أعلمه، وهي على النحو الآتي:

<u>الأول:</u> أنْ يكونَ المجرورُ بالحرفِ المحذوفِ تمييزَ **(كم)** الاستفهاميَّةِ المجرورةِ بحرف جرٍّ، نحو: **(بكم درهمٍ اشتريتَ)**، وهو على تقدير **(مِن)** عند سيبويه، أي: بكم مِن درهمٍ اشتريتَ [٦]، وخالف في ذلك الزجَّاجُ، وزعم أنّ الجرَّ بالإضافةِ إلى **(كم)** [٧]، وتبعه ابنُ بابشاذ [٨]، ورُدَّ بأنّ **(كم)**

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق، والشاهد فيه حذف حذف الجر مع إبقاء عمله. ينظر: ديوان الفرزدق (ص: ٣٦٠ – ٣٦٣)، وخزانة الأدب (٩ / ١١٣ – ١١٨).

(٢) بيت من الكامل مجهول القائل، و**(كريمة)** صفة للمذكر، والتاء فيه للمبالغة، بدليل قوله **(ألفته)**، بمعنى: أعطيتُه ألفا، والتبذخ التكبر. ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٤٠)، والمساعد ٤٣١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٣١).

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (١ / ٢٣٣).

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣٢)، والخصائص (٢ / ٢٨١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٠٠)، والمقرب (ص: ٢٧٠ – ٢٧١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢٣ – ٨٢٤) =

= وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥١)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٣٩)، ومغني اللبيب (ص: ٧٩٥)، وأوضح المسالك (١ / ١٧٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٣٩ – ٤٠)، والمساعد (١ / ٤٣١، ٢٩٩)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٢١).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢٥)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٢٧١)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (٢ / ٣٧٧)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧)، وأوضح المسالك (٣ / ٧٩ – ٨٠)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٤١)، والمقاصد الشافية (٣ / ٧٠٩)، وشرح ابن طولون على الألفية (١ / ٤٥٣)، والتصريح (٣ / ٩٣)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٣٣ – ٢٣٤)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٢٩).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢٥ – ٨٢٦)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٢٧١)، وأوضح المسالك (٣ / ٧٩ – ٨٠)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٤١)، والتصريح (٣ / ٩٣ – ٩٤).

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢٥).

الاستفهاميَّةَ كألفاظِ العدد في نصبِ التمييز، فتمتنِعُ إضافةُ تمييزِها إليها كما تمتنِعُ إضافتُه إلى الأعداد [١].

الثاني: أنْ يكونَ اسمُ اللهِ الشريفُ مجرورًا بحرف القسَمِ المعوَّضِ عنه بهمزةِ الاستفهام أو **(ها)** التنبيه، نحو: **(آاللهِ ما فعلْتُ كذا)**، و**(ها اللهِ ما رأيتُه)** [٢].

الثالث: أن يكونَ المحذوفُ **(ربَّ)** بعدَ الواوِ، فإنه ورد بكثرةٍ لا يبعد معها القولُ بالقياس في الضرورة [٣]، وذكر الشاطبيُّ ما يحتمل قياسِيَّتَه مطلقا [٤]، ومنه قولُه:

وليلٍ كَمَوْجِ البحرِ أرخَى سُدُولَه * عليّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي** [٥]

وذكر الرضيُّ أنّ حذفَ **(رُبَّ)** مع بقاءِ عملِها في الشعر بعدَ الواوِ والفاءِ و**(بل)** العاطفةِ قياسٌ مطَّرِدٌ [٦].

غير أنه قد اختلف البصريون والكوفيون في حذف حرفِ القسَمِ دون تعويضٍ بأن يقال: **(اللهِ ما فعلتُ كذا)**، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون [٧]، وفي عطف المجرور على خبر **(ليس)** المنصوبِ على توهُّمِ دخولِ الجرِّ عليه، كقوله:

بدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى * ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائِيَا** [٨]

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢٥)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٢٧١).

(٢) ينظر: الإنصاف (ص: ٣٣٤)، والصفوة الصفية (١ / ٣٢٥ – ٣٢٧)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١٨٦)، والمقاصد الشافية (٣ / ٧٠٩ – ٧١٠)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٣٩ – ٤٤٠)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٢٥).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٤٢٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٢١)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٣١٢)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣١٥)، وأوضح المسالك (٣ / ٧٤)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٣٨ – ٣٣٩)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣ / ٣٥ – ٣٦)، والمساعد (٢ / ٢٩٥)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٢٢).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٣ / ٧٠٣ – ٧٠٧).

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس في معلقته، والسدول بمعنى الستور، والمعنى: رب ليل أرخى ستورَه علي ليتخبر صبري، والشاهد حذف **(ربّ)** مع إبقاء عملِها. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٨).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٨٦ – ١١٨٧).

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (ص: ٣٣٤ – ٣٣٩)، والصفوة الصفية للنيلي (١ / ٣٢٤ – ٣٢٥)، وائتلاف النصرة لعبد اللطيف الزَّبيدي (ص: ١٤٦ – ١٤٧).

(٨) بيت من الطويلِ لزهير بن أبي سلمى، والشاهد حذف حرف الجر مع إبقاء عملِه. ديوان زهير (ص: ١٤٠)، وتخليص الشواهد (ص: ٥١٢)، وشرح شواهد المغني (١ / ٢٨٢ – ٢٨٥).

حيث ذهب جماعةٌ منهم الفرّاءُ، والنحّاسُ، وابنُ مالك إلى أنه قياسٌ [١]، وردَّه أبو حيّان [٢]، كما اختُلِف فيما وقع جوابا على كلامٍ تَضَمَّنه، نحو قولك: **(درهمٍ)** في جواب من قال: **(مررتُ بزيدٍ)**، ونحو: **(هلا دينارٍ)** في الرد على مَن قال: **(جئتُ بدرهمٍ)**، أو معطوفا على ما تَضَمَّنه، نحوُ قوله:

لك ممّا يداك تجمَعُ ما تُنْـ * ـفِقُهُ، ثم غيرِك المخزونُ** [٣]

أي: لغيرك، وقوله:

ما لِمُحِبٍ جلَدٌ إنْ هُجِرَا * ولا حبيبٍ رأفةٌ، فيَجبُرا** [٤]

أي: ولا لحبيبٍ، أو متبوعا لِما تَضَمَنَّه، نحو: **(مررتُ برجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ)**، أي: إن لا أمرٌ بصالحٍ فطالحٍ، حيث ذهب ابنُ مالك إلى أنه قياسٌ جائز، وحمل عليه كلاما لسيبويه [٥]، وتبعه الشاطبيُّ [٦]، والأشمونيُّ [٧]، ومال إليه ناظرُ الجيش [٨]، ووافقه ابنُ الناظم وابنُ الوردي، وابنُ هشام في نحو: **(إنّ في الدار زيدا، وفي الحجرةِ عمرا)** هروبا مِنَ العطف على معمولي عاملين، ونحو: **(مررت برجلٍ صالحٍ، إلا صالحٍ فطالح)**، أي: إلا أمرٌ بصالحٍ، فقد مررتُ بطالح [٩]،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٨٥ – ٣٨٦)، و(٣ / ١٩٢)، وينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٣١٦ – ٣١٩)، و(١١ / ٣٢٥ – ٣٢٦)، وموصل النبيل (ص: ٩٣٦)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (٢ / ٧٤٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٣١٦ – ٣١٩)، (٥ / ١٩٧)، و(١١ / ٣٢٥ – ٣٢٦)، وموصل النبيل (ص: ٩٣٦).

(٣) بيت من الخفيف، من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ١٩١).

(٤) بيت من الرجز مجهول القائل، والجلَد الصبر، والشاهد حذف حرف الجر مع إبقاء عمله. ينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١٢٨٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ١٨٩ – ١٩٣)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٨٢٧ – ٨٣٠)، وينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٢٧١)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (٢ / ٣٧٧)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣١٨ – ٣٢١)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧ – ١٧٥٩)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٤ – ٧٢٥)، وتمهيد القواعد (٦ / ٣٠٥٩ – ٣٠٦٢)، والمساعد (٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩)، والمنهل الوافي (٢ / ٤٤٦)، وموصل النبيل (ص: ٩٣٤ – ٩٣٥)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٢٣ – ٢٢٥)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (٢ / ٧٤١ – ٧٤٣).

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٣ / ٧٠٨ – ٧١٣).

(٧) ينظر: منهج السالك للأشموني (٢ / ٤٢٩ – ٤٣٦)، وتوضيح التوضيح له (٢ / ٦٦٦ – ٦٧٠).

(٨) ينظر: تمهيد القواعد (٦ / ٣٠٥٥ – ٣٠٥٦).

(٩) أوضح المسالك (٣ / ٨٠ – ٨١)، وينظر: التصريح (٣ / ٩٤ – ٩٦).

والظاهرُ مِن نصوصِ النحاة أن القياسيَّ منه ما يكون مِن باب الإتباع، أو مِن باب الإعراب الحكائي، وما عداه سماعيٌّ شاذٌّ محكوم على أكثره بالضعفِ والقبح، ولا يجوز القياسُ عليه [١].

وكذلك اختُلِف أيضا في حذف حرف الجرِّ مع نصبِ المجرور على خمسةِ أقوال، وهي على النحو الآتي:

الأول: أنّ حذفَ حرفِ الجر مع نصب المجرور سماعيٌّ لا ينقاس إلا إذا كان المجرورُ بالحرفِ مصدرا مؤولا من **(أنْ)** أو **(أنّ)** وصلتِهما مطلقا، وهو ما عليه الجمهورُ [٢]، ومن شواهده قولُه تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [٣]، أي: لن يستنكف المسيح عن أن يكون عبدا لله، وقوله: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [٤]، أي: فناداته الملائكة بأنّ الله، وقول الشاعر:

غَضِبَتْ أنْ نظَرْتُ نحوَ نساءٍ * ليس يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا** [٥]

وقد زاد ابنُ هشام المصدرَ المؤول من **(كي)** وصلتِها [٦]، نحو: ﴿مَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ﴾ [٧]، أي: لكيلا يكون دولة.

---

(١) ينظر: الانتصار (ص: ٩٦ – ٩٨)، والإنصاف (ص: ٣٣٤ – ٣٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٥٢ – ٥٤)، والتذييل والتكميل (١١ / ٣٢١ – ٣٢٢)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٥٧ – ١٧٥٩)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٧٢٥)، والمساعد (٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩)، وهمع الهوامع (٤ / ٢٢٥).

(٢) ينظر: الخصائص (٢ / ٢٧٣ – ٢٨١)، والتخمير (٤ / ٣٦)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (١ / ٦٩٨)، والتوطئة له (ص: ٢٠٥)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٣)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٤٢ – ١٤٨)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٨ – ٦٤٩)، وأوضح المسالك (١ / ١٧٩ – ١٨٢)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٤١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١ / ١٥١ – ١٥٢)، والمنهل الصافي (١ / ٤٦٣)، والتصريح (٢ / ٤٠٦ – ٤٠٨).

(٣) (النساء: ١٧٢).

(٤) (آل عمران: ٣٩).

(٥) بيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، والشاهد فيه: **(غضِبَتْ أن نظَرْتُ)**، والأصل: غَضِبَت مِن أن نظرْتُ، وفي قوله: **(مرَرْنَ الطريقَا)**، والأصل: مررْنَ في الطريق. ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص: ١٤١).

(٦) أوضح المسالك (٢ / ١٨٣)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٤١)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٨)، وينظر: المنهل الصافي (١ / ٤٦٣)، والتصريح (٢ / ٤٠٨)، وموصل النبيل (ص: ٤٧٨).

(٧) (الحشر:: ٧).

ويضاف إلى المصدرِ المؤوَّلِ هذا اسمُ المكانِ المجرورُ بـ **(في)** مطلقا إذا تعلَّق بفعل **(دخل، وسكن، ونزل)**، فإنه قياسيٌّ بلا خلاف، فيقال: **(دخلتُ طيبةَ)**، والأصل: **(دخلتُ في طيبةَ)** [1]، كما يُضاف اسمُ الزمان المجرورُ بـ **(في)** مطلقا، واسمُ المكان المبهمُ وما بمنزلته، فيقال: **(صمتُ يومَ الإثنين)** بدلا مِن: **(صمتُ في يوم الإثنين)**، و**(قمتُ مقامَك)** بدلا مِن: **(قمتُ في مقامِك)**، إلا أنه في حالة النصب يُسَمَّى ظرفا ومفعولا فيه، وكذلك المصدرُ القلبِيُّ الدالُّ على علّةِ وقوع عامله المُشَارِكِ له في الفاعلِ وزمَن الوقوع، فيقال: **(تعلَّمْتُ ابتِغاءَ مرضاةِ الله)** بدلا من قولك: **(تَعَلَّمْتُ لابتِغاءِ مرضاةِ اللهِ)**، إلا أنه عند النصب يُسَمَّى مفعولا له [2].

الثاني: أنّ حذف حرفِ الجر ونصبِ المجرور سماعيٌّ، لا ينقاس حتى إذا كان مجرورُه مصدرا مؤولا من **(أنّ، وأنْ)** إلا إذا تعيَّن حرفُ الجر المحذوفِ [3].

يقول ابن عصفور: "وينبغي أن يُعلَم أنه ما كان مِن هذه الأفعال متعدِّيا بحرف جر، لا يجوز حذفُ حرفِ الجر مِن مفعوله ووصولُ الفعل إليه بنفسه، إلا مع **(أنّ)**، و**(أنْ)**، نحو: **(عجبْتُ أنك قائم)**، و**(عجبتُ أنْ قائمٌ زيدٌ)**، وذلك لطول **(أنّ)**، و**(أنْ)** بالصلة، والطولُ يستدعي التخفيفَ، أو في أفعالٍ مسموعة تُحفَظ ولا يقلس عليها، وهي: **(اختار)**، و**(استغفر)**، و**(سمَّى)**، و**(كنَّى)** بمعنى سمَّى، و**(أمر)**، تقول: **(أمرتك الخيرَ)**، تريد: بالخير، ...، ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرط تعيُّنِ موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر، فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجز حذفُ حرف الجر أصلا، وما عدا ذلك لا يجوز حذفُ حرف الجر مِن مفعوله إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

تَمُرُّون الديارَ ولم تعوجوا * كلامُكم عليّ إذن حرامُ** [4]

يريد: على الديار، فحذف **(على)**" [5]، ويقول ابنُ مالك:

([1]) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٤٩)، ونتائج الأفكار (ص: ٩٣).

([2]) ينظر: نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار (ص: ٨٨ – ٩٤).

([3]) ينظر: المقرب (١ / ١٧٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٧٩ – ١٨٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٦٩)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٤ – ١٥)، ومغني اللبيب (ص: ٧٩٤)، وأوضح المسالك (١ / ١٧٩ – ١٨٣)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٠ – ١٥٣)، والمساعد (١ / ٤٢٩)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١ / ١٥١ – ١٥٢)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٧٢٨)، وشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦٤ – ٣٦٨).

([4]) سبق تخريجه (ص: ٧١).

([5]) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٩ – ٢٨٣).

وعَدِّ لازما بحرف جر * وإن حُذِفْ فالنصبُ للمُنجَرِّ**

نقلا، وفي (أنّ)، و(أنْ) يطرد * مع أمن لبسٍ كـ (عجبتُ أن يَدُو)** (١)

الثالث: أنّ حذفَ حرفِ الجر ونصبَ المجرور بعد الحذف قياسيٌّ مطلقا، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المجرورُ به مصدرا مؤولا أو اسما صريحا، فيقال: **(بريتُ القلمَ السكينَ)** أي: بالسكين، و**(ووهبتُك الغلامَ)**، قياسا على **(أمرتك الخيرَ)**، بمعنى: أمرتُك بالخير، وهو ما نُقِل عن المبرِّد (٢)، والأخفش الأصغر (٣)، وابن الطراوة (٤).

وقد نقل الجمهورُ هذا المذهب مطلقا في كلِّ ما يتعدَّى بحرف الجر مِن لازمٍ ومتعدٍّ بنفسِه (٥)، غير أنّ أبا حيان ذكر أن الأندلسيين أوردوه مقيَّدا بما يتعدَّى إلى مفعولين أحدُهما بنفسه، والآخر بحرفِ جرٍّ بشرطِ تعيُّنِ الحرف المحذوفِ، وأمّا اللازمُ فلا يجوز أن يحذَف حرفُ الجر المعدَّى به وإيصالُه إلى الفعل بنفسِه إلا في المصدر المؤول مِن **(أنّ، وأنْ)** أو في الأفعال المسموعة (٦)، وهذا القولُ على عمومِه مردودٌ عند الجمهور بقلةِ المسموعِ منه، والمقيسُ عليه يُشترَط أن يكون كثيرا (٧).

الرابع: أنه يجوز حذفُ حرفِ الجر المتعيّنِ مطلقا، سواء أكان المجرورُ مصدرا صريحا، أم كان مؤولا من **(أنّ، وأن)**، وهو ما نُقِلَ عن الكسائي، والأخفش الأصغر، وابن الطراوة (٨).

الخامس: أنه سماعي في الاختيار، وجائزٌ في ضرورة الشعر مطلقا (٩).

---

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٨)، وينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٠ – ١٥١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠، والتذييل والتكميل (٧ / ١٨).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٥)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٧٠ – ٩٧٢)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٠ – ١٥١)، والمساعد (١ / ٤٣٠)، والتصريح (٢ / ٤٠٩).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٨)، والمساعد (١ / ٤٣٠).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٥)، والمساعد (١ / ٤٣٠).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٩ – ٢٤).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٥)، والتذييل والتكميل (٧ / ٢٣).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٨ – ٢٠)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٣٨ – ٤٣٩)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٧٣٠ – ١٧٣١)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص: ٤٧٩).

(٩) ينظر: الغرة في شرح اللمع (١ / ٢٠٠ – ٢٠٤).

يقول ابن الأثير: "وكلُّ فعلٍ عدّيتَه بحرفِ الجر لا يجوز أن تَحذِف منه وتُعَدِّيه إلا في ضرورة الشعر، أو ما اتّسَعوا فيه من الأفعال، وكثر استعمالُهم له، فصار كالجائزِ المطرد، نحو: **(دخلتُ البيتَ)** فسيبويه يجعله غيرَ متعدٍّ، وغيره يجعله متعديا" [١].

وقد اختلف النحاةُ في موضعِ المصدر المؤول بعد حذفِ الجارِّ، بين أن يكون في موضع نصب حملا له على نحو: **(دخلتُ الدارَ)**، وأن يكون في موضع جر، حملا له على نحو: **(خيرٍ عافاك الله)**، ويدور خلافُهم حول ثلاثة أقوال:

<u>الأول:</u> أنه في محل نصبٍ، وهو مذهبُ الجمهور [٢].

ويرجحه كثرةُ نصب المجرورِ بحرف الجرّ بعدَ حذفِه، حتى دفع ذلك الأخفشَ الأصغرَ إلى القول بقياسيته، والإجماعُ على أنّ إبقاءَ الجر بعد الحذفِ شاذٌّ في غير المواضع المعيَّنة، والحملُ على الكثير القياسي أولى مِنَ الحمل على القليل الشاذ [٣].

<u>الثاني:</u> أنه في محل جر.

وقد نسبه أبو علي الفارسي، وابنُ أبي الربيع، وابنُ مالك إلى الخليل والكسائي [٤]، ونسبه ابنُ عقيل إلى الأخفش [٥]، والتحقيقُ أن الخليل مع الجمهور [٦]، وذكر ابنُ عقيل أنّ الكسائيَّ مع الجمهور أيضا [٧].

---

(١) البديع في العربية (١ / ٤٣٤ – ٤٣٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ١٥١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٤)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٥ – ١٦)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٤٩)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٩)، والمساعد (١ / ٤٢٩)، والمنهل الصافي (١ / ٤٦٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٧٠)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٦)، والمساعد (١ / ٤٢٩)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٧٢٩ – ١٧٣٠).

(٤) الشيرازيات للفارسي (ص: ٢٤٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٤)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٨٠)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٧٠)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٥ – ١٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٣٨)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ٢٣٤ – ٢٣٥)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٤٩)، والمساعد (١ / ٤٢٩ – ٤٣٠)، وتحرير الخصاصة (١ / ٢٨١)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص: ٤٧٩).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٢) .

(٦) الكتاب (٣ / ١٢٨ – ١٢٩)، وينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٤ – ١٨)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٩)، والمنهل الصافي (١ / ٤٦٤).

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٢) .

وقد استُدِلّ له بقولِ الشاعر:

وما زُرْتُ سلمَى أنْ تكونَ حبيبةً * إليّ، ولا دَينٍ بها أنا طالِبُهْ** [١]

حيث عُطِف **(دَينٍ)** المجرورُ على المصدر المؤول الذي حُذِف منه حرفُ الجر، وهو **(أن تكونَ)**، مما يفيد أنه في محل جر، ولو كان في محل نصبٍ لنُصِب ما عُطِف عليه [٢]، ورُدّ باحتمال أن يكون مِن باب العطف على التوهُمّ [٣]، وهو تكلُّفٌ مستغنًى عنه، كما أنّ الاعتماد على البيت في اطِّراد الحكم مردودٌ بأنّ القواعِدَ لا تثبت بالمحتملاتِ [٤]، وقوّاه ابنُ هانئ بثبوت عطف المجرورِ على غيره بتقدير دخولِ حرف الجرّ على المعطوف، وما في هنا على تقدير إسقاطِه، وهو أسهل، وجوازُ الأصعب يُؤذِنُ بجوازِ الأسهل [٥].

وقوّاه سيبويه بقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا**﴾ [٦]؛ على أن أصلَه: **(فلا تدعوا مع الله أحد لأنّ المساجدَ لله)**، فقُدِّم الجارُّ والمجرورُ للاهتمام والقصر، ثم حُذِف حرفُ الجرّ، فبقي المصدرُ المؤوَّلُ محتمِلا للجرّ كما هو قبل حذف الجار، ويمنع حملَه على النصبِ بنزع الخافضِ أن المصدرَ المؤولَ المنصوبَ لا يتقدَّم على عامله بخلافِ المجرور، ولا يجوز: **(أنّ زيدا قائمٌ عرفتُ)** [٧]، وقد استضعَفه الأخفش مطلقا؛ لأن المجرور بحرف الجر معمولٌ لمتعلَّقِه،

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق، وقوله: **(ولا دَينٍ بها طالِبُه)**، يحتمل أن يكون من القلب، وأصله: ولا دينٍ أنا طالِبُها به، وأن يكون الباءُ بمعنى **(على)**، أي: ولا دينٍ عليها، والمعنى: ما زرت ليلى لتكون لي حبيبةً، ولا لطلب دين لي عليها. ديوان الفرزدق (ص: ٧٨)، والكتاب (٣ / ٢٩)، وتخليص الشواهد (٥١١)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٨٨٥ – ٨٨٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٦٣٤)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٨٠ – ١٨١)، والتذييل والتكميل (٧ / ١٦)، ومغني اللبيب (ص: ٦٥٠)، والمساعد (١ / ٤٢٩ – ٤٣٠)، وتحرير الخصاصة (١ / ٢٨١ – ٢٨٢)، وشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦٥ – ٣٦٦)، والمنهل الصافي (١ / ٤٦٤)، والدرر السنية للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٤٦٠ – ٤٦١)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ١٦٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٦)، ومغني اللبيب (ص: ٦٥٠)، والمساعد (١ / ٤٢٩ – ٤٣٠)، وشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦٦)، وموصل النبيل (ص: ٤٧٨ – ٤٧٩).

(٤) مغني اللبيب (ص: ٦٥٠).

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ٣٦٦ – ٣٦٧).

(٦) (الجن: ١٨).

(٧) الكتاب (٣ / ١٢٨ – ١٢٩)، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (٤ / ٣١)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٤٩)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٩ – ٦٥٠).

فيستلزم عملَ ما بعده في **(أن)** وما دخلت عليه، فيكون نظيرا لـ **(أنك صالحٌ بلغني)**، وهو غير جائز [١].

وقد أضاف ابنُ هشام على شاهد سيبويه قولَه تعالى: ﴿**وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ**﴾ [٢]، بفتح همزة **(أنّ)** وتشديد نونها، وبفتح همزة **(أنْ)** وتخفيف النون: ﴿**وَأَنْ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ**﴾ [٣]، على أن أصل الآية: **(فاتقوني لأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم)**، فتقدَّم الجارُّ والمجرور، وحُذف الجارُّ، وبقي المصدر المؤول على جره لئلا يتقدّم وهو منصوبٌ على عامله [٤]، غير أنّ ابن هشام – رحمه الله – قد نظّر للآيتين بنحو: **(عرفت أنك فاضل)**، لأنه لا يجوز أن يقال: **(أنك فاضلٌ عرفتُ)**، وفيه نظرٌ حيث إنّ المصدر المؤول في المثال مفعولٌ به وقع عليه الفعل، بخلافه في الآيتين فهو منصوبٌ بنزع الخافض على تقدير نصبه، وليس مفعولا به في المعنى وفي الإعراب أيضا، ومن القواعد المقررة أن المجرورَ والظرفَ يُتوسع فيهما ما لا يُتوَسَّع في غيرِهما [٥]، ومن ثَمّ لم يجزم سيبويه بمنع حملِ المصدر المؤول في الآية على النصب، بل قرّر جوازَ كونِه منصوبا بالعامل المتأخر [٦]، بخلاف: **(أنك فاضلٌ عرفتُ)** فلا وجه له مطلقا.

<u>الثالث:</u> جوازُ حملِه على محل النصب، وحمله على محل الجر، وهو ما عليه سيبويه [٧].

والراجح عندي ما عيه الجمهورُ لأنه محمولٌ على الكثير الشائع، والحملُ عليه عند إمكانه أولى.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١ / ١١٨).

(٢) (المؤمنون: ٥٢).

(٣) قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح همزة **(أن)** وتشديد النون، وقرأ ابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون، وقرأ الباقون بكسر الهمزة وتشديد النون. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٤٤٦)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٣١٢)، والحجة لأبي علي الفارسي (٤ /٣٠ – ٣٢)، والكشف لمكي بن أبي طالب (٢ / ١٢٩).

(٤) مغني اللبيب (ص: ٦٤٩ – ٦٥٠).

(٥) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٨٦٨ – ٨٧٠)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١ /٥١٠ – ٥١٣).

(٦) الكتاب (٣ / ١٢٨ – ١٢٩).

(٧) الكتاب (٣ / ١٢٨)، وينظر: التذييل والتكميل (٧ / ١٤ – ١٨)، والمقاصد الشافية (٣ / ١٤٩ – ١٥٠)، ومغني اللبيب (ص: ٦٤٩)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ١٥٢).

الخاتمة

مِن خلالِ هذه الدراسةِ للتعدية بحروف الجر قد توَصَّلْتُ إلى نتائجَ متعددة أهمُّها ما يأتي:

الأول: أنّ التعدِيَةَ مصطلَحٌ مشترَكٌ بين عدة معانٍ في الدرس النحوي.

الثاني: أنّ التعديَة بحروف الجر مطردةٌ، بحيث لا يُستثنَى منها بالإجماعِ إلا حروفُ الجر الزائدةُ، وما عداها فمحلُّ خلافٍ.

الثالث: أنّ مِن حروف الجرِّ الأصليَّةِ ما اختُلِف في التعديَةِ به كالمكفوفة بـ **(ما)**.

الرابع: أن كلَّ ما يسمّى بحروف الجرِّ الشبيهةِ بالزائدة تتعلَّق بالأفعالِ ويُعدَّى بها عند الجمهور إلا **(لولا)**، و**(لعل)** في لغة الجر بهما، وما اشتهر من القول بأنّ **(ربّ)** لا تتعلَّق بشيءٍ قولٌ مرجوحٌ على خلاف إجماع المتقدمين.

الخامس: تحرير معنى مُشابَهةِ **(ربّ)** للحروفِ الزائدة عندَ جمهور العلماء على خلاف المشهور بين المعربين والكتب التعليمة.

السادس: تحرير خلاف العلماء في تحديد ما يُعَدُّ سماعيا وما يُعَدُّ قياسيا في تعدية الأفعال بحروف الجر.

السابع: أنّ المجرور بحرف الجرِّ يُعرَب إعرابا محلّيا دائما على حسب متعلَّقِه، فهو في محل النصب إن تعلَّق بالمبنيّ للفاعل، وفي محلِّ الجر إن تعلَّق بالمبنيّ للمفعول، وعلى إعرابه الحاصلِ له قبلُ إن كان مجرورا بحرف جرٍّ زائدٍ.

الثامن: أنّ التابعَ للمجرورِ بحرفٍ زائدٍ يُجَرُّ باعتبارِ اللفظ على الأفصح، ويُنصَبُ باعتبار المحلِّ على خلاف الأفصح بالإجماعِ، في حين أنّ التابعَ للمجرورِ بحرفٍ أصليٍّ مختلَفٌ في جواز نصب تابعِه، حيث يجوز مطلقا عند الفارسي وابن جني، ويمتنع عند ابن هشام.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا اللهُ.

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: الدكتور طارق الجنابي، نش: عالم الكتب، ومكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٣- أحكام القرآن للجصاص، تح: محمد الصادق قمحاوي، نش: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.

٤- أسرار العربية للأنباري، تح: بركات يوسف هبود، نش: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٦- إظهار الأسرار في النحو لزين الدين البركوي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نش: دار المنهاج، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

٧- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان.

٨- أمالي ابن الشجري تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٩- أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، نش: مكتبة السهيلي.

١٠- امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي للبركلي الحنفي، ومعه حاشية الآطه لي، تح: يسار ساير الحبيب، نش: دار تحقيق الكتاب – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٢١ م.

١١- أوضح المسالك لابن هشام، تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط: دار الطلائع للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

١٢- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تح: محمد بن حُمُود الدعجاني، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

١٣- ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، توزيع دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

١٤- الإبانة والتفهيم عن معاني {بسم الله الرحمن الرحيم} للزجاج – أربع رسائل في النحو – تح: الدكتور عبد الفتاح سليم، نش مكتبة الآداب.
١٥- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٦- الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
١٧- الأعلام لخير الدين الزركلي، نش: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
١٨- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور علي فودة نبيل، نش: جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
١٩- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذِش، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ.
٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تح: الشيخ محمد محيي الدين ن عبد الحميد، نش: دار الفكر، وطبعة أخرى، تح: الدكتور مبروك محمد مبروك، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.
٢١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني – بغداد.
٢٢- الإيضاح العضدي للفارسي، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهور، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى:١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.
٢٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤م.
٢٤- البحر المحيط للإمام أبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.
٢٥- البديع في العربية لمجد الدين ابن الأثير، تح: فتحي أحمد علي الدين، نش: جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٢٠ هـ.
٢٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.
٢٧- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تح: السيد أحمد صقرط، نش: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.

٢٨- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عفيف عبد الرحمن، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٢٩- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، تح: الدكتور عبد الله بن علي شلال، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

٣٠- تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م.

٣١- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٣٢- تاج العروس تح: مجموعة من الأساتذة، نش: مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

٣٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٣٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٣٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: مجموعة من الأساتذة، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٦- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .

٣٧- توجيه اللمع لابن الخباز، تح: أ.د فايز زكي محمد دياب، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

٣٨- توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك) لعلي بن محمد الأشموني، تح: أ.د أنور راكان شلّال العصيبي، نش: علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية لندن – مصر، ودار الضياء للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤م.

٣٩- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِن، نش: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.

٤٠- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: سعد كريم الفقي، ط: دار اليقين للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم – دمشق – ط١: ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

٤٢- التفسير البسيط للواحدي تح: الدكتور محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، نش: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية: ٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.
٤٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نش: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.
٤٤- التعليقة لأبي علي الفارسي تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، نش: مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
٤٥- التعليقة على المقرب لابن النحاس، تح: الدكتور جميل عبد الله عويضة، نش: وزارة الثقافة عمان - الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
٤٦- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تح: الدكتور يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت - الطبعة الثانية.
٤٧- التيسير في القراءات السبع للداني نش: دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٤٨- الجامع لأحكام القرآن والمبين لِما تضمنّه من السنة، وآي الفرقان للقرطبي تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٤٩- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ودار الأمل - أردن، نش: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٥٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: أحمد خليف الأعرج، نش: دار ابن كثير، الطبعة الثانية ١٤٤٢ هـ ٢٠٢١م.
٥١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
٥٢- حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ - ٢٠٢م.
٥٣- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ - ٢٠٢م.
٥٤- حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف، تح: السيد الشريف الأستاذ الدكتور محمد فاضل جيلاني، نش: مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر - اسطنبول، الطبعة الثانية ٢٠٢٢م.
٥٥- حاشية الخضري على ابن عقيل، تحـ: تركي فرحان، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٥٦- حاشية العطار على شرح الأزهرية، تح: الدكتور أحمد التجاني الأزهري، نش: مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى: ١٤٤٢٣ هـ / ٢٠٢٣م.

٥٧- حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك (السفر الثالث)، تح: إسماعيل أحمد حامد أحمد، نش: عالم الثقافة، الطبعة الأولى: ١٤٤٤ هـ - ٢٢٢م.

٥٨- حاشية اللَّقَّاني على شرح التصريف العزي للتفتازاني، تح: د. محمد ذَنُّون يونس الفتحي، ود. أحمد صالح يونس المَولَى، نش: دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.

٥٩- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاتي، نش: دار المأمون للتراث - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، وطبعة أخرى تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود أحمد عيسى حسن المعصراوي، نش: دار الكتب العلمية، ١٩٧١ م.

٦٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦١- الخصائص لابن جني - تح: محمد علي النجار نش: دار الكتب المصرية - المكتبة العلمية.

٦٢- درة الغواص في ألحان الخواص للحريري، تح: عبد الحفيظ الفرغلي علي القرني، نش: دار الجيل - بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

٦٣- ديوان الأعشى الكبير، تعليق الدكتور م. محمد حسين، نش: مكتبة الآداب.

٦٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، نش: دار المعارف - الطبعة الثالثة.

٦٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تح: عبد العزيز الميمني، نش: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٩م.

٦٦- ديوان زهير بن أبي سلمى، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٦٧- ديوان عمر بن أبي ربيعة، نش: دار القلم - بيروت.

٦٨- ديوان العجاج، تحـ الدكتور عزة حسن، نش: دار الشرق العربي.

٦٩- ديوان الفرزدق، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

٧٠- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، نش: دار صادر بيروت.

٧١- ديوان امرئ القيس تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

٧٢- الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة للشيخ زكريا الأنصاري، تح: الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين، نش: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.

٧٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشيقيطي، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٧٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم – دمشق.

٧٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تح: أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.

٧٦- رسالة الإفصاح ببعضِ ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تح: د. حاتم صالح الضامن، نش: عالم الكتب، الطبعة الثانية: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٧٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الآلوسي البغدادي، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

٧٨- الروض الأنف للسهيلي، تح: عبد الله المنشاوي، نش: دار الحديث بالقاهرة: ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.

٧٩- سبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي، تح: الدكتور مصطفى عبد الواحد، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

٨٠- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.

٨١- السبعة لابن مجاهد تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر.

٨٢- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٨م.

٨٣- شرح ألفية ابن مالك للمرادي تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ – ٢٠١٩م.

٨٤- شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الأندلسي، تح: أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي، رسالة جامعية لنيل درجة (الدكتوراه) في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – العام الجامعي ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٨٥- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: الدكتور علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٨٦- شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

٨٧- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٨٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٨٩- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

٩٠- شرح التسهيل للمرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نش: مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٩١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣ هـ ١٤٢٤ / ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ م

٩٢- شرح الجمل لابن عصفور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

٩٣- شرح الجمل لابن الفخار، تح: حماد بن محمد حامد الثمالي، جزء من رسالة جامعية لنيل درجة (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – ١٤٠٩ هـ – ١٤١٠م.

٩٤- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٩٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة.

٩٦- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، نش: لجنة التراث العربي.

٩٧- شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، نش: وزارة الأوقاف العراقية، ١٣٩٧ هـ – ١٠٧٧م.

٩٨- شرح المفصل لابن يعيش، نش: المطبعة المنيرية بمصر.

٩٩- شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب، تح: جمال عبد المعطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة مصطفى نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

١٠٠- شرح الدماميني على مغني اللبيب، نش: مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

١٠١- شرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني، تح: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، نش: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

١٠٢- شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تح: سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، بإشراف أ. د/ محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥ – ١٤٠٦ هـ.

١٠٣- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين تح د. تركي بن سهو نزال العتيبي ط: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

١٠٤- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، تح: الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٧٨م.

١٠٥- شرح قواعد الإعراب المنسوب للشيخ زاده القوجوي، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، نش: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م

١٠٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٠٧- شرح الكتاب للسيرافي تح: تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأول: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

١٠٨- شرح كتاب سيبويه للرماني – تح : محمد إبراهيم يوسف شيبة رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه١٤١٤ هـ ١٤١٥ م .

١٠٩- شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد ن حاجي عوض، تح: الدكتور سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، نش: مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

١١٠- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، ط: دار الفاروق بعمّان – الأردن.

١١١- شرح اللمع للثمانيني تح: أ.د فتحي علي حسانين، ط: دار الحرم للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م.

١١٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تح: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى – الكويت ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

١١٣- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي، نش: مطبعة الآداب – نجف الأشراف.

١١٤- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور يوسف حسن بكار، نش: دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

١١٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليلي، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، رسالة جامعية لنيل درجة (الدكتوراه) في جامعة أم القرى، ١٤٢٠م.

١١٦- صحيح الإمام البخاري، نش: دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

١١٧- صحيح الإمام مسلم، نش: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ.
١١٨- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى،١٤١٩ هـ.
١١٩- علل النحو لابن الوراق تح: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، نش: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
١٢٠- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي المصري، نش: دار صادر – صيدا.
١٢١- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.
١٢٢- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تح: د. فريد عبد العزيز الزامل السليم، نش: دار التدمرية – الرياض،الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
١٢٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تح: الدكتور حسن القِيّام، نش: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى: ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م.
١٢٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، تح : محمد نظام الدين الفُتيّح، نش: مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
١٢٥- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، تعليق: دكتور أحمد الحوفي، وودكتور بدوي طبانة، نش: دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة.
١٢٦- الفوائد الضيائية على الكافية للعلامة مُلّا جامي، نش: دار السراج، الطبعة الأولى ١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠م.
١٢٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تح: الدكتور محيي الدين رمضان، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
١٢٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
١٢٩- الكتاب لسيبويه، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
١٣٠- الكافي في شرح الهادي لعز الدين الزنجاني، تح: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، نش: دار النور المبين الطبعة الأولى.

١٣١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح : د عبد الحميد هنداوي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية .
١٣٢- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة تح: د رياض بن حسن الخوام، نش: المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
١٣٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح: د عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
١٣٤- اللمع في العربية لابن جني، تح: الدكتور سميح ابو مغلي، ١٤٤٦ هـ – ١٩٨٨ م.
١٣٥- مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي، تح: الدكتور عبد الله نذير أحمد، نش: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
١٣٦- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لمحمد بن جلال الحنفي التباني، تح: جابر بن عبد الله السريع، رسالة لنيل درجة (الماجستير) في الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ١٤٣٢ – ١٤٣٣ هـ.
١٣٧- مجاز القرآن تح: الدكتور محمد فؤاد سزكين، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٣٨- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة الثامنة: ٢٠١٩ م.
١٣٩- مِن أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.
١٤٠- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ط١: ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
١٤١- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تح: الدكنور إحسان عباس، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٤٢- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتبالعربية) لعمر رضا كحالة، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.
١٤٣- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
١٤٤- معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش، تح : الدكتورة هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
١٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تح: الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – اسطنبول، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.
١٤٦- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني تح: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.

١٤٧- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، تح: ثريا عبد السميع إسماعيل، نش: جامعة أم القرى – ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

١٤٨- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تح: الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، نش: جامعة قازيونس – بنغازي، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.

١٤٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.

١٥٠- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: الدكتور عبد السلام عبد الشافي محمد، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

١٥١- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

١٥٢- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح : د. محمد كامل بركات ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

١٥٣- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تح : الدكتور حسن بن محمود هنداوي ط: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

١٥٤- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تح: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الثانية: ١٩٨٢ م .

١٥٥- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، نش: دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ هـ.

١٥٦- المقتضب للمبرد تح : محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

١٥٧- المقرَّب ومثل المقرب لابن عصفور، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١: ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .

١٥٨- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

١٥٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى – مكة – الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .

١٦٠- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٦١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تعليق: دكتور أحمد الحوفي، وودكتور بدوي طبانة، نش: دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة.
١٦٢- المستوفى في النحو لابن فرخان، تح: د محمد بدوي المختون، ط: دار الثقافة العربية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
١٦٣- المفضليات تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة السادسة.
١٦٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.
١٦٥- المحصول في شرح الفصول لجمال الدين ابن إياز، تح: محمد صفوت محمد علي، رسالة لنيل درجة (الدكتوراه) في كلية اللغة العرية – جامعة الأزهر.
١٦٦- المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني، تح: الأستاذ الدكتور فاخر حبر مطر، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
١٦٧- نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار للإمام مصطفى بن حمزة آطه لي، نش: دار السراج، الطبعة الثانية ١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٢م.
١٦٨- النكت في تفسير الكتاب للشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
١٦٩- النكت الحسان لأبي حيان، تح: الدكتور عبد الحسين الفتيلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
١٧٠- همع الهوامع للسيوطي، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، نش: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
١٧١- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، تح: مجموعة من الباحثين في رسائل جامعية، نش: جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

متحويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣٩١
التمهيد (مصطلحات البحث)	٣٩٣
المبحث الأول (التعدية العامة في حروف الجر)	٤٠٠
المطلب الأول (حكم حروف الجر الأصلية)	٤٠١
المطلب الثاني (حكم حروف الجر الزائدة)	٤٠٨
المطلب الثالث (حكم حروف الجر الشبيهة بالزائدة)	٤١١
المطلب الرابع (التعدية العامة في حرف الجر بين السماع والقياس)	٤٢٥
المبحث الثاني (التعدية الخاصة بالباء)	٤٢٨
المطلب الأول: (التعدية الخاصة بالبتء بين الثبوت والمنع)	٤٢٩
المطلب الثاني: (الفرق بين التعدية بالباء والتعدية بالهمزة)	٤٣٥
المطلب الثالث: (التعدية الخاصة بالباء بين السماع والقياس)	٤٣٩
المبحث الثالث (محل المجرور بالحرف)	٤٤٠
المطلب الأول: (المتعلق بالفعل المبني للفاعل)	٤٤١
المطلب الثاني: (المتعلق بالمبني للمفعول)	٤٥٠
المطلب الثالث: (حذف حرف الجر دون مجروره)	٤٥٥
الخاتمة	٤٦٥
أهم المصادر والمراجع	٤٦٦
محتويات البحث	٤٧٨